

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م

إعداد
مصعب جمال أحمد سليمان

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م

إعداد

مصعب جمال أحمد سليمان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/08/23م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. بلال الشوبكي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إلى من كَلَّمه الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار.. إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار... والذي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسملة الحياة وسر
الوجود، دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب إليّ من روعي... إلى من شاركوني حزنكم الأم وبهم استمدّ عزتي
وإصداري... إخوتي

إلى سعادتي وسكوني، إلى فرحتي و سروري، إلى غاليّتي... زوجتي العزيزة

إلى الأهل والأقارب... وإلى زملاء العمل والدراسة... إلى الأصدقاء الأوفياء

إلى الشموع التي احترقت من أجل أن تنير لنا الطريق، إلى من شجعني ووقف بجانبني
حتى نهاية الطريق... أساتذتي تقديراً ووفاء.

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير للدكتور نايف أبو خلف لتقبله الإشراف على هذه الرسالة، و على
سعة صدره وتعاونه، وعلى ما قدمه من دعم علمي ومعنوي حتى خرجت الرسالة
بصورتها الحالية، حيث قدم لي الكثير من التوجيهات القيمة التي أثرت هذه الرسالة،
وبذل الكثير من الجهد في مساعدتي على تخطي العقبات والمصاعب لإتمام هذه الرسالة.
كما يشرفني أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من شارك وساعد بشكل مباشر أو
غير مباشر في إتمام هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	6
4.1	فرضيات الدراسة	6
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	أهمية الدراسة	7
7.1	منهجية الدراسة	7
8.1	حدود الدراسة	8
9.1	الدراسات السابقة	8
10.1	فصول الدراسة	12
	الفصل الثاني: الإطار النظري	15
1.2	التنمية الديمقراطية	16
1.1.2	الديمقراطية	17
1.1.1.2	مفهوم الديمقراطية	17
2.1.1.2	أطروحات الديمقراطية	19
3.1.1.2	مقومات الديمقراطية و مبادئها	21
4.1.1.2	أشكال الديمقراطية	23
2.1.2	التنمية المستدامة	25
3.1.2	التنمية الديمقراطية	27
1.3.1.2	معوقات التنمية الديمقراطية	30

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3.1.2	سمات التنمية الديمقراطية	33
3.3.1.2	شروط التنمية الديمقراطية	35
2.2	الاستقرار السياسي	36
1.2.2	مفهوم الاستقرار السياسي	37
2.2.2	الاستقرار السياسي من منظور فكري	39
3.2.2	مؤشرات الاستقرار السياسي	41
4.2.2	أبعاد الاستقرار السياسي	49
3.2	علاقة التنمية الديمقراطية بالاستقرار السياسي	51
	الفصل الثالث: التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة والعوامل المؤثرة	53
1.3	المقدمة	54
2.3	النظام السياسي الفلسطيني	54
1.2.3	التجربة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني	56
2.2.3	اشكال التجربة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني	60
3.3	مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية	66
1.3.3	المؤشرات السياسية	66
2.3.3	المؤشرات الإدارية	71
3.3.3	المؤشرات الأمنية	73
4.3	معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني	74
1.4.3	السلطة والدولة	74
2.4.3	الفئوية السياسية والعشائرية	77
	الفصل الرابع: الاستقرار السياسي في فلسطين	83
1.4	الاستقرار السياسي الفلسطيني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (1967-1993م)	85
1.1.4	ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ونشوء منظمة التحرير	86
2.1.4	تدخلات الدول العربية في السياسة الفلسطينية	91
2.4	الاستقرار السياسي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2016)	93

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2.4	ممارسات الاحتلال الإسرائيلي	94
2.2.4	مشاركة حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني وصراعها مع حركة فتح	97
	الفصل الخامس: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة	103
1.5	التنمية الديمقراطية في فلسطين: التحديات والعقبات	104
2.5	العوامل المؤثرة على التنمية الديمقراطية في فلسطين	111
1.2.5	العملية الانتخابية	111
2.2.5	الانقسام الفلسطيني الداخلي وتأثيره على العملية الديمقراطية في فلسطين	115
3.2.5	تأثير استقلالية القرار الفلسطيني على التنمية الديمقراطية في فلسطين	117
3.5	الاستقرار السياسي في فلسطين	119
1.3.5	العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في فلسطين	119
1.1.3.5	التدخلات الخارجية	119
4.5	الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية: التأثير والتأثر	125
5.5	مستقبل التنمية الديمقراطية في فلسطين وطرق تعزيزها	130
	النتائج والتوصيات	136
	قائمة المصادر والمراجع	138
	Abstract	b

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م

إعداد

مصعب جمال أحمد سليمان

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

سعى الباحث في رسالته الحالية للحديث عن موضوع التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م.

وجاءت الرسالة في خمسة فصول، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى مشكلة الدراسة ومنهجيتها، من خلال تناول أسئلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهجية المتبعة فيها، وكذلك الفرضيات الأساسية للدراسة، كما تحدثت عن بعض الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع من جوانب مختلفة.

في حين تناولت في الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري موضوع التنمية الديمقراطية بجوانبها المختلفة: كالمفهوم والمبادئ والمقومات، وكذلك أشكال الديمقراطية ومعيقاتها وشروطها، و الاستقرار السياسي من حيث المفهوم، والمؤشرات والأبعاد و مدارس الاستقرار السياسي، وفي نهاية الفصل تم تناول علاقة التنمية الديمقراطية بالاستقرار السياسي نظرياً.

في الفصل الثالث فقد تناولت الرسالة موضوع التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة والعوامل المؤثرة، فقد تطرقت للنظام السياسي الفلسطيني، و التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، وأنماط التحول الديمقراطي في فلسطين ومعيقاته.

في الفصل الرابع تحدثت عن الاستقرار السياسي في فلسطين منذ عام (1967م) حتى اليوم، حيث أوضحت في البداية الاستقرار السياسي الفلسطيني قبل قدوم السلطة الوطنية

الفلسطينية، ومن ثم تطرقت إلى الاستقرار السياسي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

في الفصل الخامس تناولت التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، من خلال مجموعة من القضايا التي تهتم بالتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، ومدى العلاقة بينهما، ففي البدء تم التطرق الى التحديات والعقبات التي تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين: كالعلمية الانتخابية، والانقسام الفلسطيني، والتدخلات الخارجية. ومن ثم عرج الباحث للحديث عن الاستقرار السياسي في فلسطين، من خلال تناول العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي كالتدخلات الخارجية، ومن ثم تناول الباحث العلاقة بين التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي من حيث التأثير والتأثر، وأخيراً تطرق الباحث إلى مستقبل التنمية الديمقراطية في فلسطين وطرق تعزيزها، ومن ثم ختمت الرسالة بأهم النتائج والتوصيات.

ومن أبرز النتائج:

1. تتعدد التحديات التي تؤثر على مستوى التنمية الديمقراطية في فلسطين، ويعد الاحتلال من أبرزها، بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية و حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي أثّر وبشكل مباشر على حالة عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني.
2. غياب التنمية الديمقراطية، والابتعاد عن المشاركة السياسية، وضعف شرعية النظام السياسي الفلسطيني، وضعف تطبيق قانون انتقال السلطة، يساهم بشكل واضح في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني.
3. عدم استقلالية القرار الفلسطيني؛ بسبب الضغوطات الخارجية التي تمارس على الحكومة والمنظمات، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تعميق الانقسام الفلسطيني بين الأحزاب الوطنية، وغياب الوعي اللازم لإيجاد خطة عمل شاملة قادرة على إحداث التنمية الديمقراطية، والتي من شأنها أن تعمق حالة عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني.

وفي الختام أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات، أهمها:

1. ضرورة توحيد الصف الفلسطيني الداخلي، من خلال العمل على إيجاد سبل النقاش والحوار بينها، بالاعتماد على الأطراف الدولية المساعدة لإيجاد الحلول الممكنة من أجل تشكيل سلطة وحكومة موحدة تعمل على تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني.
2. بناء خطة عمل شاملة قادرة على تحديد الأولويات السياسية، التي تعتمد على توضيح الطرق التي يمكن من خلالها زيادة الوعي السياسي، ومستوى الديمقراطية لدى الأفراد.
3. عقد حلقات نقاش وجلسات حوارية متعددة، تهدف إلى خلق بيئة ديمقراطية مشجعة للأفراد، يمكن من خلالها خلق روح المشاركة السياسية والديمقراطية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

تشهد الحياة المعاصرة كثيراً من التغيرات الجوهرية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ؛ جاء ذلك نتيجة التغيرات السريعة في موازين القوى العالمية، حيث أصبحت عناصر المجتمع الدولي تتفاوت في مستويات التطور الحضاري والثقافي وقدرتها على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، وتعتبر البيئة الديمقراطية من أهم مقومات التنمية المستدامة الضرورية للمواكبة والاستمرار في ظل العلاقة المتبادلة بينهما، والتأكيد أيضاً على أهمية التنمية في استمرار الديمقراطية وصولاً إلى التنمية الديمقراطية، والتي بدورها تعتبر المؤثر المباشر في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما أن الفرد بات يسعى للعيش في مجتمع ديمقراطي آمن يتمتع بالاستقرار.

تهدف التنمية الديمقراطية لتحقيق الإصلاح السياسي، بحثاً عن الاستقرار الذي بات حلم الكثير من المجتمعات في دول العالم الثالث. الأمر الذي دفع الباحث نحو هذه الدراسة لتوضيح أن هناك علاقة تربط بين التنمية الديمقراطية و ظاهرة الاستقرار السياسي، حيث تعتبر التنمية الديمقراطية من مفاتيح الاستقرار السياسي، الذي يتأثر بكل المتغيرات المجتمعية والأمنية والسياسية والاقتصادية منها، وهنا تكمن أهميتها الكبرى¹.

يعد المجتمع الفلسطيني بقيمه وثقافته جزءاً من المجتمع العربي، لكن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين أخذت منحى مختلفاً منذ قدوم السلطة الوطنية عام (1993م)، وخوض التجربة الديمقراطية الفلسطينية الأولى من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية عام (1996م). وتشكل ملامح المجتمع الفلسطيني في عدد من المنظمات: كالحركات والأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية والمنظمات الطوعية،

¹ جابر نعمة، "مساحة حرة الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع"، الوسيط، العدد 3752، 12/15/

2012م، <http://www.alwasatnews.com/news/723396.html>

وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وتشكيلها للأطر السياسية والقانونية أدى ذلك لتشكيل بنية النظام السياسي، لكن هذا النظام عانى من ضعف واضح في قدرته على إنتاج نظام حكم سياسي ديمقراطي ناجح¹.

تأثرت الديمقراطية الفلسطينية ببعض المؤثرات الخارجية: كالتأثير العربي والإسرائيلي والدولي، ويبقى العامل الإسرائيلي من أقوى العوامل المؤثرة سلباً على ديمقراطية السلطة الفلسطينية واحترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني، فهي لا تريد فعلاً وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، ومع أن اتفاقية أوسلو لعام (1993م) دعت في البند الثالث إلى " تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقاً لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة "، و أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عن التزامها بالديمقراطية. وفي المقابل فقد تأثر الفلسطينيون بالتجربة الديمقراطية الإسرائيلية على الرغم من رفضهم للاحتلال الإسرائيلي، وكانت إسرائيل أكثر الأطراف الخارجية تأثيراً على النظام الفلسطيني، ومعاداة للديمقراطية الفلسطينية².

كما أن الاحتلال الإسرائيلي أثّر وبشكل مباشر على التنمية في فلسطين بشكل عام مع "استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار تنكّر الدولة العبرية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني: حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، يشكل العائق الأساسي أمام إحداث تنمية جذرية، مستدامة وذات جدوى"³.

يظهر الاستقرار السياسي على شكل الدولة القومية الحديثة التي تعتمد على الديمقراطية الليبرالية الحديثة، أو على شكل الإمبراطوريات الدكتاتورية السلطوية، فمع مرور الوقت واتساع

¹ خليل أبو عرب، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني. رسالة ماجستير جامعة النجاح، نابلس، 2008. ص 47.

² مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، عقد اللقاء يوم السبت 2007/8/18

³ منتهى عقل، عبد الرزاق فراج، "تقرير حول التنمية الاجتماعية في لستين خمس سنوات بعد لتعقاد قمة كوبنهاجن" مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله، حزيران 2000.

الوعي السياسي للشعوب، أصبحت هذه الامبراطوريات عرضة للإنهيار، وهذا ما يقود الباحث الى أن الدكتاتورية مهما عظمت وطالت فمصيرها الانهيار، والديمقراطية تدوم بزيادة الوعي لدى الأفراد، بما تضمنه للأفراد من العدل والمساواة، وتطبيق القانون وحفظ الحقوق والحريات، فالاستقرار السياسي لدولة ما يعني توفر جميع الظروف الآمنة للفرد في الدولة، وللدولة في إقليمها والعالم، فالاستقرار السياسي يعني: وجود نظام علاقات بين قوى المجتمع وأطرافه، والمشاركة الشعبية وممارسة الحريات، والحفاظ على حقوق المواطنين كشكل من أشكال الديمقراطية التي عرفها البعض بأنها: "التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصول إلى القرارات السياسية، والتي يكتسب الأفراد من خلالها سلطة اتخاذ القرار، وفرض المشاركة السياسية، وتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية والتعددية الحزبية من العناصر الأساسية للديمقراطية¹.

جاء مفهوم التنمية الديمقراطية من التنمية و الديمقراطية معاً. فهما مصطلحان لطالما أثارا الجدل عند الباحثين، ودراسة التنمية الديمقراطية بشكل أكثر تعمقا في مقوماتها الاجتماعية والفكرية والدينية والثقافية، والعمل على محاولة النهوض من خلال التنمية والديمقراطية معاً، دون فصلهما أو تقديم أحدهما على الآخر، أو وضع أولوية عملية أو نظرية دون أخرى. حيث ساد لفترة ممتدة في بعض الأوساط العربية وكثير من دول العالم الثالث دعوة فائلة بأن الديمقراطية السياسية لا يستقيم أمرها إلا في ظل ديمقراطية اجتماعية اقتصادية تنموية، فإن التجربة الديمقراطية دون التنمية البشرية والثقافية والاقتصادية تبقى نظرية ولا تحقق الأهداف، فالتنمية هي الهدف التي تسعى له الديمقراطية لتحقيق الغايات، فوجود الديمقراطية سيحرك عجلة التنمية للأمام بظل العدل والمساواة وحفظ الحقوق، وبوجود التنمية الناشئة في كنف الديمقراطية والترابط الوثيق فيما بينهما يخلق التنمية الديمقراطية والتي بدورها ستحقق الاستقرار السياسي.

هناك تقاطع و التقاء بين متطلبات الاستقرار والتنمية الديمقراطية، حيث تظهر العوامل الاستقلالية، وحرية تخطيط السياسات وعدم التدخل الخارجي، ضمن متطلبات التنمية الديمقراطية الناجحة، والتي بدورها تؤثر على مستوى الاستقرار في النظام السياسي، والذي

¹ دسمير سالم عميش، الديمقراطية الحرة التعددية، أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

بدوره يتطلب عدم وجود تبعية خارجية لأنها ستؤثر سلباً على الاستقلالية والسيادة الوطنية. ويمكن اعتبار " نقطة البداية و مرتكز النهوض الوطني الفلسطيني، هي إشاعة أساليب العمل الديمقراطي في كل جوانب العمل وأدواته، ابتداءً من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومروراً بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكل أشكال المشاركة الوطنية وتقاسم المسؤوليات"¹، ولا سيما أن هناك عوامل تكشف عن مدى قوة الربط بين قضية فلسطين وقضية الديمقراطية، والوقائع التي أنتجها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، فلم تعد قضية فلسطين قضية تحرر من الاستعمار فحسب، بل أصبح من الضروري أن يتخذ التحرر الوطني طابعاً ديمقراطياً في مواجهة نظام فصل عنصري، فلا يمكن ضبط مواقف السلطة من المفاوضات ومقاومة الاحتلال وغيرها دون نوع من الديمقراطية².

2.1 مشكلة الدراسة

تعد التنمية الديمقراطية من أساسيات التنمية السياسية بهدف الوصول للاستقرار السياسي الفلسطيني، ونظراً لقوة الربط بين قضية فلسطين وقضية الديمقراطية، وما تعانيه فلسطين من وقائع أنتجها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، و تنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والتغيرات الإقليمية والدولية على الصعيد السياسي والأمني، أصبح هناك حاجة للديمقراطية التنموية ذات الجدوى، والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى الاستقرار السياسي، وتعزيزه في بيئة فلسطينية استثنائية الظروف.

وبناءً على ما سبق يتبلور السؤال الإشكالي الآتي: ما هي إمكانية التنمية الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي و أثرها الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية منذ عام (1967م) حتى الآن؟

1 الملتقى التربوي الديمقراطي - فلسطية الفلسطينية
<http://www.mstmron.com/forums/archive/index.php/t-229385.html>

2 عزيمتي بشارة، "عزيمتي الديمقراطي - فلسطية الفلسطينية"،
"https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/26/%D8%B9%D9%86-

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال رئيسي وهو:

ما أثر التنمية الديمقراطية على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة؟

وللإجابة عن هذا السؤال توجد مجموعة أسئلة فرعية تحاول الدراسة الإجابة عليها

وأهمها:

- 1- ما أشكال ومظاهر الديمقراطية في فلسطين المحتلة؟
- 2- ما مقومات التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة؟
- 3- ما المعوقات التي تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة؟
- 4- كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر على البيئة الديمقراطية الفلسطينية؟
- 5- ما سمات الاستقرار السياسي؟
- 6- ما مظاهر غياب الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة؟

4.1 فرضيات الدراسة

يفترض الباحث أن غياب التنمية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، يرتبط بمجموعة من المعوقات داخل البيئة الديمقراطية والمتمثلة بالعوامل الداخلية: كغياب التعاون في العمل الوطني و الفساد السياسي وقلة المشاركة السياسية، ووجود الاحتلال الإسرائيلي، والعوامل الخارجية المتمثلة بالتبعية الخارجية، والتي تؤثر بشكل مباشر على غياب تحقق الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة.

5.1 أهداف الدراسة

تكمّن أهداف الدراسة في:

- التعرف على سمات التنمية الديمقراطية في فلسطين.
- التعرف على معوقات التنمية الديمقراطية الداخلية والخارجية في فلسطين المحتلة.
- التعرف على سمات غياب الاستقرار السياسي الفلسطيني.
- التعرف على أثر التنمية الديمقراطية على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة.

6.1 أهمية الدراسة

- تمكن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول التنمية الديمقراطية كمصطلح يعتني بتنمية البيئة الديمقراطية ومحاولة إصلاحها، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية في ظروف استثنائية كونها تخضع تحت الاحتلال الإسرائيلي.
- كما أن لها أهمية تكمن في كونها تتناول قضية حيوية حديثة في معالجة التنمية الديمقراطية كمفهوم حديثاً، ولم يتم تناوله في الدراسات والأبحاث ويمكن اعتبارها مرجعاً للمهتمين.
- كما أن هذه الدراسة أخذت الأراضي الفلسطينية المحتلة على حدود الرابع من حزيران لعام (1967م) كمجتمع دراسة لما تعانيه من أوضاع سياسية صعبة، وبطل محاولة القيادة الفلسطينية الحصول على دولة فلسطينية كاملة العضوية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة، وما تحظى به القضية الفلسطينية من اهتمام ودعم دولي في العالم.
- ما سينعكس عن هذه الدراسة من نتائج يمكن الاستفادة منه وتعميمه في تجارب مشابهة للحالة الفلسطينية، ولا سيما وأنه في الوقت الراهن هناك العديد من المجتمعات العربية وغير العربية تعاني من أزمة غياب الاستقرار السياسي.

7.1 منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة، وانطلاقاً من كون المنهجية هي الطريقة للإجابة عن الأسئلة وفحص الفرضية، اعتمد الباحث بشكل أساسي في دراسته التنمية الديمقراطية وأثرها على

الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام (1967 م) المنهج الوصفي التحليلي؛ لما لهذا المنهج من مزايا وخصائص تساعد على تحليل المضمون العملي للدراسة، حيث تهدف البحوث الوصفية إلى دراسة ووصف خصائص وأبعاد ظاهرة معينة، ويتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة من مصادرها المتعددة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في دراسات بحثية لاحقة، وهنا عمل الباحث على وصف وتحليل التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام (1967م).

8.1 حدود الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته التي ستتناول التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مكان محدد وفترة زمنية محددة، وتتمثل الحدود البشرية للدراسة في الأشخاص المتواجدين في المكان والزمان المحدد سابقاً وهي على النحو التالي:

الحدود الزمنية: ستعتمد هذه الدراسة فحص متغيراتها منذ ذكرى النكسة التي حلت بشعبنا الفلسطيني إلى يومنا الحالي (1967م-2017م).

الحدود المكانية: ستعتمد هذه الدراسة الإطار الجغرافي ضمن حدود عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

9.1 الدراسات السابقة

لكل دراسة دراسات سبقتها، فلا بد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث عن موضوعات ذات الصلة، أو الموضوعات التي تناولت موضوع الدراسة عن طريق إشارات أو غير ذلك، فقد استند الباحث لمجموعة من الدراسات السابقة التي تحدثت عن الديمقراطية والتجارب العربية في التنمية الديمقراطية والمشاكل التي تواجهها، ومشاريع ودراسات ديمقراطية في البلدان العربية، والاستقرار السياسي، وأهمية الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في التنشئة الديمقراطية وتمييزها.

الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 2004¹

حيث تناولت الدراسة في القسم الأول مفهوم الديمقراطية في مجموعة من التعريفات، وفي القسم الثاني تحدثت عن التجارب العربية في التنمية الديمقراطية، وعن قضية الديمقراطية في المشروع النهضوي العربي فكرياً، وتجربة سياسية بأقلام مجموعة من الباحثين، حيث عرضت مفهوم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث والمعاصر وما يرتبط به من مفاهيم كالمواطنة والليبرالية، وتحدثت عن مجمل العضلات التي ارتبطت بتكوين رؤية ديمقراطية في تاريخنا الحديث، و التجارب العربية في مجال التنمية الديمقراطية، وما شهدته هذه التجارب من معوقات تكبح سيرورتها نحو التحقيق، وتجب عن حاجة فكرية كبيرة وهي: تحليل عملية تكوين الحياة الديمقراطية، أو اعتناقها تحليلاً ملموساً يتخطى العموميات والنتائج غير المبنية على دراسات متخصصة.

مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، عزو محمد عبد القادر ناجي 2008²

تحدث الكاتب في هذه الدراسة عن مفهوم عدم الاستقرار السياسي في عدد من التعريفات المختلفة لعدد من الباحثين، وربط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، كما تحدث عن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي من شأنها أن تساهم في عدم الاستقرار، حيث إن التجانس الثقافي من شأنه أن يحدث عدم استقرار سياسي كما تحدث الكاتب، كما وعرض رأي محمد الغزالي في موضوع الاستقرار السياسي الذي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه، وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وأكد على أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي، وليس العكس بصحيح كما يرى ذلك آخرون، وتفسير ذلك برأيهم أنه يزيد من فرص الديمقراطية المقترنة بالاعتدال بالمواقف والسلوكيات، كما استنتج الكاتب أن العوامل الخارجية حسب رأي البعض يتسبب في

¹ الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

² عزو محمد عبد القادر ناجي، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، الحوار المتمدن-العدد: 2189 - 12/2/2008

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635>

عدم الاستقرار السياسي، فهناك دور للتدخلات الدولية وفقاً للتطورات الدولية، وتحدث عن مظاهر عديدة لعدم الاستقرار في النظام السياسي.

الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرووران والمأمول في عالم متغير، غيور سورنسن، ت عفاف البطاينة 2015¹

تحدثت الدراسة عن الديمقراطية ووجوب وجود نظرية عن المجتمع المعاصر، تساندها اعتبارات معيارية جوهرية عن نوع الحكم الذي يرغب فيه الشعب، كما تحدث عن معنى الديمقراطية فقدّم المؤلف توضيحاً لمفهوم الديمقراطية، وعرض وجهات نظر مختلفة بشأنها؛ من بينها وجهات نظر كل من أفلاطون، وأرسطو، وروسو، وجون ستيوارت مل، مقارنة بين تمثيلات عديدة للديمقراطية، وصولاً إلى تعريف لها يفي بمتطلبات معينة، هي: وجود منافسة حقيقية بين الأفراد والجماعات على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكومة، ومستوى شامل لمشاركة سياسية، ومستوى كافٍ من الحريات المدنية والسياسية، وتحدث عن "سيروورات تغيير النظام الحاكم"، وعرض المؤلف بإيجاز نماذج من التحول الديمقراطي في عدد من دول العالم. كما أن التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية، مثل: ارتفاع معدلات القراءة والكتابة والتعليم والتمدن أو التحضر أو وجود وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك توفر الثروة والموارد اللازمة للحد من التوترات الناجمة عن الصراع السياسي.

محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين 1996²

تحدثت الدراسة عن العلاقة الثنائية بين التنمية والديمقراطية، وقضية الأولوية بينهما مطروحة على المائدة السياسية الفلسطينية، كما وأنها سادت لفترة ممتدة في بعض الأوساط العربية وكثير من دول العالم الثالث، الدعوة القائلة بأن الديمقراطية السياسية لا يستقيم أمرها إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية.

¹: غيور سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرووران والمأمول في عالم متغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.

² محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى 1996.

حسن موسى الصغار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضمناته 2015¹

تحدثت هذه الدراسة عن الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورته وضمناته، فالاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يضع الأمة على طريق الوحدة، ويتيح لها فرصة التنمية والبناء ويمكنها من التوجه للتحديات الخارجية، ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع للوحدة مجرد شعار وأمنية.

عبد الله تركماني، العلاقة بين التنمية والديمقراطية 2009²

وقد أكدت الدراسة على العلاقة التكاملية بين التنمية والديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطية توفر أدوات تساعد في تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع، وتسهم في إيجاد الظروف الموضوعية، والمناخ الملائم لترسيخ البناء المؤسسي في المجتمع. وفي نفس السياق حذرت الدراسة من غياب الديمقراطية الذي سيؤدي إلى حدوث التوترات السياسية، وارتفاع حدة العنف والتطرف في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار نتيجة غياب الديمقراطية. وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يساعدان على تسريع عملية التنمية، ودفعها نحو الاتجاه الصحيح

وخلصت الدراسة إلى أن حجم القضايا المختلف عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من القضايا المتفق عليها، وأن استراتيجية أوسلو هي استراتيجية إسرائيلية، وليست استراتيجية فلسطينية، وأن الهدف الإسرائيلي الأكبر من اتفاق أوسلو هو وصولها إلى حالة من الاستقرار لضمان أمن إسرائيل، وإخراجها من دائرة العداء العربي، من خلال وصول الطرفين إلى صيغ مشتركة تفرض على الجانب الفلسطيني تقديم المزيد من التنازلات.

¹ حسن موسى الصغار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضمناته، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.

² تركماني، عبد الله: العلاقة بين التنمية والديمقراطية، 2009، على الموقع الإلكتروني :

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

نathan براون، التعايش مع الديمقراطية الفلسطينية 2006¹

تناولت الدراسة موقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م، ورفض تلك النتائج، ووضع العراقيل أمام حركة حماس لإسقاط حكومتها وعزلها دولياً. ومن جانب آخر ذكرت الدراسة أنه وبالرغم من النزاهة والشفافية التي تمتعت بها تلك الانتخابات، إلا أنها مثلت "كابوساً ديمقراطياً" للاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفعها للقيام بالضغط على القيادة الفلسطينية لتغيير الواقع، لمواجهة استحقاقات العملية الديمقراطية. وعلى صعيد آخر تناولت الدراسة قوة الضغط الأمريكي، والأوروبي والذي تزامن مع الحصار الإسرائيلي لوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بعد انتخابات عام (2006م)، والتي دفعت باتجاه انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية دون النظر إلى العملية الديمقراطية الفلسطينية وأهميتها للشعب الفلسطيني.

من خلال ما تناولته مجموعة الأبحاث و الدراسات السابقة، وما جاءت به من توضيح لمفهوم الديمقراطية والتنمية الديمقراطية، وعلاقتها ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وأن فرصة الوصول للتنمية والديمقراطية مرتبطان بالمواقف والسلوكيات المنطقية المعتدلة للأنظمة الحاكمة، وأن مفهوم الديمقراطية والعوامل المؤثرة فيها لها أثر كبير على مسار العملية السياسية. وأن الاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يضع الأمة على طريق الوحدة، ويتيح لها فرصة التنمية والبناء، ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع للوحدة مجرد شعار وأمنية. وهذا ما دفع الباحث لتوضيح العلاقة ما بين التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة.

10:1 فصول الدراسة

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول مقسمة على النحو التالي:

¹ Nathan Brown، براون، (Brown Nathan)، (التعايش مع الديمقراطية الفلسطينية). ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2006.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها

يتناول مشكلة الدراسة ومنهجيتها، من خلال أسئلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهجية المتبعة فيها، والفرضيات الأساسية للدراسة و بعض الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع من جوانب مختلفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

يتناول موضوع التنمية الديمقراطية بجوانبها المختلفة كالمفهوم والمبادئ والمقومات، وكذلك أشكال الديمقراطية ومعيقاتها وشروطها، و الاستقرار السياسي من حيث المفهوم و المؤشرات والأبعاد و مدارس الاستقرار السياسي، وعلاقة التنمية الديمقراطية بالاستقرار السياسي نظرياً.

الفصل الثالث: التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة والعوامل المؤثرة.

يتناول موضوع التنمية الديمقراطية في فلسطين والعوامل المؤثرة، والنظام السياسي الفلسطيني، والتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، وأنماط التحول الديمقراطي ومعيقاته.

الفصل الرابع: الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة.

يتناول الاستقرار السياسي في فلسطين منذ عام(1967م) حتى اليوم، والاستقرار السياسي الفلسطيني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم الاستقرار السياسي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية

الفصل الخامس: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة.

يتناول التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، ومدى العلاقة بينهما، والتحديات والعقبات التي تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين كالعملية الانتخابية والانقسام الفلسطيني والتدخلات الخارجية، وتناول العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي كالتدخلات الخارجية،

والعلاقة بين التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي من حيث التأثير والتأثر، ومستقبل التنمية الديمقراطية في فلسطين وطرق تعزيزها.

النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد

تسعى مختلف الأنظمة السياسية في العالم إلى تحقيق الاستقرار السياسي، باعتباره من أهم الغايات الأساسية التي تساعد على تهيئة المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط التنموية في جميع المجالات، ويساعد بشكل كبير على التحول نحو المجتمعات الديمقراطية القادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة الداعمة للتنمية و التطور، لذلك ازداد الاهتمام بهذه القضايا، وظهرت العديد من الدراسات السياسية التي تدرس الاستقرار السياسي وعلاقته بالديمقراطية وأبرز التحديات التي تواجهها، وقبل البدء في تحليل التنمية الديمقراطية وعلاقتها بالاستقرار السياسي، سيتم عرض مجموعة من المفاهيم والأطر النظرية التي تتعلق بموضوع الأطروحة، فتحدث في الجزء الأول عن التنمية الديمقراطية التي تناولت الديمقراطية، أولاً- بمفهومها ومبادئها وأشكالها والأطروحات التي تحدثت عنها، وعن التنمية المستدامة ثانياً- بمفهومها والعوامل التي تؤثر بها، و عن التنمية الديمقراطية ثالثاً- بسماتها والمعوقات التي تواجهها، وتحدث في الجزء الثاني عن الاستقرار السياسي بمفهومه و مؤشرات وأبعاده، و المدارس و الاتجاهات التي تحدثت عن الاستقرار السياسي. وعن أزمة الاستقرار السياسي ومفومها.

1.2 التنمية الديمقراطية

على الرغم من مشاركة الكثير من الباحثين على مر السنين في مناقشات كثيرة بشأن الديمقراطية و التنمية، لم يتبين التفاعل الوثيق بين مسألة الديمقراطية والتنمية، وبوجه خاص التنمية المستدامة العادلة وارتباطها بالديمقراطية والحفاظ عليها التي تتميز بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

1.1.2 الديمقراطية

إن بداية الفكر الديمقراطي بدأ عند اليونان والذين كانوا يعتقدون في صواب القوة العسكرية وعدم صواب الحوار والفكر الديمقراطي والذي كان يعني حكم الشعب، والديمقراطية والتي تعني الحكم، واللفظة كاملة تعني حكم الشعب، وهي لفظة إغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية، أو الأرض، ثم صارت تعني الناس الذين يعيشون عليها وبخاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكومة، ومن هنا جاءت كلمة حكومة، هذا ورغم سهولة التفسير اللغوي للديمقراطية، إلا أن محاولات تحديد مفهومه واجهت اختلافات واسعة، ولعل السبب يرجع إلى أن الديمقراطية مجرد تعبير لغوي ينظر إليه كل فريق من زاوية مختلفة. وفي هذا الجانب سوف يتطرق الباحث إلى مفهوم الديمقراطية ومبادئها وأشكالها و أطروحاتها المتعددة.

1.1.1.2 مفهوم الديمقراطية

يعتبر مفهوم الديمقراطية شأنه شأن كافة المفاهيم الاجتماعية والسياسية، تثار بخصوصه الاختلافات والتباينات، وبصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين من التعريفات:

التعريف اللغوي

من المعلوم أن مفهوم الديمقراطية ليس مفهومًا عربيًا، وإنما هي كلمة مشتقة من اليونانية، وتتكون من مقطعين: الأول Demos وتعني عامة الناس، والثاني Kratia وتعني حكم فتصبح Democratia أي حكم عامة الناس (حكم الشعب نفسه بنفسه) وهو ما يعني مشاركة أفراد الشعب في الحكم¹.

التعريف الاصطلاحي

حيث تعددت تعريفات الديمقراطية عبر فترات تاريخية مختلفة وإيديولوجيات متنوعة، ويمكن بلورة وتصنيف هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع هي:

¹ محمد علي محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985،

أ- الديمقراطية من حيث الشكل

تعرف الديمقراطية من حيث الشكل على أنها شكل لنظام الحكم، أو تجربة في الحكم: أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد، ومن أشهر التعريفات في هذا السياق تعريف "لويل" الذي عرف الديمقراطية بأنها تجربة في الحكم¹.

ب- الديمقراطية من حيث المضمون

الديمقراطية من حيث المضمون كما عرفها "ابراهيم لنكولن" تعني "حكم الشعب بالشعب للشعب" بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب، وبالتالي هي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع².

ت- الديمقراطية من خلال آليات الممارسة

وفي هذا الجانب تعرف على أنها نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات منظمة وحرّة، ومن هذه الآليات نذكر المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية.

وبناء على التعريفات الثلاثة السابقة فإن كل منها اهتم بجانب محدد فقط، وحتى يمكن الوصول إلى تعريف شامل لمفهوم الديمقراطية، لا بد من الجمع بين كل تلك الجوانب الثلاثة من حيث الشكل والمضمون وآليات لتجسيدها على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس أشار زهران على أنها " أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكراً وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وكل ما يحقق سيادة الشعب ومصلحته العامة " ³.

¹ نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص 163-165.

² زهران، جمال علي، الاصول الديمقراطية والاصلاح السياسي، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 34

³ المرجع السابق ص 33-35.

2.1.1.2 أطروحات الديمقراطية

عالجت العديد من الأطروحات موضوع الديمقراطية بحيث كان لكل منها خلفية دينية أو إيديولوجية معينة، ومن هنا ظهر عدم الاتفاق حول مضمون وشكل الديمقراطية، وفيما يلي سوف يتطرق الباحث إلى هذه الأطروحات وهي:

أ- الطرح الليبرالي للديمقراطية

تنوع تعريف الديمقراطية في هذا الطرح بين التأكيد على الأمثلة الواقعية، وبين التركيز على النموذج، فتم تعريفها على أنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة، عن طريق صراع تنافسي على الأصوات، وعرفت أيضاً على أنها إجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه الحل الوسط والمنصف بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة، ويكون ذلك من خلال المساواة بين الأقلية والأكثرية، واحترام الحقوق والحريات للأفراد.

والديمقراطية الليبرالية مشتقة من الفكر الليبرالي الاقتصادي الذي يركز على مجموعة من المبادئ التي تتمثل بما يلي¹:

1. تأكيد واحترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في إطار الحرية الاقتصادية.

2. التركيز على المنفعة الفردية.

3. يركز الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي على الربح.

وعلى أساس هذه المبادئ تشكلت الديمقراطية الليبرالية والتي تقوم على المبادئ التالية:

1. الحرية والمساواة بين جميع أفراد الشعب.

2. وجود التعددية التي تضمن حرية جميع الآراء والعقائد.

¹ عبد الرحمن، حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط 1، سوريا: دار المدى، 2002، ص 44.

3. الاعتماد على التفكير العقلاني الذي يدعو إلى دور الحل الوسط والمنصف في التوفيق بين المصالح التنافسية.

4. اعتماد المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال توزيع السلطة بين جميع الطوائف و الأفراد داخل المجتمع.

5. الاعتماد على النظام المؤسسي الذي يتميز بأنه شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، حيث كل مؤسسة تعمل وفق أسس محددة، ونشاط المؤسسات لا يتعطل أو يتغير بتغير أصحاب المناصب السياسية.

وتعد الديمقراطية الليبرالية من وجهة نظر مناصريها: أنها نظام حكم وطريقة حياة تعتمد على طريقة أو منهج لاتخاذ القرار في حالات تتحدد فيها الآراء والمواقف، وتتنافس فيها المصالح و القناعات و الأهداف، وهي طريقة لحسم الصراع بين المطالبين بالحصول على السلطة أو الوصول إليها، دون اللجوء إلى العنف والإرهاب، وبالتالي فهي تعتمد على الحجة والإقناع والانتخابات الحرة وليس على مظاهر العنف¹.

وهذا ما يقودنا نحو وجود تلازم ما بين الليبرالية والديمقراطية، فالليبرالية لا بد لها أن تعيش في بيئة ديمقراطية فعالة، تعتمد عليها في تطبيق مبادئ وأهداف الفكر الليبرالي وضمان الحفاظ عليها، وعدم تدخل الدولة في إطار الحرية الاقتصادية والمنفعة الفردية.

ب- الطرح الماركسي لدراسة الديمقراطية

دعا الطرح الماركسي في دراسته للديمقراطية بربط السياسة والاقتصاد معاً، بحيث يقوم على تصفية مصدر الاستغلال والتناقضات الطبقيّة وبناء القاعدة المادية للديمقراطية الاجتماعية، وجاء هذا الطرح رداً على الطرح الليبرالي الذي جسد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الانتاج

¹ الكواري، علي خليفة، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 64-67.

على الطبقة الكادحة، وبالتالي خلق تناقض داخل المجتمع، أو صراع ما بين الطبقات الاجتماعية.

وأشار هذا الطرح إلى أن غياب الديمقراطية ينتج عنها صراع التضاد بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي قيام الثورات التي تقلب موازين القوى داخل المجتمع، وتنصر الطبقة الكادحة وتوصلها إلى سدة الحكم لتحقيق العدالة والمساواة بين كل الأفراد في المجتمع، من حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتطوير داخل المجتمعات المتعددة¹.

3.1.1.2 مقومات الديمقراطية ومبادئها

يمكن إجمال مقومات الديمقراطية في خمس نقاط مهمة وهي:

أ. **المواطنة:** يعتبر مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون أو المذهب أو الجنس، يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، وهو أيضا مبدأ حاكم للنظام الديمقراطي الذي لا يمكن قبل قبوله والتصرف بمقتضاه الحديث عن الديمقراطية².

ب. **الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات:** حيث يعبر هذا المبدأ عن القبول الحقيقي لمبدأ المواطنة، من خلال استيعاب معنى أنه "لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الناس"، فالحاكم يستمد شرعية ممارسة السلطة من الشعب، فالشعب في نظام الحكم الديمقراطي مصدر السلطات وهو الذي يفوض السلطتين التنفيذية و التشريعية عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة³.

ت. **الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي:** يتمثل ذلك بوجود دستور يقيم المؤسسات والآليات ويوفر ضمانات الرأي العام، الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداءً من الأحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات وأجهزة الإعلام النزيهة⁴.

¹ ساقور، عبدالله، الاقتصاد السياسي، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2004، ص 113.

² علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، فبراير 2001، ص 104.

³ نهاد نعمة محمد، الديمقراطية: المرحلة الثالثة، www.tec.uni.com

⁴ محمد وقيدي، البعد الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1997، ص ص (50-70)

ث. **امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة:** يتمثل ذلك بامتلاك الأفراد والجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي، من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وإمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة وتعزيز المواطنة لما فيه تحقيق مصالحهم¹.

ج. **تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعياري أخلاقي:** حتى تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي لتصبح معياراً أخلاقياً يوجه السلوك، لابد من إزالة التعارض بينها وبين قيم وأخلاقيات المجتمع التي وردت إليه، وعندما تتحول إلى قيمة اجتماعية تنتقل الممارسة الديمقراطية من مجرد توافق وترتيب سياسي جامد لتصبح قيمة مطلوبة بحد ذاتها من منطلق الإيمان بأهميتها في تحقيق المساواة والعدل والإنصاف².

كما وتمثل مبادئ الديمقراطية إطاراً مرجعياً يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، بالرغم من منبعها الإغريقي وانتشارها الغربي إلا أنه ينبغي النظر إليها كقيمة حضارية لجميع المجتمعات والأفراد، حيث تمكن مبادئ الديمقراطية الأربعة في:

أ. **احترام حقوق الإنسان:** تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة العديد من الحقوق لجميع أفراد المجتمعات ومنها: حق العمل، التعليم، الصحة، وغيرها الكثير، وليس المهم ما تنص عليه الدساتير، وإنما ممارسة هذه الحقوق والحريات بشكل صحيح وكامل وبإيجابية بهدف تحقيق المشاركة في صنع القرارات، بمعنى أن يكون الفرد طرفاً في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياته من خلال تهيئة المناخ السياسي لممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية⁽³⁾.

¹ نظرية الحكم الديمقراطي، قطاع الثقافة، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، 200، ص 24.

² لطيفة إبراهيم، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص 35.

³ عبدالله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربي، ص 29.

ب. **التعددية السياسية:** تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي، ويتم ذلك عن طريق الانتخاب الذي يمثل قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام على عكس الأنماط الوراثية والاستبدادية، ويتم في ظل التعددية السياسية إعطاء الأفراد حق الاختيار من بين عدة مرشحين لتمثيلهم لإدارة شؤون الحكم لفترة زمنية محددة، لكن التعددية السياسية تفقد مضمونها وقيمتها في ظل احتكار السلطة، إذ لا معنى للتعددية من دون توفر آليات مشروعة وسلمية لتسيير إنتقال الحكم.

ت. **التداول السلمي على السلطة شرعيا وسلميا:** ويكون ذلك وفق صياغة مبادئ وآليات لتداول الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات و العنف، فهذه الآليات تمنح فرصا لعدة أطراف وتوجهات لتسيير شؤون السلطة دوريا وتنفيذ برامجهم ومخططاتهم.

ث. **الفصل بين السلطات السياسية:** يقوم هذا المبدأ على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاثة (القضائية، التشريعية، التنفيذية)، حيث يمكن لكل سلطة من إيقاف الأخرى عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع مراعاة التعاون والتوازن فيما بينها.

4.1.1.2 أشكال الديمقراطية

للمديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ العديد من الأشكال والصور والتطبيقات في سياق تطور المجتمعات، واعتماداً على ما سبق يتضح لنا أن الديمقراطية اتخذت أشكالاً وصوراً متعددة ومنها ما يلي:

أ- الديمقراطية المباشرة

تضمن هذه الصورة وجود نظام سياسي هدفه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية، ففي ظل الأخذ بهذا النظام يتعين أن تعرض مشروعات القوانين على هيئة منتخبة من قبل الشعب، والشعب ذاته يشارك في صياغة تلك القوانين ومراقبتها من خلال جمعية تمثل جميع أفراد المجتمع، وإن هذا النوع من الديمقراطية يبدو مثالياً، لأنه حتى وإن طبق ونجح في بداية ظهوره، فإن ذلك راجع لقلة الشعب وضيق الرقعة الجغرافية، أما وقد

زادت نسبة أعداد السكان واتسعت الرقعة الجغرافية فإنه يستحيل تطبيق هذه الصورة من الديمقراطية إضافة إلى تعقد أمور الحياة العصرية، يفترض تفويض مهام الشعب لذوي الخبرة والكفاءة للاهتمام بشؤونهم⁽¹⁾.

ب- الديمقراطية شبه المباشرة

يعطى لأفراد الشعب من خلالها حق مراقبة الحكام والأشخاص القائمين على السلطة من خلال العديد من الوسائل المتمثلة بالأمور التالية:

- 1- الاستفتاء الشعبي: ويكون بنعم أو لا لإبداء الرأي حول قضية ما تحتاج الطبقة الحاكمة معرفة الرأي العام قبل اتخاذ القرار فيها.
- 2- الاعتراض الشعبي: ويكون ذلك بحق الأفراد في إقالة حكامهم.
- 3- الاقتراح الشعبي: ويختص في تسيير شؤونهم الاجتماعية.
- 4- حق الحل وعزل رئيس الجمهورية.

ويتباين مدى تطبيق هذه الحقوق الخاصة بالشعب من بلد لآخر بشكل واضح وضمن العديد من القيود والتعقيدات.

ت- الديمقراطية النيابية

يقوم هذا النوع من الديمقراطية على وظيفتين أساسيتين هما: التشريع والتنفيذ، ولا يكون المجلس نيابياً بحق إلا إذا مارس هذه الوظائف بشكل مستمر وصحيح، كما يجب أن تكون مدة النواب محددة، وإذا أرادوا الاستمرار في المجلس عليهم بالعمل حتى يمكنهم الاحتفاظ بثقة ناخبيهم والعلاقة بين أعضاء المجلس النيابي وناخبيه قائمة على أساس فكرة الوكالة، وعلى النائب أن يكون ممثلاً لكل الأمة وليس لناخبيه فقط.

¹ وهبان، احمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسي، مصر: دار الجامعة، 2003، ص 112.

ث- الديمقراطية الشعبية أو الاجتماعية

بدأ ظهور هذا النوع من الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي أولاً، وهي لا تقتصر على النظام السياسي فقط، إنما تشمل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي الذي على أساسه تقوم الديمقراطية، ويتضح مما سبق أن الديمقراطية غاية في حد ذاتها ؛ لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسية التي يتطلع المجتمع إليها ويسعى لتحقيقها، كما أنها وسيلة في نفس الوقت من خلال الآليات التي تملكها لترجمة هذه القيمة لواقع فعلي، ولتحقيق كل ذلك يكون وفق تفاعل عدة أطراف فيما بينها الحاكم و أفراد الشعب ومنظمات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتباين نتائج هذا التفاعل تبعاً لتباين الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية.

ج- الديمقراطية الليبرالية

غالباً ما تُصنّف بالديمقراطية اليوم صفة الليبرالية، حيث تخضع الديمقراطية الليبرالية لحكم القانون في اتخاذ القرار، وعادةً ما يتوسط ذلك دستور يؤكد على حماية حريات وحقوق الأفراد والأقليات. ولقد تزايد مؤخراً شيوع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

ح- الديمقراطية الاشتراكية

هي شكل من الديمقراطية يمكن أن تكون عليه أية ديمقراطية ليست ليبرالية. غير أن هذا المصطلح عادةً ما يُستخدم للإشارة إلى نوع سلطوي على نحو خاص من الديمقراطية التمثيلية، ينتخب فيه الشعب القادة والمشرعين، لكنه لا يتيح الحقوق الفردية الأساسية. وقد يكون ذلك ناجماً عن الافتقار إلى القيود الدستورية التي تُفرض على سلطة الهيئة التنفيذية المُنتخبة، أو عن انتهاك القيود القانونية القائمة. وتشير إلى هذه الظاهرة تجربة بعض الدول ما بعد السوفييتية.

2.1.2 التنمية المستدامة

هناك العديد من الآراء التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة، فهي تنمية متعددة الأبعاد، فلم يعد مقتصرًا على مصطلح التنمية الاقتصادية أو المالية فقط، وحتى تكون التنمية المستدامة

متكاملة وجب أن تشتمل على النواحي الاجتماعية والثقافية، وأن تعمل على مراعاة العوامل التي من الممكن أن تساهم في تحقيق ازدهار الفرد، ويضاف إليها كذلك أن البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وتشاطر المعرفة هي كلها عوامل مرتبطة ارتباط وثيق بالتنمية.

وعند النظر إلى هذا التوسع في مفهوم التنمية فإن ذلك له آثار عدة أبرزها: أنه يغير الرؤية التي كانت تتكون حول مشكلة الفقر، حيث أصبحت هنا أكثر تشعباً، فلم يعد البعد الاقتصادي هو الوحيد في المعادلة لفهم مشكلة الفقر، حيث يجب النظر إلى النواحي الأخرى كالسكن والتعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات، وكذلك تعزيز قدرة الفرد والجماعة على المشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات ورسم السياسة التي تمسهم.

إن هناك اتجاهاً عاماً على المستوى الدولي، على أنه يمكن النظر إلى التنمية كعملية لتوسيع حريات البشر، حيث ينصب الاهتمام على توسيع قدرة الناس ليحيوا حياة يثمنونها أو يرغبون في تحقيقها.

تعتبر عملية توسيع حريات الناس الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة، ويمكن فهم الغاية الأساسية على أنها الدور البنائي للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم الوسيلة الرئيسية على أنها الدور الأدوات للحرية في عملية التنمية، ويعني الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على القدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية، بينما يعني الدور الأدوات للحرية بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر، وتكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض¹.

¹ علي، عبد القادر: الديمقراطية والتنمية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 27، 2008، ص 9

3.1.2 التنمية الديمقراطية

تعد مسألة العلاقة ما بين الديمقراطية والتنمية أحد أهم المحاور الأساسية في حقل السياسة والدراسات التنموية، والتي تعتمد بشكل أساسي على مبدأ العلاقة ما بين السياسة والاقتصاد أيضاً، لما تلعبه المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الديمقراطية من هدف نهائي لكل عملية تحديث وتنمية سياسية، ولا يخفى على أحد مدى تأثير نوعية النظام السياسي بنوعيه الديمقراطي أو التسلطي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر، ومما يزيد من الصلة بينهما أنها تتبع من تطلعات الأفراد والشعوب وحقوقهم المشروعة، فالفصل بين المفهومين ينتهي حتماً إلى الفشل¹.

إن العلاقة بين المفهومين التنمية والديمقراطية لم تشهد استقراراً دلالياً، إذ كانت تتأرجح بين منظورين أحدهما يرى أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن التنمية السياسية، بل هما وجهان لعملة واحدة، فلا تكون التنمية ممكنة إلا في إطار نظام سياسي ديمقراطي يلتزم بحكم القانون وبالحرريات وعلى رأسها دولة الحق والقانون واستقلالية القضاء وحرية الرأي و الانتخاب، وهناك طرف آخر لا يرى لزوماً لذلك، حيث يرى أنه يمكن تحقيق أحدهما في الاستقلال عن الآخر، فالعلاقة بينهما ليست جوهرية، فكثيراً ما ازدهر اقتصاد قوي في ظل أنظمة استبدادية، وحققت بلدان غير ديمقراطية معدلات نمو مرتفعة².

كان رائجاً في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وجود حكومة مركزية قوية، وإدارة بيروقراطية وتعليم تكنولوجي يوفر يداً عاملة مؤهلة للاستخدام، وسياسة ثقافية وإعلامية تعمل على تعبئة المجتمع وتوجيهه في إطار أيديولوجية الدولة و اقتصاد سوق رأسمالي، كان ذلك كافياً لتحقيق معدلات نمو عالية، ومستويات استهلاك مرتفعة دون الحاجة إلى تجديد أو

¹ غالي، بطرس: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، تقرير توافي جامع، اليونسكو، باريس، 2003، ص12

² عيسى، محمد عبد الشفيق: الدور التنموي للدولة: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة على مشارف ثورة 25 يناير، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، السنة الأولى، المجلد الأول، 2012، ص77.

تغيير التقاليد الاجتماعية والعلاقات السياسية الاستبدادية، والتسلط الذكوري تجاه المرأة، حيث كانت أغلب بلدان العالم الثالث الشمولية، سواء في صيغتها العسكرية أو القومية الوحشية، تولى مكانة كبيرة للدولة المركزية ولدورها في قيادة المجتمع وتوحيد الطاقات لتحقيق النمو¹.

تناولت الكثير من الدراسات والنظريات العلاقة ما بين الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية، ومنها ما ورد في نظرية كارل دويتش حول مفهوم التعبئة، حيث يرى أن التحول السياسي لا يتم كنتيجة مباشرة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يتم كنتيجة لعملية التعبئة الناتجة من هذه التحويلات، فالتطورات التي تقود إلى اندماج الشعب في نظام سياسي معين لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان هناك مستوى محدد من التطور الثقافي والاقتصادي بين مختلف شرائح المجتمع، والبناء التدريجي لشبكة الاتصال هو السمة المميزة لما يسمى بالتعبئة الاجتماعية، التي تؤدي إلى إشراك كل فرد ضمن الإطار السياسي المعمول به داخل المجتمع².

ومن هنا اعتبرت الديمقراطية بما أنها النظام الأكثر ضمانا للاستقرار، من خلال ما توفره من قوانين ومؤسسات وإجراءات عقلانية ومتفق عليها، بمثابة المحفز الرئيس للتنمية الاقتصادية والسياسية، وبالمقابل يتم تصور التنمية على أنها صيرورة تحديثية تولد على المدى المتوسط والبعيد تغييرات عميقة في البناء الاجتماعي الطبقي، وفي الاتجاهات الثقافية والميولات النفسية، فبفعل التصنيع والانتاج والعمل الأجير والتجارة الحرة والاستهلاك الجماهيري، مستويات المعيشة تنشئ طبقات اجتماعية جديدة كالطبقات المتوسطة، وتتشكل شرائح واسعة من الشباب المتعلم من الجنسين، وفي المحصلة تتصاعد المطالبة الاجتماعية والثقافية والسياسية وتبرز الحاجة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية كحاجة حتمية³.

¹ غليون، برهان: الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي " في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب"، إفريقيا الشرق، 1992، ص43

² المهدي، محمد نوري، التنمية السياسية، بيروت: تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي، 2001، ص 24-25.

³ العدوني، عصام: جدلية التنمية والديمقراطية: أية علاقات؟ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ص8

وتبقى العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي من القضايا غير المحسومة على الصعيد الفكري، ولكن اشترك جميع الباحثين في مقاربة مسألة التنمية الديمقراطية والسياسة، وذلك من خلال اعتماد الديمقراطية مدخلا أساسيا في عملية التنمية المؤدية إلى الاستقرار السياسي للمجتمعات المختلفة أو نتيجة حتمية له، ويمكن القول بأن المحرك الأساسي لهذه المفاهيم هي قيم عالمية في مظهرها، ولكن معانيها تتحكم بها التصورات المتباينة بين المجتمعات المتعددة، وبالتالي فإن المعطيات الدينية والثقافية والحضارية والجغرافية هي من تحدد هذه المفاهيم الأساسية.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب النظر إلى الديمقراطية على أنها آلية لإدارة الاختلاف لممارسة السلطة فقط، وعدم الاعتماد على الديمقراطية كأنها الحل الوحيد لجميع المشكلات، وإنما هي جانب من الحل؛ كونها آلية محمودة لإدارة الاختلافات، ولها دور كبير في عملية التنمية والاستقرار، وقد تصبح عائقا في حال استخدامها لمصالح فئة محددة من المجتمع فقط، تهدف إلى تحقيق تطلعاتها في إدارة الدولة والتحكم ببقية أفراد المجتمع.

ومن هنا نلاحظ بأن التنمية هي قرار دولة، إذا التزمت النخب القائمة على إدارتها بالإدارة السياسية، بغض النظر عن نوعية النظام، وأن يعمل هذا النظام على إرساء قيم العلم والتعليم، والعمل والجهد، والعدل وسيادة القانون، وانضباط واستقرار المؤسسات، وهذا يهدف إلى وجود رؤية استراتيجية لدى القائمين على إدارة السلطة القادرة على صياغة مشروع المجتمع ومفهومه وسياسته لتكون نتيجة لمنظومة قادرة على تحقيق العدل والتنمية في ظل سيادة الديمقراطية والحرية.

إن تلازم فكرة التنمية والديمقراطية ستصبح من المرتكزات الفكرية للمنظومة الدولية، ذلك أن توسيع الحريات العامة وتوفير العدالة للجميع وسيادة القانون والمساواة أمامه والمشاركة الشعبية وحقوق المواطنة، سيوفر أمام الأفراد على اختلاف أوضاعهم السياسية والاقتصادية، المجالات المؤسساتية لتقرير مصيرهم، وتنمية قدراتهم الذاتية ومهاراتهم وكفاءاتهم، وتوسيع مجالات اختياراتهم، وبالتالي تحقيق رفاهيتهم المادية والاجتماعية، والعكس صحيح إذ إن تنمية

القدرات والفرص من تغذية كاملة وصحة وتعليم منتج، ومستوى عيش مناسب وتكافؤ في الفرص سيتيح إمكانيات كبيرة أمام الأفراد للوعي بالمشاركة الفعالة في القرارات، التي تهم مصيرهم ومصير أبنائهم في تطوير الديمقراطية وتحسين أدائها.

ولا سيما أن الديمقراطية والتنمية تسهمان معاً في توطيد السلم، نظراً لأن الديمقراطيات تعالج في أغلب الأحيان اختلافاتها الداخلية بأساليب سليمة، كما أن الإطار الديمقراطي فضلاً عن دوره الوقائي له قدرة على تسوية النزاعات الدولية بطريقة سليمة، وبما أن الديمقراطية عامل مهم في إشاعة السلام فإن تعزيز التنمية يعمل على توطيد حالة السلم الداخلي، لذلك أصبحت العلاقة بين الديمقراطية والتنمية أمر مسلماً به، وهو بحاجة إلى توضيح وتحديد ملامح من أجل الوصول إلى تنمية ديمقراطية مستدامة.

1.3.1.2 معوقات التنمية الديمقراطية

لا شك أن التنمية الديمقراطية تواجه العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات، وقد تناول برهان غليون هذا الموضوع، حيث حدد العديد من المعوقات التي تتناول التنمية الديمقراطية ولعل أبرزها كالتالي¹

أ- سيطرة الحزب الواحد وضعف التعددية السياسية: حيث يرى الباحث أنه وعلى الرغم من وجود بعض الأحزاب في الدول العربية، إلا أن تأثيرها محدود جداً نظراً لسيطرة حزب النظام الحاكم على كل مفاتيح الدولة وأجهزتها ووسائلها الإعلامية مما يضعف الأحزاب الأخرى.

ب- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله: حيث يرى الباحث أن الحياة السياسية لا تزال بشكل عام محتجزة وأسيرة تماماً في معظم الدول العربية، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

¹ غليون، برهان: معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، الجزيرة نت، 2004، تاريخ الزيارة 2017/2/28: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa>

ت- الثقافة السياسية التقليدية: حيث تلعب دوراً مهماً في تقليل فرص نمو الوعي الصحيح وعرقلة نشوء وعي ديمقراطي صحيح أو تشويشه خاصة عندما تظهر الديمقراطية بالنسبة لقطاع من الرأي العام.

ث- هشاشة القوى الديمقراطية: حيث تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحول الاجتماعي، وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية و غياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها.

في حين يرى آخرون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه التنمية الديمقراطية ولعل أبرزها كالتالي¹:

أ- غياب المشاركة السياسية: والتي تعد من أهم مظاهر الديمقراطية في الدولة، فإن غياب المشاركة السياسية ينفي وجود تنمية ديمقراطية.

ب- مستوى التعليم: وجود مستويات متدنية من التعليم لا يساعد على إيجاد فرص تنمية حقيقية ديمقراطية مستدامة.

ت- الأوضاع الاقتصادية وافتقاد الأغلبية حريتها الاجتماعية: فلا تنمية بدون اقتصاد قوي يحتضن التطلعات المستقبلية نحو التنمية السياسية الفعالة بظل بيئة اجتماعية تنعم بالحرية.

ث- الأمية وضعف الوعي السياسي: حيث يعتبر ضعف الوعي السياسي من أهم المعوقات أمام التنمية الديمقراطية فالثقافة السياسية تعتبر أرض خصبة لتطور الديمقراطيات تنميتها.

ج- عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها: عدم قبول مبدأ الديمقراطية وترسيخ النزعات العائلية والقبلية على حساب التقدم والتطور الاجتماعي والسياسي.

¹ الجيال، خالد صالح عباس: معوقات الديمقراطية، جامعة بابل، 2012 تاريخ الزيارة 2017/2/26: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=2&lcid=29039>

ح- الانقلابات العسكرية: وجود الانقلابات العسكرية داخل الدول دليل قاطع على عدم الاستقرار السياسي فيها، وهذا لا يجعل التنمية الديمقراطية ضمن أولويات تلك الدول.

خ- الفساد الإداري والمالي: لاشك أن الفساد عدو للتنمية، فترسيخ القيم الإدارية والمالية الصحيحة، و ترسيخ الشفافية تقضي على الفساد.

أما الباحث عبد الخالق حسين فيضع مجموعة أخرى لمعوقات التنمية الديمقراطية وهي¹:

1- منظومة القيم التقليدية الموروثة: فإن بعض القيم التقليدية الموروثة بنيت على التسلط والدكتاتورية وهي مناقضة لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية الديمقراطية.

2- الصراعات والفتن الدينية والطائفية: فهي محور أساسي في خلق أزمة الاستقرار داخل المجتمعات الأمر الذي يحول دون التنمية الديمقراطية.

3- غياب منظمات المجتمع المدني: والتي بدورها تعنى بمراقبة وتطبيق القوانين الدولية وما يخص حقوق الإنسان فغيابها يترك مساحة واسعة بين متطلبات الديمقراطية و الحياة الاجتماعية المضطربة.

4- نقشي الأمية والجهل: فثقافة الإنسان وعلمه دليل حقيقي على بيئته التي يعيش، فالعلم يجعل المجتمع قادراً على مواجهة كافة المعوقات أمام التنمية، فالتنمية المبنية على غير علم لن تدوم ولن تكون ناجحة على المدى البعيد.

5- أزمة أحزاب المعارضة: إن تعدد الأحزاب السياسية داخل الدولة دليل على الديمقراطية، لكن في تعدد أحزاب المعارضة داخل الدولة وتكاثرها أمام الحزب الحاكم لن يجعل التنمية والاستقرار من نصيب الدولة لأنها ستشغل الحكومة في مواجهتها للحفاظ على نظامها القائم.

¹ حسين، عبد الخالق: معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، تاريخ الزيارة 2017/2/23:

<http://www.abdulkhalihusseini.nl/?news=472>

يرى الباحث أنه في ظل ضعف الوعي السياسي والثقافة السياسية التقليدية السائدة وغياب المشاركة السياسية والتعددية السياسية و سيطرة الحزب والفساد السياسي تقف كلها كمعيق حقيقي دون الوصول للتنمية الديمقراطية.

2.3.1.2 سمات التنمية الديمقراطية

لكي تكون هناك تنمية ديمقراطية حقيقية فلا بد من توافر سمات معينة لها ولعل أبرز تلك السمات هي¹:

أ- ضمان حرية الرأي والتعبير لأبناء الدولة، وهذا سيفتح المجال أمام الجميع في إبداء الرأي والانتقاد البناء في مصلحة الدولة، مما سيؤثر إيجاباً في ممارسة الديمقراطية بشكلها التنموي الصحيح.

ب- تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، سمة من سمات التنمية الديمقراطية التي تفتح المجال أمام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، في المشاركة السياسية و اتخاذ القرار.

ت- بناء المؤسسات السياسية التي بدورها تعمل على إدارة الدولة واتخاذ القرار على الصعيد الداخلي في إدارة الشؤون الداخلية، وعلى الصعيد الخارجي في إدارة الشؤون الخارجية.

ث- تشجيع الأفراد على المشاركة عبر التربية والتعليم، ولاسيما أن التنمية والتعليم شرط أساسي من شروط التقدم الحضاري.

ج- تعميم الممارسة الديمقراطية واحترام آراء المواطنين، حيث أن ممارسة السلوك تدعم في دوامه على المدى البعيد.

ح- احترام وتكريس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

¹ مزيان، نجيم: ركائز التنمية السياسية، على الموقع الإلكتروني:

http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_a10110.html

خ- العمل على بث قيم اجتماعية تحفز على المشاركة والاندماج داخل المجتمع لاسيما من خلال مختلف وسائل الإعلام.

وهناك من يرى أن التنمية الديمقراطية في أساسها تستند إلى وجود منظومة قيمية محددة، يؤدي وجودها إلى إنتاج وإسناد نظام سياسي يرتكز على سيادة القانون، وفصل السلطات، وتداول السلطة، وصيانة الحقوق والحريات العامة والفردية¹.

في حين يرى هلال أن أبرز المظاهر لوجود تنمية ديمقراطية هي: التعددية السياسية، ثم كيفية اتخاذ القرار بالتوافق بين القوى السياسية، واحترام مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات، والمساواة السياسية ضمن الانتخابات، ودولة القانون القائمة على فصل السلطات، والإقرار بحقوق المواطنين، والمساءلة².

أما نصار فيرى سمات التنمية الديمقراطية تتجلى فيما يلي³:

- الانتخابات وهي أولى ركائز النظام الديمقراطي وأهمها، فيه تقوم لتطبيق نظام تداول السلطة من ناحية، ونظام التعددية من ناحية أخرى.
- الترتيبات الدستورية للضمان الديمقراطي للحريات والفصل بين سلطات ثلاث مستقلة عن بعضها البعض.
- حق المواطنين في إخضاع السلطة السياسية للضغوط وللمساءلة والمحاسبة، بحيث تكون أعمال السلطة السياسية معروفة للناس، فلا تقوم بالسر أو الباطنية، تطبيقاً لمبدأ الشفافية المطلوب في الممارسة الديمقراطية.

¹ الجرباوي، علي: البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1999، ص111

² هلال، علي الدين، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"؛ في سعد الدين إبراهيم وآخرون: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (أعمال ندوة)، طبعة 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص40

³ نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006، ص84

ويرى الباحث أن الكثير من الكتاب والباحثين يشيرون إلى أهمية توافر عدة شروط للتنمية الديمقراطية، لعل أبرزها: الانتخابات، ووجود المساءلة والترتيبات القانونية لضمان الحرية، والفصل الكامل بين السلطات الثلاث، ولعل تلك السمات لم تكن متوافرة بالحد الأدنى في النظم السياسية العربية لتحقيق تنمية ديمقراطية حقيقية، أما على الصعيد الفلسطيني فقد بدت هناك محاولات لتنمية ديمقراطية منذ مجيء السلطة الفلسطينية في العام (1994م)، وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

3.3.1.2 شروط التنمية الديمقراطية

هناك بعض الشروط الواجب توافرها قبل الوصول للتنمية الديمقراطية، والتي تتلخص في الجانب القانوني و الجانب الاجتماعي الاقتصادي وهي على النحو التالي:

1- الشروط القانونية للتنمية الديمقراطية:

أ- تعزيز العدالة والقانون: إن شيوع العدالة و سيادة القانون شرط أساسي لممارسة الديمقراطية وضمان استمرارية التنمية، وهذا يعني بالضرورة وجود مؤسسات قضائية وتشريعية تعمل بفعالية.

ب- الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان: إن الأعمال الفعلية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاساسية واحترام هذه الحقوق يعدان شرطان أساسيان لتعزيز التنمية الديمقراطية.

ت- تنمية وسائل إعلام حرة ومسؤولة: أن التعبير عن مختلف وجهات النظر ونشر المعلومات والمناقشات المفتوحة حول الشؤون العامة هو نتيجة لحرية الصحافة واستقلالها.¹

¹ بطرس بطرس غالي وآخرون، النتائج والتوصيات في "تقرير توليفي جامع". التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، 2003.

2- الشروط الاجتماعية الاقتصادية للتنمية الديمقراطية

أ- القضاء على الفقر والاستبعاد: حيث يعد الفقر المدقع عائقاً كبيراً أمام الديمقراطية ذلك لأن السعي المتواصل لتأمين ضروريات الحياة والكفاح المستمر للتغلب على المحن المرتبطة بالفقر والجوع والأمراض وأنواع العنف، لا يسمحان أبداً بالمشاركة في الحياة السياسية الاجتماعية.

ب- نشر الثقافة الديمقراطية: ممارسة الديمقراطية تتوقف على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء مجتمع ما في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم كما تتوقف على موقف فري واستعداد للتسامح واحترام الآخرين.

ث- تعبئة الأطراف الفاعلة غير الحكومية: تعد أهمية دور الأطراف الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير الحكومية فيما يتعلق بالتنمية الديمقراطية ظاهرة جديدة بإمكان هذه الهيئات أن تضطلع على الصعيد الوطني والدولي بدور فعال في تعزيز التنمية وإعطائها بعداً أكثر إنسانية¹.

إن الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر، ومما يزيد الصلة بينهم أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب، حيث تبين على مر التاريخ أن كل تجارب فصل التنمية عن الديمقراطية انتهت إلى الفشل والعكس صحيح، فالربط بين تحقيق عمليتي الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخها معاً بصورة دائمة والواقع إذا صح أن تعزيز الديمقراطية السياسية لا يكتمل إلا باتخاذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية المؤاتية للتنمية. ومن جهة أخرى لا يمكن للتنمية أن تتحقق في مناخ تعسفي أو غياب أسبقية القانون.

2.2 الاستقرار السياسي

استطاعت الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، من بناء آليات ومؤسسات تتيح قدراً كبيراً من التطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

¹ بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق.

أيضا بين أفراد المجتمع، لذلك لا يمكن قياس مدى الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي بعدد الأحزاب التي تمارس العمل السياسي، وإنما يجب قياسها من خلال التداول السلمي للسلطة والسماح به في أي مجتمع، مما يشجع الحركة الشعبية والديمقراطية على المستوى الواقعي، ويزيد من تكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم على أساس انتمائهم السياسي⁽¹⁾. وسوف نتطرق في هذا الجانب إلى ماهية الاستقرار السياسي، مؤشرات، أبعاده، ومدارسه.

يشير مصطلح الاستقرار إلى التوازن في المجال السياسي ويعبر عن استقرار النظام، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يستطيع بواسطته تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع.

1.2.2 مفهوم الاستقرار السياسي

ظهر مصطلح الاستقرار السياسي منذ العصر اليوناني، حيث تطرق أفلاطون إلى موضوع الاستقرار السياسي كما ورد في نظرية الأنفس والطبقات الثلاث من منطق سيكولوجي، بالإضافة إلى ذلك تطرق أرسطو إلى طريقة معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية حسب طبيعة الدستور ومدى صلاحيات النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة في توزيع المناصب في الدولة².

لقد تعددت تعاريف الاستقرار السياسي واختلفت من باحث لآخر ومن مدرسة لأخرى، وذلك نظراً لاختلاف خصوصيات كل دولة فالاستقرار السياسي في دولة أوروبية مثلاً يختلف عن الاستقرار السياسي في دولة إفريقية، ولا ينص هذا الاختلاف في مفهوم الاستقرار السياسي

¹ غليون، برهان، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2007، ص 65.

² الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات، 2003، ص 34.

على التعريف فقط، بل يشمل الاختلاف في المؤشرات والآليات، وأشار الصفار إلى أن الاستقرار السياسي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، وعندما تختل هذه العلاقة بين الأطراف المختلفة يحدث حالة من الاضطراب والتي تتمثل بحالة العداء والنزاع¹، ويؤدي ضعف العلاقة بين مكونات الدولة إلى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، ويظهر ذلك من خلال عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات وإدارة الصراعات القائمة في المجتمع²، وفي نفس الوقت يرى البعض بأن الاستقرار السياسي يعني استمرار النخبة الحاكمة في السلطة لفترة زمنية طويلة دون وجود أي تحولات أو انقلابات داخل المجتمع بهدف تحويل السلطة فيه³.

وتشير جميع الحقائق والمعطيات الحالية بناء على المشهد السياسي الإقليمي والدولي على أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم لا يمكن تحقيقه بالقمع والإجبار وتجاهل مطالب الأفراد وتطلعاتهم المستقبلية، فالتدخل العسكري لم يعد الوسيلة في جلب الاستقرار والحفاظ عليه، وأن الإجبار بالقوة لم يعد ينجز الاستقرار ويحقق مكوناته، فالعديد من الدول المتطورة عسكرياً والتي تمتلك العديد من مظاهر القوة المادية لا تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما في المقابل العديد من الدول التي لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة ولا مؤسسات أمنية متطورة، إلا أنها تتميز باستقرار صلب ومتين، وقادرة بإمكانياتها الذاتية أن تواجه العديد من الأزمات والمؤامرات وتحفظ الاستقرار والأمن العام⁴.

ومن جانب آخر فإن أي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون له آثار استقرارية، وثانيهما تكون له آثار غير استقرارية، فحالة النظام تكون نتاج التفاعل بين

¹ الصفار، حين موسي، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورياته وضماناته، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص15.

² عبدالقادر، محمد وعزو، ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد (2191)، يوم 12 شباط، 2008، ص1.

³ عدوي، محمد احمد علي، القطاع الخيري والاستقرار السياسي، دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، 2009، ص 5.

⁴ محفوظ، محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2006، ص 4.

هذين النوعين من العوامل، وبذلك فكل سلطة تتجه في أحد الاتجاهين، فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة حيث تدبر مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، والدستور، والقانون فتنتهي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتهي إلى سلطة الانقلابات، بعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الاستقرار على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.

2.2.2 الاستقرار السياسي من منظور فكري

تعددت الاتجاهات والمدارس التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي ونذكر منها ما يلي:

أ- المدرسة السلوكية

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، ويشير إلى توجهات ومعتقدات تؤمن بها الجماعة، وقام أنصار هذه المدرسة بتعريفه على أنه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية، وواجهت هذه المدرسة عدة انتقادات بحيث اعتمدت في تعريفها للاستقرار السياسي على عدم وجود عنف سياسي كأنها تركز على أحد الجوانب الظاهرة وتهمل الجوانب الأخرى، فالأهمية للمؤسسات السياسية داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر عن نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام من قبل هذه المدرسة، ولكن يمكن القول بأن هذه المدرسة تقيس أحد أبعاد ظاهرة الاستقرار¹.

ب- المدرسة النظامية

تعتمد هذه المدرسة على منهج التحليل النسخي أو التحليل النظامي، فالاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة هو مرادف للحكم والإبقاء عليه، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى

1 إسماعيل. إسراء أحمد، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر، 2007، صص (45-46).

موضوعية المؤسسات والهيكل في المجتمع كما يعني حياد المؤسسة الخدمية والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل المؤسسات عن النخبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها، وبالتالي فإن هذه المدرسة ركزت على النظام ككل في نظريته إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات على البقاء والاستمرارية، وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها¹.

ت- المدرسة البنائية الوظيفية

ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية، وعلى قدرة المؤسسات السياسية وعلى التكيف مع المتغيرات والبيئة المحيطة، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات، وترى هذه المدرسة بأن مفهوم الاستقرار السياسي هو بناء على المسلك الوظيفي، حيث إن هذا السلوك يرى نموذج في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار، وأن الخلل يعد طارئة ينبغي تصحيحها، وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي توازنه واستقراره دليل على حيويته، ولا تخلو هذه النظرية من النقد، حيث ركزت على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، ولذلك وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تصلح وحدها في دراسة الاستقرار نظرا لعدم شمولها لكافة أبعاده الظاهرية².

ث- المدرسة الأدائية

تعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار والأداء الحكومي، حيث يقول أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تمتد في خمسة أبعاد:

1- استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن.

2- قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية.

1 أيوب، عميرة، رتيبة. مالكي، كريمة، تأثير التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر(1999-2009)، ص 14.

2 أ بوعافية. محمد الصالح، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات،-<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3161-2016-09-21-11-12-08>

3- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.

4- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي.

5- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها¹.

فقد انطلق الباحث في دراسته من مدخل المدرسة الادائية لما تعطيه من اهتمام للأداء الحكومي لخلق الاستقرار، والمدرسة النظامية لما تعتمد في منهج التحليل النسخي أو التحليل النظامي، فالاستقرار السياسي فيها يشير إلى موضوعية المؤسسات والهيكل في المجتمع، وحياد المؤسسات عن تقلبات السلطة والنخبة السياسية.

3.2.2 مؤشرات الاستقرار السياسي

لم يختلف الباحثون على أن للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها من خلال النقاط التالية:

أ- نمط انتقال السلطة

يقصد بانتقال السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من شخص إلى آخر، سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية أو البرلمانية، وقد انتشر هذا المفهوم في الفقه اللبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي يشير إلى الاستقرار السياسي، وبالتالي فالتداول السلمي للسلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بناء على رغبات الشعب التي تظهر في ناتج ممارساته السياسية².

¹ بوعافية، محمد الصالح، *الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 316.

² والي، خيس حزام، *اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص 265.

أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به بشكل خاص تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقاً للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي¹. وبذلك يصبح تداول السلطة هنا ذا أساس ديمقراطي؛ لأن القوى التي هي خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة فيها، أو ممارستها طبقاً للدستور والقوانين الانتخابية في مقابل التزام من بيده السلطة بهذه القوانين والقواعد، مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة، ومن ثم الاعتراف بتداولها سلمياً².

أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها مما أدى إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة، أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملاً طبيعياً كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم استقرار سياسي³.

ب- شرعية النظام السياسي

يشير مفهوم الشرعية إلى قدر كبير من الالتباس والاختلاف بين المفكرين والباحثين فيها، فهي على وجه الخصوص مشكلة مربكة عند الجميع، غير أنه وبشكل عام هناك اتفاق شبه نهائي على أن الشرعية السياسية يقصد بها تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية. بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وبعبارة أكثر وضوحاً أن النظام السياسي يكتسب شرعيته الحقيقية من تقبل أفراد الشعب لحكمه مع خضوعهم له عن طواعية حقيقية.

¹ والي، خميس حزام، حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر مرجع سابق.

² المرجع السابق، ص 266.

³ المرجع السابق، ص 267.

وبشير المهنا (2002) إلى أن الشرعية هي سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي¹. في حين أن بعض الباحثين يرون أن الشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة².

وبمفهوم المخالفة فإن إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، فمشكلة الشرعية هي انهيار في البناء المؤسساتي، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي³.

وبالتالي فإن الشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي، تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية. أما انهيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطوعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار سياسي⁴.

ت- قوة النظام السياسي

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلاد في حال تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة يجب أن لا تتناقض مع الاستقرار السياسي الحقيقي؛ لأن القوة قد تفهم بشكل ملتبس إذا تم ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب. فهذا الأخير

¹ المهنا، محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 321.

² يس، السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002، ص 140.

³ حرب، اسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987، ص 181.

⁴ والي، خميس حزام، مرجع سابق، ص 49.

ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه¹.

وبالتالي ففوة النظام السياسي تكمن في مدى امتلاكه لعناصر القوة الضرورية داخليا، من خلال التدابير المختلفة والتي تصب فعليا في مصلحة المواطنين والمجتمع بشكل عام، وخارجياً بالقدرة على حماية أمن البلاد وصد أي اعتداء خارجي.

وعليه إن كان النظام قويا فيتحقق الاستقرار السياسي، أما إن كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته أمام العدو الخارجي وعاجزا عن تحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هو التبعية للنظم القوية مما يحدث على المدى الطويل أو القصير حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ث- ثبات القيادات السياسية في مناصبها

يقصد بالقيادات السياسية هنا السلطة التنفيذية، ذلك أن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، ولكن ينبغي أن يقتصر ذلك برضا الشعب، أما التقلبات الحاصلة في هذه المناصب من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وذلك بسبب قصر مدة استمرارها بالحكم فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

ج- الاستقرار البرلماني

يعتبر البرلمان الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط)، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من أفراد الشعب من خلال العملية الانتخابية، ولكن في بعض الحالات تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

¹ مدونة السنهوري الأكاديمية، الاستقرار السياسي، الموقع <http://khaleifa.wordpress.com>، تاريخ الاطلاع

2017/1/29.

أ- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب- حل البرلمان قبل انتهاء مدته القانونية.

ومن هنا نجد بأن استمرار البرلمان في أداء وظائفه المطلوبة منه بنص الدستور الذي يدعم الديمقراطية الحقيقية، يعد من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وفي العكس من ذلك سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في المجتمع.

ح- الاستقرار السياسي وتدعيم المشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بمفهوم الاستقرار السياسي بشكل مباشر، ويرى العديد من الباحثين أن المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة السائدة والمعمول بها¹. ويشير ناجي (2007) إلى أن المشاركة السياسية: هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تهدف إلى إشراك أفراد المجتمع في مختلف مستويات النظام السياسي².

وتعد المشاركة السياسية أساس الديمقراطية، من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى لكل أفراد المجتمع، وأيضاً من خلال المؤسسات الشرعية التي تيسر وتشجع اللقاءات والتجمعات السياسية، وتساهم بتشجيع المشاركة السياسية في تطبيق وتجسيد الشرعية السياسية وانتشارها³.

وبالتالي فإن المشاركة السياسية تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية في مختلف القضايا، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذلك الحرية في اختيار النواب

¹ صبح، عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية وإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 20.

² عبد النور، ناجي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، ورقة مقدمة الملئقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

³ صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية، القاهرة: د.د.ن، 2005، ص 17.

والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، ومن هنا فهي تعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي في أي دولة.

خ- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والتمردات

يعد العنف السياسي الوجه المخالف لظاهرة الاستقرار السياسي، فهو يتضمن استخدام القوة والتهديد بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية¹، وهناك من يعتبره نوعاً من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية⁽²⁾.

وللعنف السياسي أشكال متعددة منها ما قد يكون رسمياً أو غير رسمي، فالعنف الرسمي هو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد تنظيمات أو جماعات أو عناصر محددة، أما العنف غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه.

وبالتالي فإن عجز النظام السياسي عن إجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير وتوجهاتها، سوف يؤدي ذلك إلى نشأة العنف المتبادل، وبالتالي تفويض شرعية النظام وفعاليته، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

د- الوحدة الوطنية

تقترب المجتمعات من الاستقرار السياسي كلما قلّت ظاهرة التعدد، سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي من تلك التي تعرف التعددية، وتكمن المشكلة في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهناك نوعان في هذا الجانب؛ أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

¹ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991، ص 48.

² قبي، ادم، رؤية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، ص 102.

ويتمتع المجتمع الذي يتميز بالوحدة الوطنية ببروز الولاءات التي تؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية، وإعلان الهوية الوطنية على الهويات ما دون الوطنية، على عكس المجتمعات التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق والسودان.

د- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام

يساهم النمو الاقتصادي في الحد من الفقر والبطالة والتضخم، وهذا يساهم بشكل واضح وفعال في تحقيق الاستقرار السياسي، فتراجع الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة والفراغ لدى أفراد المجتمع يؤدي طردياً إلى زيادة معدلات الجريمة، ومن ثم حصول الاستياء العام الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي مما ينعكس سلباً على الوضع فيسبب حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ويعد الاستقرار الاقتصادي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، لأن النظام السياسي يكون مستقراً عندما يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي تنعكس إيجاباً على مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي الحاكم¹.

ر- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي، يمكن ربطه إجمالاً بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤديان إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دلّ ذلك على توفر قدر من الاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة عالية دلّ ذلك على عدم وجود استقرار سياسي. وأحياناً قد تكون العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

¹ مدونة السنهوري الأكاديمية، مرجع سابق.

من ناحية أخرى، هناك العديد من الباحثين الذين تناولوا ظاهرة الاستقرار السياسي لكن بمفهوم المخالفة، أي من جانب دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. وكما أن للاستقرار السياسي مؤشرات فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أيضا مؤشرات نوجزها فيما يلي¹:

أ- عدد الاغتيالات داخل الدولة؛ وهي تلك العمليات التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صنع القرار، وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء والوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف، وعليه إذا كان عدد الاغتيالات السياسية كبيرا فهو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

ب- عدد الإضرابات العامة.

ت- وجود حرب عصابات.

ث- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي ومن هذه الأزمات كثرة التقلبات الحكومية مما يعطي مؤشرا لحالة من عدم الاستقرار السياسي.

ج- عدد عمليات التطهير التي تتم داخل أجهزة الدولة.

ح- عدد أعمال الشغب داخل النظام؛ ويقصد به استخدام العنف من جانب تجمعات من المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه، وكذلك ضد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال من الشغب من إمكانية القتل والتخريب، وقد تكون أعمال الشغب عامة أو محدودة ويكون حجم الخسائر الناجم عن ذلك بحسب النطاق الجغرافي للشغب وقوته.

خ- عدد الثورات التي تنشب داخل الدولة.

د- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.

¹ قبي، ادم، رؤية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، ص 102.

د- عدد القتلى الذين يلقون مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

ر- عدد التمردات التي تتم داخل الدولة والتمرد هو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معاً، وذلك لممارسة الضغط أو التأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة تطيح بالنظام كله.

وطبقاً لحجم القوى المتمردة، يمكن القول إن هناك التمرد الجماهيري؛ وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين، وهناك التمرد العسكري وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن، أو الاثنين معاً، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية¹.

ويرى الباحث أن تلك المؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، قد عانت منها العديد من البلدان العربية في السنوات الماضية، مما تسببت بنشوء العديد من الأزمات الداخلية لتلك البلدان كما رأينا في تونس ومصر وسوريا وغيرها، فانعدام مؤشرات الاستقرار السياسي في تلك البلدان وغياب التنمية الديمقراطية فيها أدى إلى العديد من الأزمات السياسية والأمنية في تلك البلدان، وما نراه من أحداث هناك ما هو إلا دليل على انعدام الاستقرار في تلك البلدان

4.2.2 أبعاد الاستقرار السياسي

هناك العديد من الأبعاد التي تنشأ في المجتمع نتيجة الاستقرار السياسي، ويمكن حصر هذه الأبعاد في النواحي التالية:

1. البعد السياسي

ويمكن ملاحظة البعد السياسي الناشئ عن الاستقرار السياسي من خلال جانبين أساسيين

وهما:

¹ قبي، آدم، رؤية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، ص 107.

أ- الابتعاد عن العنف السياسي: يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد أو الحكومة، والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الجماعات لأسباب سياسية أو غير سياسية، ويتم اللجوء إلى العنف بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلت جميع الطرق السلمية المشروعة، وقد تلجأ بعد الحكومات إلى العنف السياسي من أجل المحافظة بقائها وسيطرتها على السلطة.

ب- الالتزام بالدستور: ويتم ذلك من خلال مستويين: الأول منها قائم على احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، والذي يعتبر في هذه الحالة مؤشرا على الاستقرار السياسي، أما المستوى الثاني، فهو يتضمن التعديلات الدستورية التي يمكن أن تتم من خلال تعديلات جزئية في الدستور، مثل تغير بعض المواد أو تعديلها بشكل جزئي أو كلي، وكلما كان هناك نوع من الثبات والاستمرارية في القوانين والدستور فهذا دليل على الاستقرار السياسي.

2. البعد النفسي

ويشمل البعد النفسي جانبين أساسيين وهما:

أ- تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية: تعني الشرعية القبول والرضا العام بالنظام الحاكم، فالحكومات تعتمد في سلطتها القائمة على مزيج من القوة والإجبار وعلى التوافق والقبول، وتتميز الحكومات الديمقراطية عن غيرها بمقدار درجة الاعتماد والقبول والرضا مقارنة بدرجة القوة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يتم من خلال عاملين أساسيين وهما؛ قبول الأفراد في المجتمع للنظام السياسي فيه، وقوة النظام من حيث فاعلية أدائه.

ب- الرضا عن الوضع القائم: لا يعتبر الخضوع مؤشرا لرضا الأفراد في المجتمع عن النظام الحاكم القائم، لذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل الرضا عن الوضع القائم، أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة المناسبة من أجل الانفجار

على النظام السياسي، ومن ناحية أخرى لا بد من توضيح أنه ليس هناك رضا كامل عن النظام السياسي وذلك بسبب اختلاف قطاعاته المختلفة لهذا الشعب.

3. البعد المجتمعي والمؤسسي

ويتضمن هذا البعد قدرة النظام السياسي على خلق التوافق والتوازن بين مدخلات ومخرجات العملية السياسية، بهدف تحقيق الأهداف والوظائف المتوقعة من الحكومات، ويتم ذلك من خلال توضيح كل الوظائف التي يجب الاستجابة لها بما يضمن تحقيق أهداف أفراد المجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالنظام السياسي تعرض لمجموعة كبيرة من المدخلات والتي تمثل مطالب لتوسعة النظام السياسي ومنح هذه المطالب المخرجات والتي تمثل مدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب، بحيث كلما كانت مخرجات النظام أكثر انساقاً مع مدخلاته اقترب النظام السياسي من الاستقرار والعكس صحيح¹.

3.2 علاقة التنمية الديمقراطية بالاستقرار السياسي

إنّ التنمية أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ بدونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وليس كالديمقراطية نظام يستطيع أن يوفر الآليات السلمية للتعامل مع تناقض المصالح الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات السياسية، في حين أنّ غياب الديمقراطية من شأنه أن يحول دون تسوية الاختلافات عن طريق الحوار البناء، وأن يكبت التوترات الاجتماعية، وأن ينقل الصراعات من الإطار العلني إلى العمل السري الذي ينطوي على احتمالات العنف والتطرف، ويعطل دور القوى المحركة في عملية التنمية. فالديمقراطية تساعد على تسريع عملية التنمية ودفعها في المسار الصحيح، كذلك فإنّ تقدم مسيرة التنمية الديمقراطية من شأنها أن تؤدي إلى توطيد وترسيخ الاستقرار السياسي².

¹ الشرياني، محمد علي عمير، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات من 1990-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الانسانية، الامارات، 2002، ص 28.

² تركماني، عبد الله: العلاقة بين التنمية والديمقراطية، 2009، على الموقع الالكتروني :

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

كثير هي الدول التي عانت من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب العملية الديمقراطية، وبالتحديد في دول العالم الثالث، فنرى العديد من البلدان في القارة الإفريقية قد غاب عنها أي طابع للتنمية الديمقراطية نتيجة للحروب الأهلية داخلها، وذلك في سعي تلك الأطراف للسيطرة على السلطة بالقوة، ونلاحظ كذلك الانقلابات العسكرية المتعددة هناك، والتي تنسف كل مؤشرات التنمية الديمقراطية ويعود ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي.

وفي عالمنا العربي كذلك شهدت السنوات الأخيرة العديد من الاضطرابات الداخلية التي ألقت بظلالها على الاستقرار السياسي هناك، فعلى سبيل المثال مصر التي شهدت أول انتخابات رئاسية بشكل ديمقراطي في العام (2012م)، فبعد سنة على انتخاب الرئيس عادت الاضطرابات الداخلية التي تطالب بإقالته، مما استدعى تدخل الجيش وعزل الرئيس، وتعيين رئيس جديد بشكل مؤقت، مما شكل ضربة كبيرة للتنمية الديمقراطية التي كانت تسير عليها مصر.

وعليه يرى الباحث أن أي عملية ديمقراطية، أو الشروع في التنمية الديمقراطية الحقيقية ستؤثر على الاستقرار السياسي في الدولة، فغياب الديمقراطي يشكل العائق الأبرز أمام الاستقرار السياسي في المجتمع، فبقاء النظم الحاكمة فترة أطول ذلك يحول دون إجراء تنمية ديمقراطية حقيقية، كما أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى مقومات التنمية المجتمعية والاقتصادية، والحد الأدنى من الديمقراطية التي تمثل العوامل المساندة للاستقرار السياسي، وتعتبر الديمقراطية مدخلا أساسيا في عملية التنمية المؤدية إلى الاستقرار السياسي للمجتمعات المختلفة أو نتيجة حتمية له، ويمكن القول بأن المحرك الأساسي لهذه المفاهيم هي قيم عالمية في مظهرها.

فالاستقرار السياسي هو الوجهة الحقيقية لأي تنمية ديمقراطية في المجتمعات والشعوب، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع الفلسطيني والذي تختلف ظروفه عن ظروف باقي المجتمعات، فالاحتلال هو العائق الأبرز أمام الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك الانقسام الداخلي بين قطاع غزة والضفة الغربية، كل تلك العوامل أثرت بشكل سلبي على وجود تنمية ديمقراطية حقيقية في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثالث

التنمية الديمقراطية

في فلسطين المحتلة والعوامل المؤثرة

الفصل الثالث

التنمية الديمقراطية في فلسطين المحتلة والعوامل المؤثرة

1.3 المقدمة

عرفت الديمقراطية بمفهومها العميق: بأنها الممارسة المستمرة لجميع جوانب الحياة السياسية، فهي تمثل أسلوب تفكير وسلوكا وتعاملا، وليس فقط مجرد ظاهرة منتشرة فحسب، وبالتالي لم تعد شكلاً قانونياً أو حالة مؤقتة بل أصبحت جزءاً من الحقوق الأساسية التي لا غنى عنها بأشكالها المستمرة الدائمة، فهي مجموعة القواعد والتقاليد التي تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز من خلال مراعاتها للأقلية كما تراعي الاكثية¹.

ويتناول هذا الفصل واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية، بهدف معرفة مدى نجاح هذه التجربة التي تمت من خلال مرحلتين أساسيتين الأولى في عام (1996م) والثانية في العام (2006م) بشكل مفصل، ويعرض الباحث النظام السياسي وطبيعته والمعوقات التي تواجهه، و التجربة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى أشكال التجربة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وبعد ذلك يتناول ودور الاحتلال الإسرائيلي في تحطيم التجربة الديمقراطية من خلال ممارساته لكافة أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة بالشكل القانوني السليم، هذه المراحل التي شكلت واقع التنمية الديمقراطية وتطورها في فلسطين.

2.3 النظام السياسي الفلسطيني

وتشكل جوهر النظام السياسي الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز هذا مع انضمام فصائل العمل المسلح إليها، ولعل من أهم معالم الاستقرار التي حاولت المنظمة إرساءها هو عملها على تشكيل مؤسسات المنظمة المختلفة ومؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وتشكل هذه مؤسسات توجهات

¹ منيف، عبد الرحمن، الديمقراطية اولا الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 1991،

قريبة من تلك الخاصة بالدولة والتي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الذي طالما سعى إليه الشعب الفلسطيني في جميع مراحل التاريخ، وتتقارب هذه الهيئات والمؤسسات فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين، وتمثل اللجنة التنفيذية مجلس وزراء المنظمة¹.

يعد النظام السياسي جزءاً أساسياً من البناء الاجتماعي، فهو أحد النظم الاجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالسلوك الإنساني الذي يعتبر محورياً أساسياً لها².

ويعرف النظام السياسي على أنه العملية التي تنظم وتحتوي جميع النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعات، تمثلت في المؤسسات السياسية، ويعتبر النظام السياسي الإطار المنظم لجميع القوى السياسية التي لها دورها في العمل السياسي، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل حدود هذا الإطار، والعناصر التي تقع خارجه تمثل المحيط والبيئة التي ينشأ وينمو بها النظام³.

فالنظام السياسي في صورته العامة عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر والضوابط المرتبطة بالسلطة والصلاحيات والنفوذ، والتي تتفاعل وتتشابك مع بعضها البعض في إطار تنظيمي محدد، ويتميز النظام السياسي بأنه يقوم على أساس علاقة بين الحكام والمحكومين، وتعتبر ظاهرة السلطة من أهم الظواهر التي تحدد صفات وطبيعة النظام السياسي عن غيره من النظم المعمول بها في أي دولة⁴.

¹ أبو سيف، عاطف، *النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير*، سياسات، العدد 8، 2009، ص 14.

² سلامة، جمال علي، *النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية*، دار النهضة العربية، 2007، ص 18.

³ الخزرجي، تامر، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، ط1، عمان - الاردن، 2004، ص 25.

⁴ سلامة، جمال علي، مرجع سابق، ص 18.

وانتشرت دعوات كثيرة إلى ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية، ولم تكن هذه الدعوات مجرد ظاهرة عابرة، بل كانت أساساً للإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعود إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي، إلا أن هذه الدعوات لم تؤثر بالشكل المطلوب للوصول إلى تحولات ديمقراطية ظاهرة، فلا يزال الوضع الفلسطيني الحالي عاجزاً عن وضع نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي دائم¹.

وتكوّن النظام السياسي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت اتفاقية أوسلو بعد ذلك في عام (1993م) لخدمة فصيل وحيد وهو الأكبر ألا وهو فصيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح المتمثل بالسلطة الوطنية التي جاءت لخدمته وإيجاد الآليات التي تساعد في عمله، واتصف هذا النظام بالمغرم، وهذا يعني أن النظام السياسي يصبح مغماً للفصيل الحاكم، وهذا ما تم تأكيده بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة في عام (2006م)، والتي كان المفترض أن يشترك بها أبناء الشعب الفلسطيني في نظام سياسي موحد، ولكن بفعل تقاسم السلطة للحصول على المواقع والمراكز فيها، أدى ذلك إلى اختلاف كبير في أسس العمل السياسي الفلسطيني بشكل ملحوظ.

1.2.3 التجربة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني

تميزت التجربة الديمقراطية الفلسطينية بحالة فريدة عن باقي الدول العربية المجاورة، وذلك لما أقره العديد من المراقبين الدوليين عن ما تميزت به العمليات الانتخابية الفلسطينية بالنزاهة والشفافية العالية، وبرز نوع من التفاؤل الكبير نحو عملية التنمية الديمقراطية بالرغم من وجود العديد من التعقيدات التي ظهرت أمام هذا التطور، وذلك لأنها محكومة بعوامل داخلية وخارجية متعددة تؤثر على مسار تطورها وتساهم في انتكاستها في بعض الحالات.

وبدأ هذا التطور بشكل أساسي بعد قيام السلطة الفلسطينية، حيث بدأت ملامحه بالتبلور لتشكل إطاراً ديمقراطياً يحكم القواعد السياسية، وأخذت ملامح التجربة الديمقراطية تتحدد

¹ الجرباوي، علي، البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مواطن - رام الله، 1998، ص 9.

بالانتخابات التشريعية الفلسطينية الاولى في عام (1996م)، وما صاحبها من انتخابات البلدية والقروية لحقت بعد ذلك، فبدأت التجربة الديمقراطية الفلسطينية إيجابية ومباشرة لهذا التحول الجديد، وشكلت الأساس المنظم للعملية الديمقراطية الفلسطينية بشكل واضح في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وظهرت العديد من الصور حول واقع الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني والتي تميزت بوجود رغبات جادة في الممارسة الديمقراطية، ومن أهم هذه الصور:

1. انتشار التعددية في الحياة السياسية الفلسطينية

تميزت الحياة السياسية الخاصة بالشعب الفلسطيني بوجود التعددية السياسية، وبالرغم من ذلك لم تصل الحياة السياسية الفلسطينية إلى مرحلة المشاركة الحقيقية في العمل السياسي وذلك لنوعين من العوامل وهما¹:

العوامل الداخلية

والتي تتمثل بالعوامل التالية:

- ❖ تعدد البرامج السياسية الخاصة بكل فصيل سياسي فلسطيني، وهذا يعني عدم وجود توافق فيما بينهم لتحقيق الشراكة السياسية وتطوير النظام السياسي.
- ❖ وجود نزاع معروف بين قطبي القضية الفلسطينية وهما حركتي فتح وحماس بشكل أساس، وعدم تقبل كل منهما للآخر كطرف شريك في النظام السياسي الفلسطيني.
- ❖ حالة الانقسام المستمرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعطل نمو النظام السياسي الفلسطيني بشكل ملحوظ.
- ❖ ضعف المشاركة السياسية بسبب انفراد فئة محددة فقط في إدارة شؤون النظام السياسي وعدم مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى.

¹ الجرباوي، علي، مرجع سابق، ص 12.

❖ ضعف الكفاءة والقدرة السياسية وغياب العديد من عوامل النضج السياسي.

العوامل الخارجية

والتي تتمثل بالنقاط التالية¹:

❖ ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والتي تمثل العامل الأساسي والدائم لإفشال أي نظام سياسي، وذلك من خلال قيامه بإدراج بعض الفصائل الفلسطينية على قائمة الإرهاب الدولي؛ من أجل القضاء على هذا الفصيل، بالإضافة إلى عمليات الاحتلال المستمرة في اغتيال القيادات الفلسطينية؛ من أجل إضعاف هذه الفصائل ومن ثم القضاء عليها، مما يسمح بغيابها عن ساحة العمل السياسي الفلسطيني.

❖ التبعية في النظام السياسي الفلسطيني وتعدد مظاهرها وأبعادها في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويعود السبب في هذه التبعية إلى عجز كبير في موارد السلطة الفلسطينية؛ لأنها من الاقتصاديات الناشئة فإن ذلك يفرض عليها حالة من الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية.

❖ غياب حالة الاستقلال والسيادة في النظام السياسي الفلسطيني وذلك لأن الاعتراف بالسلطة الفلسطينية وهويتها جاء بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام (1993م)، ولكنها لم تمتلك حتى الآن السيادة الكاملة، ولا تتمتع بأي سلطة على المعابر الحدودية، ولا تستطيع تطبيق أي قوانين أو أنظمة على المناطق التي يعيش فيها المواطنون الفلسطينيون لها بشكل كامل.

2. وجود التقاليد الانتخابية في العمل السياسي الفلسطيني

احتواء النظام السياسي الفلسطيني على ممارسات العملية الانتخابية الديمقراطية التقليدية بشكل واضح من مراحلها الابتدائية وصولاً إلى انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي وذلك من العام (1996م)، حيث شهدت مؤسسات منظمة التحرير والفصائل

¹ الجرباوي، علي، مرجع سابق، ص 13.

الفلسطينية العديد من الإنتخابات الداخلية التي مارسوا من خلالها الطريقة الديمقراطية، مما أدى إلى وجود الخبرة الكافية لديهم لتطبيق النظام السياسي القائم على أسس ديمقراطية على أرض الواقع.

3. تعدد المنظمات غير الحكومية المطالبة بوجود الديمقراطية

انتشرت العديد من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتسع نطاق عملها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية و مطالبتها في البيئة الديمقراطية، ومن أهم أسباب نشوء هذه المنظمات:

❖ ولدت معظم هذه المنظمات بمبادرة من منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية لتكون جزءاً من نشاطها السياسي والعسكري.

❖ نهضت هذه المنظمات في إطار علاقة اقضاء متبادل مع الدولة المحتلة ورغماً عن إرادتها لتكون بديلاً عن الدولة الغائبة.

4. توفر مظاهر الحريات الفردية

يتميز المجتمع الفلسطيني بوجود العديد من مظاهر حرية التعبير عن الرأي وهذا الأمر مرتبط أساساً بالتعددية السياسية المنتشرة فيه، وما يدل على ذلك، انتشار وسائل الإعلام المختلفة التي تعبر عن وجهات نظر متعددة في المسائل والقضايا السياسية الخاصة بالشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى المنشورات والمؤتمرات والإحتفالات المتعددة، التي تنظمها الفصائل الفلسطينية المختلفة والتي تدل على إطار كبير من حرية الانتماء والرأي والتعبير¹.

وعلى الرغم من العوامل السابقة لا بد لنا من الإشارة إلى أن النظام السياسي الفلسطيني يتسم بعدم النمو والتطور، وهذا يعود إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الصارمة، التي تؤثر

¹ أيوب، حسن، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني (اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1993-2003 كعامل محوري)، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة، نابلس، فلسطين، 2006، ص 96-98.

على جميع جوانب الحياة الخاصة بالشعب الفلسطيني، وليس فقط السياسية منها بل الاجتماعية والاقتصادية أيضا بشكل كبير، حيث يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أن جميع محاولات نشوء نظام سياسي فلسطيني يمكنه خلق واقع سياسي جديد، سيعمل بشكل مؤكد على محاربة وجود الاحتلال بجميع أشكاله.

2.2.3 اشكال التجربة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني

تعددت الاشكال التي دلت على وجود تجربة ديمقراطية فلسطينية كبيرة تمثلت بما يلي:

1. الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى

استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم في عام (1994 م) في كل من غزة وأريحا، وقامت بتوسيع سلطتها إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية والقطاع، وبعدها تم إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في تاريخ الشعب الفلسطيني في يناير عام (1996م)، والتي جاءت على خلفية توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل عام (1993م)، ومثلت هذه الانتخابات بداية مرحلة جديدة في طريق تطوير النظام السياسي الفلسطيني، والتي كان يطمح الجميع من خلالها أن تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، وكان تنظيم فتح هو الذي شكل قوام أجهزة السلطة ومؤسساتها، وبالتالي كان هو التنظيم الذي خاضت به الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، والذي أحرز الغالبية في المجلس التشريعي الفلسطيني في ذلك الوقت¹.

وبسبب عودة العديد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوطن، وعودة الكثير من العسكريين أيضا بالإضافة إلى آخرين ممن كانوا متواجدين داخل الوطن، تم توزيعهم على الأجهزة الأمنية الخاصة بالسلطة، بالإضافة إلى قيام عدد من هؤلاء العسكريين بترشيح أنفسهم في تلك الانتخابات وأصبحوا نوابا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وبعد الانتخابات تم تعيين لجان إدارية في العديد من البلديات في الضفة والقطاع من قبل الرئيس ياسر عرفات إلى جانب

¹ هلال، جميل، اشكاليات مؤسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، أوراق نقدية، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1998، ص 81.

تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات والمدراء، وراعت جميع هذه التعيينات القاعدة الاجتماعية للسلطة التي اشتملت على تعيين قاعدة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني¹.

أدت الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية إلى حدوث تطوراً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تعرضت لانتقادات كثيرة ذلك لأنها جاءت وفق اتفاقية أوسلو، وجاء حسب الاتفاق انتخاب مجلس مكون من (88) عضواً يتمتعون بصلاحيات تشريعية، ونص قانون الانتخابات الفلسطينية عام (1995 م)، على تبني نظام الأغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة، وتم تقسيم الضفة الغربية إلى (16) دائرة انتخابية غير متساوية، ولكل دائرة منها عدد من المقاعد، يتناسب مع عدد أصحاب حق الاقتراع المسجلين في سجل الناخبين².

ومن خلال هذه الفترة تشكلت أهم الملامح المصاحبة لهذه المرحلة ما يلي:

❖ ظهور مؤشرات الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني

يشير العديد من المفكرين والمهتمين أن النمو الاجتماعي والاقتصادي والقيم السياسية يعد من أهم المؤشرات على إمكانية تقبل مبادئ الديمقراطية في المجتمع، وهذا يعني ظهور طبقة وسطى قوية، وانتشار حالة من الاستقرار السياسي، وانخفاض معدلات الأمية، وتوزيع الثروة بشكل متساوي، وتعد جميع هذه المؤشرات شروط مسبقة للوصول للديمقراطية في أي مجتمع، وبتطبيق هذه المؤشرات على الحالة الفلسطينية، نلاحظ مستوى التحضر الكبير الذي يمتاز به الشعب الفلسطيني، وانخفاض مستويات الأمية والتي تعد من أقل مستويات في العالم العربي³، وبالتالي يعد هذا دليلاً على قدرة النظام السياسي على الممارسة الديمقراطية بشكل فعال على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني.

¹ البرغوثي، إباد، النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية في إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطيني، 1997، ص 227.

² عودة، عواد، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس واثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011، ص 59-60.

³ أبو عامر، عدنان، مرجع سابق، ص 28.

وفي هذا الجانب يشير الشقائي (1996م) إلى أن العديد من استطلاعات الرأي العام تبين وجود تزايد كبير لتأييد نظام ديمقراطي برلماني بين أبناء الشعب الفلسطيني، حيث شارك في الانتخابات الاولى 80% من السكان، وأن الأفراد الأكثر تعليماً هم الأكثر اهتماماً وتأييداً لإجراء الانتخابات¹.

بينما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الثانية التي عقدت في عام (2006م) إلى (88%) من السكان الفلسطينيين، وأن هذه النسبة قد ازدادت بشكل واضح عندما شاركت حركة حماس واليسار في الانتخابات التشريعية الأخيرة².

❖ واقع الانتخابات التشريعية والرئاسية

تم التجهيز للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الأولى عام (1996 م) بناء على بنود اتفاقية أوسلو الموقعة، حيث صدر مرسوم رئاسي بالبدء للاستعداد وإعلان موعد إجراء هذه الانتخابات، وقامت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بتوزيع مراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء على هذا المرسوم انقسم الشارع الفلسطيني ما بين موافق ومعارض لهذه الانتخابات، واختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية منها فكانت حركة فتح متحمسة لها بشكل كبير، بينما كان موقف الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية مطالباً بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات، حتى ينسحب الاحتلال الإسرائيلي من كافة المدن والقرى، بينما رفضت كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي المشاركة في هذه الانتخابات وطالبت بمقاطعتها.

2. الانتخابات البلدية

تعد البلديات والمجالس القروية جزءاً أساسياً من مكونات جهاز الحكم المحلي، وذلك لأن إجراء الانتخابات فيها يمثل فرصة لتحريك الديمقراطية في المجتمع السياسي الفلسطيني، وإعادة بناء الهرم السياسي باعتبارها الخطوة التنموية الأولى في مجال الحركة الانتخابية، وحسب ما

¹ الشقائي، خليل، التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1996، ص 27.

² عودة، عواد، مرجع سابق، ص 72.

هو معمول به في جميع الحكومات والأنظمة السياسية في غالبية دول العالم، فإنها تقوم بإقرار إجراء الانتخابات البلدية من قبل المواطنين بشكل مباشر¹.

وتمثلت عملية التحديث السياسي، في تشكيل المجتمع المدني القادر على ممارسة الانتخابات البلدية، والتي ساهمت في تشكيل جوانب عديدة منها: البناء السياسي لمؤسسات الدولة والتي تمثل البلديات جزءاً أساسياً منها، ويكتسب المجتمع الفلسطيني من خلال هذه الممارسات، العديد من الفوائد في مجال الثقافة السياسية ومن أهمها:

- ❖ نشر ثقافة الانتخابات بشكل أكبر بين أبناء الشعب الفلسطيني.
- ❖ تحديد البنية الأساسية للعملية الانتخابية.
- ❖ التأكيد على دور المدينة والقرية في عملية التنمية السياسية، بحيث تساعد الانتخابات البلدية في نقل جزء كبير من صناعة القرار من المدن الأساسية إلى القرى والبلدات المنتشرة في المجتمع الفلسطيني.
- ❖ توسيع قاعدة المشاركة السياسية التي تساهم في اتخاذ القرار.
- ❖ تقليل الضغط على الحكومة المركزية من خلال توفير البلديات والمجالس القروية التي تقوم بتلبية احتياجات المواطنين المتعددة.
- ❖ دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال تجسيد جميع الانتماءات السياسية في إدارة واحدة تهدف إلى مشاركة الأعباء وتحقيق مطالب جميع المواطنين بالرغم من اختلاف انتماءاتهم وأفكارهم السياسية.

¹ ابو عامر، عدنان، الانتخابات البلدية في قطاع غزة: قراءة قانونية سياسية، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الاسلامية-غزة، بتاريخ 13-15 فبراير، 2006، ص28.

3. الانتخابات التشريعية والرئاسية الثانية

شكلت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تحولاً ملحوظاً في النظام السياسي الفلسطيني، بحيث تعرض النظام إلى العديد من الأزمات بعد وفاته والتي أثرت بشكل كبير على المجتمع الفلسطيني، فانتخابات الرئاسة الفلسطينية عام (2005 م) هي ثاني انتخابات رئاسية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، جرت الانتخابات بتاريخ (2005/1/9 م)، وانتخب لأول مرة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة و القدس الشرقية، و تنافس على الرئاسة الفلسطينية سبعة مرشحين، فيما قاطعت كل من حركة حماس و الجهاد الإسلامي الانتخابات، و بلغ عدد الناخبين (802,077) ناخب، وقد فاز محمود عباس أبو مازن في الانتخابات بنسبة (62.52%) ليكون الرئيس الثاني للسلطة الفلسطينية.

وبرزت بعض السمات لهذا النظام السياسي بعد هذه الفترة والتي تمثلت بما يلي¹:

- ❖ انتشار حالة الفساد وما قبلها من جهود كثيرة للإصلاح وفرض القانون.
- ❖ تنامي صراع القوة بين أقطاب السلطة وحركة فتح.
- ❖ نشوب العديد من الصراعات بين أجهزة السلطة الفلسطينية وحركة حماس.
- ❖ رغبة حماس المعلنة في المشاركة السياسية وبالتالي تغيير نظم الانتخابات المعروفة.
- ❖ تزايد درجة الاستقطاب الاجتماعي نتيجة زيادة الفقر والبطالة.

وفي عام (2005م) ألقى اتفاق القاهرة ببعض الحلول على الشارع الفلسطيني لتغيير الفكر السياسي الفلسطيني، وكان هذا الاتفاق تأسيس مرحلة جديدة من مراحل بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتشجيع مشاركة الجميع تحت مظلة وطنية موحدة، بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى، وعلى أعقاب هذا الاتفاق بدأت عملية التحضير

¹ عبد الهادي، مها، النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006، مجلة دراسات شرق اوسطية، عدد 34، 35، 2006، ص 95-96.

للانتخابات التشريعية كبدية لمرحلة جديدة في النظام السياسي الفلسطيني، وعندها قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية.

وبناء على الإحصائيات المسجلة قد بلغ عدد المسجلين في الانتخابات (1340673) ناخباً، وتنافس في العملية الانتخابية (414) مرشحاً عن (16) دائرة انتخابية و (11) قائمة ضمت (314) مرشحاً على مستوى الوطن¹

فقد أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية بتاريخ (2006/1/25)، وشكلت نقطة تحول كبيرة على مستوى النظام السياسي الفلسطيني، حيث ساهمت في إبراز التعددية السياسية نتيجة لمشاركة أوسع للفصائل الفلسطينية فيها، ومثلت هذه الانتخابات مفاجأة كبيرة على المستويين الوطني والدولي من حيث نتائجها والظروف التي رافقتها²، فقد قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية التي عقدت في عام (2006)، وذلك بعد مقاطعتها للانتخابات الأولى التي عقدت عام (1996)، وبررت الحركة مشاركتها هذه المرة في الانتخابات بهدف حمايتها للمقاومة التي أصبحت معرضة للخطر الشديد من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، بالإضافة إلى رؤيتها لضرورة وجود حزب سياسي معارض قادر على التصدي للتحولات الكبيرة، التي قدمتها السلطة للاحتلال الإسرائيلي³.

ونجحت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وعلى أثرها شكلت حماس حكومتها، وكان هذا الفوز بمثابة مفاجأة للجميع، ولكن قامت سلطات الاحتلال ومنذ اليوم الأول للحكومة الجديدة بفرض القيود القاسية على أعضائها بما فيهم نواب المجلس التشريعي، بالإضافة إلى ذلك قام الاحتلال بفرض الحصار الكامل والشامل على قطاع غزة ؛ ليحرم الفلسطينيين من

¹ دليل الانتخابات التشريعية الفلسطينية، 2006، ص 3.

² أبو عرب، خليل، اثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، 116.

³ يوسف، احمد، التغريبة الفلسطينية وطن واحلام ودموع، فلسطين- غزة- بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، 2014، ص 75.

أدنى مقومات حياتهم الأساسية، بهدف إسقاط هذه الحكومة المنتخبة، وتم ذلك بتواطؤ دولي وعربي ملحوظ، ولم يتغير هذا الوضع حتى الآن¹.

3.3 مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية

بالعديد من التجارب الديمقراطية على المستوى الفصائلي وعلى مستوى النظام السياسي أيضاً، واتسمت هذه التجارب بالعديد من المؤشرات التي من خلالها يتضح مدى نجاح أو فشل هذه التجارب، ونوضح في هذا القسم ثلاث أنواع أساسية من هذه المؤشرات وهي السياسية، الإدارية، والأمنية.

1.3.3 المؤشرات السياسية

وتتمثل المؤشرات السياسية بكل مما يلي:

❖ المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أحد أهم المؤشرات السياسية للنظام الديمقراطي، وبدأت هذه المشاركة في فلسطين منذ تاريخ (1994 م) وتمثلت بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في عام (1996م)، وبقيت حركة فتح هي المسيطر الرئيسي منذ تلك الانتخابات وحتى عام (2006 م) مع غياب المفهوم الحقيقي للمشاركة السياسية، وكان هدف الشعب الفلسطيني تعزيز هذه المشاركة من خلال انتخابات عام (2006 م) ولكن كانت الأمور أسوأ مما توقعه الشعب الفلسطيني لما أدت إليه من حدوث حالة الانقسام الفلسطيني.

جاء تطور المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو للسلام التي وقعت بتاريخ (1993/9/13م) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية، فاختلقت الردود الفلسطينية حيث كانت منقسمة فحركة فتح التي مثلت الفلسطينيين في المفاوضات

¹ صالح، محسن، منظمة التحرير الفلسطينية وتقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2007، ص 149 - 151.

قبلت بإعلان المبادئ، بينما اعترض عليها كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجهة التحرير الفلسطينية لأن أنظمتهم الداخلية ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين، بقيت كذلك حتى قررت بعضها المشاركة في الانتخابات المحلية في عام (2005م) والتشريعية في (2006م)، فأصبحت جزءاً من العملية السياسية في إطار السلطة الفلسطينية.

❖ حرية الرأي والتعبير

تمثل حرية الرأي والتعبير، المقدمة الأساسية لتشكيل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، وتعد المدخل الأساسي لتكوين الاتجاهات الفكرية المتعددة والاختيار ما بينها، وتعرف حرية الرأي والتعبير على أنها الحرية في التعبير عن الآراء والأفكار عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني دون أي رقابة أو قيود حكومية، بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون هذه الأفكار أي خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية الرأي، ويصاحب هذا النوع من الحرية العديد من الحريات الأخرى مثل: حرية العبادة، وحرية الصحافة، وحرية المظاهرات السلمية، وفي نفس الوقت لا يجب لأحد استخدام هذا الحق بالتطاول أو السب أو أن يحقر الآخرين بحجة ممارسة حرية التعبير.

حيث أكد الشعب الفلسطيني حقه في حرية الرأي والتعبير في وثيقة الاستقلال الفلسطينية الصادرة عام (1988م)، كما أكدت عليه الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، إعلان اتفاق المبادئ سبتمبر (1993م)، ثم اتفاقية التسوية المرحلية مايو (1994)، واتفاقية سبتمبر (1995 اتفاقية طابا)، ومن الواضح أن ما ورد في اتفاقية طابا وما تضمنته الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية الأخرى بشأن مبدأ حرية التعبير قد جاء بمفهوم يكتنفه الغموض ومعايير غير محددة، وتقييدات تحد من ممارسة هذا الحق وتكبت الآراء، وتكتم أصوات معارضي اتفاقيات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية¹، وفي

1 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة، الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية، حالة قطاع غزة (مايو 1994 - ديسمبر 1998) سلسلة الدراسات رقم (18)، ص 25.

(1993/9/30م) أعلن رئيس السلطة الوطنية عن التزام منظمة التحرير الفلسطينية باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان ومن ضمنها الحق في حرية الرأي والتعبير.

ويعتبر قانون المطبوعات والنشر لسنة (1995م) الذي صدر بمرسوم رئاسي أول قانون ذو علاقة بالحق في حرية الرأي والتعبير يصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أكد على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطبع والنشر، وبعد ذلك القانون الأساسي الفلسطيني الذي تعد المواد الواردة فيه القواعد القانونية التي تهيمن على نظام الحكم ويجب على جميع القوانين في السلطة عدم معارضتها أو تجاهلها، حيث نصت المادة (19) من القانون الأساسي على أنه "لا مساس بحرية الرأي والتعبير ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون". كما تناولته المادة (27) في جوانبه المتعلقة بوسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة، حيث نصت على تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون، وحرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبت، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقا لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. و تحظر الرقابة على وسائل الإعلام ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغائها أو فرض قيود عليها إلا وفقا للقانون وبموجب حكم قضائي. " ولم ينص القانون الأساسي على قيود محددة ترد على حرية الرأي والتعبير، واكتفى بالنص على مراعاة أحكام القانون الخاص.

ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من المشاكل التي يواجهها حق التعبير وحرية الرأي في الأراضي الفلسطينية، وثمة مشاكل عديدة تواجه العاملين بشكل خاص في مجال الإعلام والصحافة الذين تنتهك حقوقهم بشكل شبه يومي، بحيث أصبح من غير الممكن التعبير عن هذا الحق بدون خوف أو تردد أو قيود قد يفرضها العاملون في هذا المجال على أنفسهم في محاولة من هم لتجنب المضايقة والتهديد وربما الاعتقال لمدد طويلة

يواجهون خلالها ظروفًا اعتقالية لا إنسانية، فإن أي إعلام مقيد لن يستطيع الدفاع عن أية قضية مهما كانت عدالتها، وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من تفعيل دور الإعلام، من خلال منحه أعلى سقف ممكن من الحرية والانطلاق¹.

❖ بناء المجلس التشريعي الفلسطيني

يتمثل الهدف الأساسي من الانتخابات في أي دولة ترسيخ النظام الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة، ومن خلال التجربتين الديمقراطيةين الفلسطينيتين يمكننا إجراء مقارنة بين المجلسين التشريعيين المنتخبين من الشعب الفلسطيني خلال العامين (1996م و 2006م) بهدف التعرف على الدور الأساسي لكل منهما في تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، وقد مر المجلس التشريعي الفلسطيني بالعديد من المراحل التي تمثلت بالنقاط التالية:

أولاً: المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام (1996م)

شكل أول مجلس تشريعي فلسطيني في عام (1996م) والذي شكل تحدياً كبيراً لوضع الأساس لبناء مؤسسة تنظيمية تفاعلية فعال يضمن ممارسة العمل البرلماني الديمقراطي، وجاء إقرار النظام الداخلي الفلسطيني للمجلس التشريعي كركيزة أساسية من ركائز البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس، والذي حدد أسس آليات عمله المنبثقة عن مهامه ومسؤولياته وصلاحياته التشريعية والرقابية القائمة على إقرار القوانين والتشريعات، وإرساء مبادئ المسائلة ذات الشفافية العالية لأعمال السلطة التنفيذية في قضايا الشأن العام، بما في ذلك حقوق وواجبات الأعضاء والحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها، ومدة دورة المجلس السنوية، وقواعد إدارة الجلسات وأسس وشروط تشكيل اللجان الاختصاصية الدائمة والمؤقتة باعتبارها القوة المحركة لأعمال المجلس².

¹ شاهين، رشيد، "حرية الرأي في فلسطين"، دنيا الوطن: نشرت بتاريخ: 2009/12/14، تم الدخول الى الرابط بتاريخ

2017/5/12: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/182699.html>

² صافي، يوسف، تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2008، مركز هدف لحقوق الانسان، 2008، ص 18.

وجاء هذا المجلس التشريعي الفلسطيني في ظل وجود مناخ دولي تسوده قيم الديمقراطية والتعددية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وهذا قد فرض عليه استحقاقات هامة باعتباره مؤسسة وطنية منتخبة من الشعب الفلسطيني، ورغم محدودية صلاحياته التشريعية في سن القوانين والتشريعات التي تؤسس لبنية قانونية قادرة على ضمان وتعزيز قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء، وبناء مؤسسات المجتمع المدني قادرة على ترسيخ الديمقراطية¹.

ثانياً: المجلس التشريعي المنتخب عام (2006م)

تم انتخاب هذا المجلس في عام (2006م)، وقد حازت فيه حركة حماس على الأغلبية بواقع (74) مقعداً بنسبة (56.1%) من مقاعد المجلس التشريعي وبدأ المجلس في تولي صلاحياته المتمثلة في بسن القوانين والتشريعات في سبيل خدمة الشعب الفلسطيني الذي قام بانتخابه في تلك الفترة.

وأوضحت المادة (47) من القانون الأساسي المعدل على عضوية المجلس التشريعي تتمثل بأربع سنوات من تاريخ انتخابه بحيث تجري الانتخابات مرة واحدة كل أربع سنوات².

ولكن ما لبث أن أصبح هذا المجلس التشريعي هو الغائب الأكبر عن الساحة الفلسطينية، وأصبح أعضاؤه يمارسون سياسة التحريض ضد الفصائل المختلفة، بحيث أصبح لدينا مفهوم بأن المجلس التشريعي المنتخب عام (1996م) هو غطاء سياسي لحركة فتح ومنظمة التحرير، بينما شكل هذا المجلس المنتخب عام (2006 م) غطاء سياسياً لحركة حماس وحكومتها.

ونشير في هذا الجانب إلى أن المجلس التشريعي الأول كان يعمل بأريحية مطلقة وكان يقوم بتأدية وظائفه من خلال غطاء سياسي من قبل الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، أما المجلس التشريعي الثاني فلم يستطع ممارسة صلاحياته بشكل طبيعي؛ وذلك بسبب سياسة الاحتلال التي

1 صافي، يوسف، تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996 - 2008، مرجع سابق، ص 76-77.

² المجلس التشريعي الفلسطيني، 2009، ص 37.

تمثلت بالاعتقالات الكثيرة لنواب المجلس، والحصار الشامل على قطاع غزة، مما شكل شللاً كبيراً في أداء المجلس التشريعي الفلسطيني، ولكن هذا لا يعفي المجلس التشريعي من واجباته اتجاه الشعب الفلسطيني الذي انتخبه بكامل إرادته وحرية، مما أثر بشكل سلبي كبير على النظام السياسي الفلسطيني المتبع من تعطيله عن ساحة العمل.

2.3.3 المؤشرات الإدارية

وتتمثل المؤشرات الإدارية بكل مما يلي:

❖ النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (13) لسنة (1995م)

بموجب القانون الفلسطيني كما ورد في المادة رقم (13) لسنة (1995م) بشأن الانتخابات نظام الأغلبية، تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى (16) دائرة انتخابية لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم (88).

وأتاح هذا النظام للمواطن التصويت لعدد من المرشحين يساوي المقاعد النيابية المخصصة لدائرتهم الانتخابية أو أقل، ووفق هذا النظام يفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات بالقواعد النيابية المخصصة لكل دائرة انتخابية، إذ لا يعطي النظام أهمية كبيرة لعدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح الفائز سواء كانت كثيرة أو ضئيلة أي أنه لا يشترط الفوز بأغلبية مطلقة من عدد أصوات المقترعين.

❖ النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم (9) لسنة (2005م)

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ (2005/6/18 م) قانون الانتخابات العامة رقم (9)، والذي اعتمد فيه النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع مناصفة بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام النسبي (القوائم)، كما حدد القانون أعضاء المجلس التشريعي وعددهم (132) عضواً، يتم انتخاب (66) عضواً وفق نظام الأغلبية النسبية ويتم انتخاب (66) عضواً وفق نظام التمثيل النسبي (القوائم) ونوضح فيما يلي النظامين المذكورين:

❖ نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)

يتم من خلاله انتخاب (66) عضوا من أعضاء المجلس التشريعي بموجب نظام الأغلبية، والذي يتم من خلاله توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وفقا لعدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، وتحدد حصة كل دائرة بموجب مرسوم رئاسي يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية، وتم بتاريخ (2005/7/15) إصدار مرسوم رئاسي يوزع المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية على الدوائر الانتخابية (16) وفق عدد السكان إضافة إلى تخصيص (6) مقاعد للمسيحيين.

ويتنافس المرشحون وفق هذا النظام بشكل فردي وفي كل دائرة على حدة، بحيث تظهر أسماءهم على ورقة الاقتراع ويكون بجانب كل منهم عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرتهم أو أقل، ويفوز بالمقاعد المخصصة للدائرة المرشحون الحاصلون على أكثرية الأصوات فيها، وفي حال تساوي الأصوات بين المرشحين أو أكثر لدائرة انتخابية ذات مقعد واحد يتم إجراء انتخابات بين مرشحين أو أكثر خلال عشرة أيام، وينطبق ذلك على المقعد أو المقاعد المخصصة للمرشحين المسيحيين حيث اعتبرت هذه المقاعد (6) المخصصة لهم حدا أدنى لتمثيلهم في المجلس.

❖ نظام التمثيل النسبي (القوائم)

وبناء على هذا النظام يتم تمثيل (66) عضوا من أعضاء المجلس التشريعي، حيث يتم الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، ولا تظهر أسماء المرشحين به في أوراق الاقتراع، وإنما تظهر القوائم الانتخابية ويكون للناخب الحق في اختيار قائمة واحد فقط.

ويتم ترتيب أسماء المرشحين في كل قائمة بناء على إرادتها ذاتها، ولا يقل عدد المرشحين فيها عن (7) أشخاص، ولا يزيد عن (66) مرشحا، مع الالتزام بتضمين الأسماء الثلاثة الأولى بامرأة واحدة على الأقل، وامرأة واحدة في كل أربعة أسماء تلي ذلك، وامرأة على الأقل لكل خمسة أسماء تأتي بعد ذلك وهكذا حتى نهاية القائمة.

وتوزع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوجي" بحيث يتم تخصيص لكل قائمة انتخابية حازت على (2%) أو أكثر من الأصوات الصحيحة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن، ويفوز بالمقاعد المخصصة لكل قائمة المرشحون لتلك القوائم وفق ترتيبهم فيها.

3.3.3 المؤشرات الأمنية

ترتبط المؤشرات الأمنية في التدخلات الأمنية التي يمكن أن تحدث بسبب تدخلات الجهات القادرة على إحداث تغييرات على أرض الواقع الفلسطيني، والتي تتمثل بالاحتلال الإسرائيلي من جهة، والأجهزة الأمنية من جهة أخرى، وفيما يلي نوضح دورهما كما يلي:

❖ دور الاحتلال الإسرائيلي في التأثير على العملية الانتخابية

يمثل الاحتلال الإسرائيلي أحد أكبر المؤشرات الأمنية التي تنعكس سلباً على تطبيق الديمقراطية في فلسطين، والذي ما زال حتى الآن يمارس العديد من الإجراءات القمعية من قتل وتشريد وهدم للمباني وتجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها، وملاحقة أبناء الشعب الفلسطيني من كافة الفصائل، بالإضافة إلى الحصار الخانق الذي ما زال يمارسه بشكل كبير، وتعمل جميع هذه الجرائم التي ينفذها الاحتلال بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني وجعله يتخلى عن الثوابت الوطنية وحقوقه المشروعة له كباقي شعوب الدول الأخرى.

وظهر الدور السلبي للاحتلال قبل إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام (2006م)، من خلال التأثير على عملية تسجيل الناخبين بصورة مباشرة بممارسات الاحتلال التي تمثلت بإغلاقها لمراكز تسجيل الناخبين في القدس، بالإضافة إلى اجتياح العديد من مراكز التسجيل الأخرى، ومثلت حالة الحصار والقيود المشددة التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بين الضفة وغزو وبين القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية المتجاورة أيضاً معيقاً أساسياً مس بشكل كبير جوهر عملية التسجيل للانتخابات التشريعية الفلسطينية¹.

¹ المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح، رام الله، فلسطين، 2007، ص 54.

أما في قطاع غزة فكانت الاجتياحات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية هي العائق الأكبر والمباشر على عملية التسجيل، وما رافق ذلك من عمليات اغتيال وقصف للعديد من المراكز الخاصة بالتسجيل، مما أثر بشكل واضح على النخب الفلسطينيين في تلك المناطق التي شهدت هذه الاختراقات المتكررة، ونتيجة هذه العوائق التي قامت بها سلطات الاحتلال قامت اللجنة المركزية للانتخابات بدمج بعض المراكز المغلقة مع أخرى محافظات قريبة منها، وذلك لضمان سير عملية تسجيل¹.

❖ دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إدارة العملية الانتخابية

جاء دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال عملها على توفير الاجواء لنجاح الديمقراطية الفلسطينية و العملية الانتخابية سواء كان ذلك في انتخابات عام(1996 م) أو في انتخابات عام(2006م)، بحيث تمثلت مهمتها الأساسية في فرض الامن على مراكز الاقتراع المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير حالة من الأمن والاستقرار خلال عملية الاقتراع وضمان عدم حدوث أي خروقات ممكنة من أي جهة كانت بهدف منع حدوث أعمال الشغب خلال تلك الفترة قد الإمكان، وبالتالي فإن أي نجاح لأي عرس ديمقراطي يعتبر نجاح لهذه الأجهزة بشكل أساسي من هذه الناحية ودليل على إتقانها لعملها، وحرصها على العملية الانتخابية والقائمة على رغبة الشعب.

4.3 معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

في هذا الجانب يمكننا تحديد أهم المعوقات التي حالت دون حصول التحول الديمقراطي بشكل صحيح في بناء النظام السياسي الفلسطيني كما يلي:

1.4.3 السلطة والدولة

بدأت السلطة الفلسطينية اعمالها في عام (1994 م) على أثر توقيع اتفاقية أوسلو، والتي كانت محددة بقواعد واشترطات متعددة، وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تستند إلى خطة ملزمة

¹ المرجع السابق، ص 55-58.

بانسحاب الجيش الإسرائيلي من حدود عام(1967 م)إلا أن توقيعها كان لأسباب عديدة مرتبطة بالزمان والأوضاع الاقتصادية وغيرها، كما أجلت الاتفاقية القضايا التي تشكل جوهر المسألة الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائي، وهي التي اشتملت على قضايا: القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، والمستوطنات واعتمد سياسة الحل الجزئية والمنقوصة بالتعامل مع الأراضي المحتلة كأراضٍ متنازع عليها.

واستغلت إسرائيل هذه الحالة بقيامها بفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية على الأرض وتحديد مقومات الحل النهائي عمليا وتعاملت مع اتفاق أوسلو على أساس أمني بما يترتب على ذلك من استحقاقات ومتطلبات ستؤدي بالضرورة إلى اصطدام مكونات المجتمع الفلسطيني بعضها ببعض وصولاً إلى استنزافه وإضعاف وحدته الوطنية.

وساهمت بنود اتفاقية أوسلو في تضخيم عمل أجهزة السلطة السياسية والقانونية والأمنية، مما أدى إلى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية وإدخالها كمكون من مكونات السلطة وخاضع للمصاريف المالية التي تشرف عليها وزارة المالية، مما ساهم في تعظيم هذا الجهاز المجسد بالسلطة ليصبح وسيلة قيادة النظام لتحقيق الولاء عبر التوظيفات الواسعة على أسس سياسية وعبر العلاقات الشخصية ودون الأخذ بعين الاعتبار بالضرورة الكفاءة والشفافية والإعلان عن الوظائف بالصحف العامة، الأمر الذي عزز من ظاهرة الزبائنية والعلاقات الشخصية الفردية بديلاً للمأسسة والمهنية وآليات النزاهة والوضوح، وقد ساهم كل ذلك في إدماج حركة فتح في بنية السلطة وارتباط قوى اليسار في البنية الإدارية والمالية للسلطة " الحكم " وأفسح المجال للحركات السياسية والوطنية الأخرى بأن تلعب دور البديل¹.

وتمثل وضعية السلطة القانونية المستمدة من اتفاق أوسلو، وليس من مقومات الدولة المستقلة، وضع العديد من الملاحظات حول قدرة السلطة على ممارسة التنمية بمعزل عن تأثيرات الاحتلال والدول المانحة التي أصبحت تقوم بدورها باتجاه تمويل ودعم السلطة، عوضاً عن مسؤولية الاحتلال الذي يفترض أنه ما زال هو المسؤول قانونياً عن المناطق الفلسطينية

¹ هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، ط2، مؤسسة مواطن، 2006، ص 12.

رغم توقيع اتفاق أوسلو بسبب عدم إجباره على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام (1967م).

وبعد ذلك شكل الحصار والمقاطعة اللذين التي تم فرضهما على الحكومة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات، واستمرارية هذه السياسة حتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عن اتفاق مكة بين كل من حركتي حماس وفتح، ووثيقة الوفاق الوطني التي أصبحت البرنامج السياسي للحكومة الجديدة "الحادية عشرة" وما ترتب على المقاطعة من احتجاز لأموال السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل، وتوقف دعم المجتمع الدولي لخزينة السلطة التي أصبحت المشغل الأكبر بعد إغلاق سوق العمل في إسرائيل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب أعداد واسعة من الباحثين عن العمل، مما أدى إلى خلق أزمة مالية طالت موظفي القطاع العام وأثرت على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والتنمية في نفس الوقت، وبالتالي فإن استمرار الحصار الذي تعمق في قطاع غزة، وتطور ليشمل الجوانب الإنتاجية والإنسانية والذي ساهم بتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي بدلاً من الاعتماد على التنمية والإنتاجية، وجعله يعتمد على مرحلة الإغاثة وتلقي المساعدات الإنسانية فقط، الأمر الذي يؤكد مدى التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني، ويشكك بالادعاءات حول الحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المواطنين بالاختيار الحر.

وبسبب الحالة التي وصلت إليها السلطة الفلسطينية والتي أصبحت مركزاً للتنازع على المكانة والنفوذ السياسي أكثر من اعتبارها أداة للصمود ووسيلة لاستكمال أهداف التحرر الوطني للوصول إلى إقامة الدولة المستقلة، فقد تصاعدت العديد من الأصوات المطالبة بحل السلطة، والعودة لأدوات حركة التحرر الوطني عبر إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، على أسس من المشاركة والديمقراطية وتوسيع التمثيل لتشمل حركة حماس والجهد وكافة القوى غير الممثلة بها¹.

¹ جردات، علي، تشطير الواقع وهشاشة الوعي، جريدة الأيام بتاريخ 20/12/2006، ص 15.

وعلى الرغم من صعوبة هذه الخطوة التي تجسدت بحل السلطة وبخاصة في ظل العبء الوظيفي والمهام الوظيفية التي لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن هذا السؤال وعلى ضوء العرض الذي تم تقديمه والذي يستند إلى القيود المفروضة على السلطة سياسياً وقانونياً ودولياً وتمويلياً والتدخل في شؤونها والازدواجية بالمعايير فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية، فإنه يبقى سؤالاً جاداً وبحاجة إلى فحص بصورة غير تقليدية وبطرق إبداعية، وذلك لأن التجربة الفلسطينية أشارت وبشكل واضح إلى أن سلطة مقيدة لا ترتقي إلى مصاف الدولة ذات السيادة تبقى عرضة للانكشاف وللضغوط والتأثيرات الدولية والإقليمية المختلفة، مما يؤدي إلى خلق علاقة عضوية بين السيادة والدولة من جهة وبين القدرة على ممارسة الديمقراطية بحرية وبدون تدخلات قسرية من جهة أخرى.

ومن هنا تجدر بنا الإشارة إلى أن التجربة الفلسطينية أثبتت صعوبة الجمع بين المقاومة والسلطة إلا إذا كانت المقاومة ذات طابع شعبي وسلمي ودبلوماسي، وبخاصة في ضوء تجربة الرئيس عرفات والحصار الذي فرض عليه وتدمير مقرات السلطة بسبب مواقف الرئيس عرفات السياسية والداعمة للمقاومة في إطار الانتفاضة الثانية.

2.5.3 الفئوية السياسية والعشائرية

تشكلت التركيبة التحالفية في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية المجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتمد على مبدأ الإنابة الثورية أو المحاصصة "الكوتة" الفصائلية، وذلك في ظل غياب الانتخابات بسبب سرية وخصوصية العمل الفلسطيني المتواجد بالشتات، وقد استمر العمل بهذه الطريقة لفترة زمنية طويلة، إلى أن جرت الانتخابات النيابية الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني في عام (1996م)، والتي وإن قاطعتها أحزاب المعارضة الديمقراطية والإسلامية بسبب ارتباط الانتخابات باتفاق أوسلو، إلا أنها فتحت آفاقاً لإمكانية وجود حالة من التعددية الحزبية، وأثارت جدلاً كبيراً حول إمكانية وضرة وجود قانون للأحزاب السياسية في إطار المجلس التشريعي، كما بدأت تلك التجربة تسدل الستار على مبدأ المحاصصة الفصائلية لصالح الانتخابات الديمقراطية والحرّة.

واستناداً إلى تركيبة المجتمع الفلسطيني التي يعيشها أفرادها في المدن والريف، بالإضافة إلى وجود بعض عمليات الإنتاج الرأسمالية أو الاستهلاكية، والتي نتجت بسبب العلاقة التي أحدثتها بنود اتفاقية أوسلو مع الاقتصاد الإسرائيلي والذي ركز على التبعية لسوق الأراضي المحتلة، وعطل من مسيرة التنمية والإنتاجية المعتمدة على السوق الفلسطيني بحد ذاته، والعمل على إبقاء السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً وحيداً للمنتجات الإسرائيلية وغيرها، واستغل الطبقة العاملة رخيصة الأجر للعمل بالمنشآت والمصانع والمطاعم والمزارع الإسرائيلية، واستغل في الوقت نفسه الرأسمال الفلسطيني من خلال تشجيع سياسة التعاقد من الباطن عبر تنفيذ مشاريع بالأراضي المحتلة مكتملة للمنتجات الإسرائيلية في مجال الخياطة والنسيج والجلود والغذاء¹.

بالإضافة إلى ذلك شكلت ظاهرة غياب مبدأ سيادة القانون بالمجتمع الفلسطيني ولفترة زمنية طويلة، على إبقاء علاقات القوة لا تستند إلى التنافس الاجتماعي السلمي كما يحدث في بقية البلدان المجاورة، بل تستند إلى أدوات القوة المجسدة بالنفوذ والمال والحمولة بهدف حماية المواطن في إطار تلك التركيبة المجسدة بالحمولة كوعاء واق وحام للأفراد بدلاً من مبدأ المواطنة المستند لأسس الحداثة ومرتكزات القانون².

وبعد ذلك تشكلت الظاهرة الإيجابية والنوعية التي خلفتها الانتفاضة الأولى (1987م) عبر دور القوى السياسية في إضعاف سلطة الحمولة والعشيرة، لصالح الموقف الوطني والمتوافق عليه بين القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية والتي شكلت إبانها اللجان الوطنية والشعبية والإصلاحية لإدارة شؤون المجتمع في فترة تمرد بها شعبنا وانتفض على قوانين الاحتلال وأدواته وأجهزته ومنها الشرطة وغيرها، لتحل محلها سلطة الحركة الوطنية وفعاليتها الوطنية والإسلامية في ذلك الحين.

باستثناء تلك الظاهرة التي برزت في السنوات الأولى لاندلاع الانتفاضة الأولى بقي المجتمع أسيراً للبنية القبلية والعشائرية والعلاقات العضوية، التي انعكست بالضرورة على حالة

¹ ملف التنمية البشرية في فلسطين، جامعة بيرزيت، 1996، ص 45.

² غيلون، برهان، من المسؤول عن انهيار آمال الإصلاح والديمقراطية من جديد في الشرق الأوسط، من الصفحة الإلكترونية الخاصة بالحوار المتمدن العدد 1741، 2006.

القوى السياسية التي حلت محل الحمولة والعشيرة والعائلة الممتدة لتشكل وعاء لحماية أعضائها المنتمين إليها.

ولعل من أبرز المؤشرات المؤثرة على مستوى ثقافة الديمقراطية وفهمها الأمور التالية¹:

1. عدم استيعاب الفئة الحاكمة لمبدأ التداول السلمي للسلطة وأن الحاكم قد يصبح مواطناً في أي لحظة إذا قرر الجمهور الانتخابي ذلك.

عدم استيعاب بعض القوى المعارضة وبخاصة تلك المنتمية إلى تيار الإسلام السياسي، للآليات والمفاهيم المتولدة عن الانتخابات أنها وسيلة للديمقراطية وليست بدلاً لها، مثل: احترام الحريات وثقافة الاختلاف والابتعاد عن الإقصاء والإضرار بالتعددية، وعلى سبيل المثال حركة حماس فهمت الانتخابات بوصفها حق الأغلبية دون الإقرار بحقوق الأقلية وبأنها مدخل لإحكام السيطرة قيماً على المجتمع، وقد برز ذلك من خلال الحسم العسكري "الانقلاب" في حزيران (2007م)، ومن خلال قمع المظاهرات الموالية لحركة فتح أشهرها يوم (12/ 11/ 2007م)، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقمع الصلوات الجماعية المنظمة من حركة فتح، وكذلك الاستيلاء على العديد من المؤسسات والنقابات التابعة للحركة، وحسم الجهاز القضائي لصالح القضاة المواليين لحركة حماس وغيرها... الخ².

حيث لا يمكن تجاوز الديمقراطية بوسيلة الديمقراطية عبر الانتخابات، إذ إن الديمقراطية نظام حكم وممارسة اجتماعية تعتمد على الحرية وحقوق الإنسان ومنها حرية التفكير والاعتقاد وثقافة الاختيار وتجنب النمطية الثقافية، والمواطنة المتساوية والمتكافئة.

¹ أبو رمضان، محسن، التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2008، ص 59.

² مركز الاعلام الفلسطيني، تنفيذية حماس تعتدي على المشاركين في فعاليات احياء ذكرى رحيل القائد ابو عمار، بتاريخ 2007/11/12.

❖ الثقافة السائدة

تشكلت الثقافة الفلسطينية السائدة من خلال الاعتماد على الأبعاد العشائرية والفتوية، وإذا كانت الثقافة نتيجة للبنية الاجتماعية بالمجتمع فإنها تعتمد في هذه الحالة على الحمولة أو الحزب السياسي الأكبر في تحديد موازين القوى في تجاوز مفاهيم وآليات المواطنة المتساوية "التكافؤ" التي تعززها المجتمعات الحديثة المستندة لأسس سيادة القانون وأن جميع المواطنين به سواء بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو اللغة، أو العرق، أو الأصل الاجتماعي، فالثقافة السائدة هي ثقافة الطبقة الاجتماعية السائدة.

وعليه فإن الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني ارتكزت على بعدين بحسب المنظور الثقافي، حيث سادت المفاهيم الاستهلاكية والمنفعية الليبرالية المستندة لأسس الزبائنية بالعلاقات السياسية والإدارية من جهة وسادت مفاهيم احتكار الحقيقة والمعرفة وتمجيد الذات والتقليل من شأن الآخر من جهة أخرى، وذلك بالاستناد إلى طبيعة التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني.

وقد ترسخ ذلك في ضوء نتائج الانتخابات النيابية العامة عام (2006م)، ورغم وضوح المضايقات والمعوقات التي تعرضت لها حركة حماس جراء عدم تمكينها من الحكم بسبب السياسة الداخلية لرموز القوى الأمنية الخاصة بالسلطة وذات النفوذ المالي والعسكري في حركة فتح، إضافة إلى المضايقات والمعوقات المفروضة من المجتمع الدولي على حركة حماس بسبب الاشتراطات للاعتراف بها ومحاصرتها دبلوماسياً ومالياً، ورغم عدم شرعية ومنطقية تلك الممارسات إلا أن حركة حماس فحمت الانتخابات بوصفها حق الأغلبية دون الإقرار بحقوق الأقلية وبأنها مدخل لإحكام السيطرة قيمياً على المجتمع، وقد برز ذلك ليس فقط من خلال الحسم العسكري "الانقلاب" في (2007م)، وقمع المظاهرات الموالية لحركة فتح، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقمع الصلوات الجماعية المنظمة من حركة فتح،

وكذلك الاستيلاء على العديد من المؤسسات والنقابات التابعة للحركة، وحسم الجهاز القضائي لصالح القضاة المواليين لحركة حماس¹.

إن الممارسات التي أقدمت عليها حركة حماس تتقاطع مع الممارسات التي تكرسها حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض من خلال قمع بعض المظاهرات وأشهرها المظاهرة التي نظمتها بعض القوى اليسارية على خلفية مؤتمر انابولس في رام الله، حيث أقدمت الأجهزة الأمنية على الاعتداء بالضرب على المتظاهرين والذين كان منهم بعض أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى تجديد ظاهرة الاعتقال السياسي وإغلاق العديد من المؤسسات والجمعيات التابعة لحركة حماس بالضفة.

إن تقاطع الممارسات التي تخل بمبدأ الحريات وتؤشر على نكوص مكتسبات الديمقراطية عبر تجميد عمل المجلس التشريعي وانقسام الأجهزة الإدارية والمؤسسية التابعة للسلطة، بسبب الانقسام السياسي والجغرافي بين حماس وفتح والضفة القطاع، يضع علامات استفهام ضخمة حول ثقافة استيعاب الآخر والتعددية ومبدأ الشراكة السياسية الذي رفعته جميع فاعليات العمل الوطني والإسلامي على قاعدة "شركاء بالدم شركاء بالقرار"، حيث أصبح التقرد سيد الموقف والإقصاء وإلغاء الآخر هو الهدف؛ الأمر الذي أشار إلى أزمة الثقافة السياسية السائدة والتي تؤكد أن الثقافة المبنية على الفئوية السياسية والعشائرية في ظل مجتمع مقيد بقوانين وإجراءات الاحتلال وغير راسخ في مسار التحول الديمقراطي الذي من الضروري أن يستند إلى مبادئ التعددية الثقافية والحزبية ولغة التسامح واحترام الأقلية والحريات والفئات الاجتماعية المهمشة وحقوق النساء على قاعدة مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، نقول إن مجتمعا ضمن هذه التركيبة التي تشكل أحد معوقات التحول الديمقراطي من غير السهل تحوله إلى المسار الديمقراطي في ظل استمرارية هذه العقبات والمعوقات.

¹ مركز الاعلام الفلسطيني، المرجع السابق.

ولقد ساهمت سياسة غياب مبدأ سيادة القانون، بسبب ضعف السلطة وبخاصة في الفترة التي سبقت الحسم العسكري في حزيران (2007م)، إلى تعزيز ظاهرة الفلتان الأمني والمليشيات وآليات أخذ الحق باليد؛ الأمر الذي أخل بالنسيج الوطني والاجتماعي؛ وليس أدل على ذلك من اختطاف الصحفي آلان جونسون، وكذلك التعديات على الممتلكات العامة وعلى الأبرياء من المواطنين، وبروز ظاهرة المليشيات والمجموعات المسلحة المرتبطة بأصحاب النفوذ السياسي والمالي بالمجتمع.

ومن أجل تغيير الثقافة لابد من التركيز على بعدين أساسيين وهما¹:

1. التركيز على البعد القانوني والمستند إلى أسس التعاقد الاجتماعي والتشريعات القائم على أسس الديمقراطية والمحافظة على الحريات ومبادئ حقوق الإنسان.
2. نشر ثقافة المشاركة والتعددية بدلاً من الإقصاء وإلغاء الآخر واحتكار الحقيقة ووصم الآخر بصفات جامدة، مثل لغة التخوين والتكفير بعيداً عن مبادئ التسامح التي تحافظ على وحدة نسيج المجتمع.

¹ أبو رمضان، محسن، التحول الديمقراطي في فلسطين اسباب التراجع ومعوقات التقدم، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله فلسطين، 2008، ص 61.

الفصل الرابع

الاستقرار السياسي في فلسطين

الفصل الرابع

الاستقرار السياسي في فلسطين

يعتبر وجود نظام سياسي فلسطيني دليلاً على القدرة الكامنة في إحداث تغيير في السياسات المتمثلة بوجود مظاهر التحول الديمقراطي والتنمية، حيث تقاس قدرات وسمات أي نظام سياسي بالسياسات التي يمارسها، وتعد السياسات التي يتبناها أي نظام بمثابة مخرجات لبنيته وسماته والعوامل المؤثرة فيه، وتشير استقلالية النظام وما يتمتع به من قدرات ذاتية على ما يعكسه من تفاعل بين عناصره الداخلية، وبالتالي فإن وجود نظام سياسي مستقر هو شرط أساسي لوجود وقيام دولة مستقلة ودليل بيبين قدرة النظام على صياغة وتنفيذ السياسات القادرة على تطوير وتقديم الدولة ومؤسساتها وأفرادها.

يمثل النظام السياسي المستقر لأي دولة، الهيكل الأساسي لنظام الحكم والمؤسسات السياسية العاملة فيه، وطريقة ممارسة السلطة، وبذلك يمكننا تحديد مفهوم النظام السياسي بأنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، وتبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوي المختلفة التي تسيطر على المجتمع، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض والدور الذي تقوم به كل منها"¹.

ولعل الحالة الفلسطينية تختلف عن الكثير من الحالات الخاصة بالدول الأخرى، وذلك لأن ما سبق ذكره لا يمكن تطبيقه إلا في ظل هدوء واستقرار سياسي، ولا يمكن لها أن تمثل الحالة الفلسطينية القائمة على أساس اتفاقيات مقيدة تم توقيعها في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس جميع الأنشطة لنزع الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، حيث يعمل بكل الطرق على نشر حالة من عدم الاستقرار والفوضى بهدف تعطيل العملية السياسية ومظاهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية الممكنة.

¹ ثابت، هيثم، التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص 73.

وتتمتع الحالة الفلسطينية بخصوصية تحكم مسار ولادة النظام السياسي الفلسطيني، ففي الوقت الذي ما زالت فيه الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطني، وتتاضل من أجل التخلص من الاحتلال والاستيطان، والجدار، والعمل على استعادة الأراضي الفلسطينية التي نصت جميع الاتفاقيات الموقعة لقيام الدولة المستقلة عليها، ولكن حتى الآن قامت من هذه الأراضي سلطة فلسطينية ذات بنية خاصة، باتت هي المعنية في ظل الاحتلال عن إدارة شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ذلك ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية ورغم انحسار دورها، تحتل موقعها التمثيلي الشامل للشعب الفلسطيني في مناطق تواجهه كافة، الأمر الذي أوجد علاقة معقدة ما بين المنظمة كمؤسسة وكفصائل وبين السلطة الفلسطينية القائمة بأمر الدولة ومسؤولياتها، وكذلك ما بين المنظمة والسلطة معاً وبين مؤسسات المجتمع المدني.

ونتناول من خلال هذا الفصل تطور الاستقرار في النظام السياسي من حيث مرحلتين أساسيتين، نتناول في القسم الأول الاستقرار السياسي قبل قدوم السلطة الفلسطينية، وأهم الممارسات التي أثرت عليه في تلك الفترة من خلال استعراض دور الاحتلال الصهيوني وأثر قيام منظمة التحرير الفلسطينية والتدخلات العربية في القضية الفلسطينية، أما القسم الثاني فنتناول من خلاله الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية الواقعة بعد قدوم السلطة وأهم المراحل التي أثرت على حدوث الاستقرار في الأراضي الفلسطينية لأسباب داخلية وخارجية والتي تمثلت بمشاركة حركة حماس وحالة الانقسام الفلسطيني إلى جانب الممارسات المستمرة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى منع استقرار النظام السياسي الفلسطيني.

1.4 الاستقرار السياسي الفلسطيني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (1967 - 1993)

يشكل وضع المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية لا يمكن اعتبارها مشابهة للوقائع والظروف التي مرت بها الدول المجاورة في محاولاتها للاستقرار والنمو، ولعل السبب في ذلك هو حالة التششت التي مر بها وما زال يعاني منها حتى الآن، فعندما وقعت النكبة وتششت الشعب الفلسطيني لم تكن للهوية الفلسطينية معالم واضحة بالكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد وصل تماماً إلى مجتمع مدني موحد، ولم تكتمل عملية تشكل الشعب الفلسطيني كمجتمع موحد

قبل ذلك، مما دفعها للاكتمال في الشتات حيث كانت تتمحور حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق وصيانة مشروعه وهويته الوطنية وحمايته من الضياع والتشتت وذلك من خلال مواجهة ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي، والثقافي، والتحكم في مسار هذا الشعب الأعزل والمتشتت في داخل وطنه وخارجه، لذا شرع الفلسطينيون في مواجهة جميع هذه الظروف الصعبة في سبيل التأكيد على هويتهم وحقهم في التمتع بالاستقرار في وطنهم¹.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى وجود عنصرين أساسيين كان لهما الدور الأبرز في التأثير على مظاهر الاستقرار السياسي الفلسطيني في هذه الفترة الزمنية وهما:

1.1.4 ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ونشوء منظمة التحرير

لعب إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية الدور الأساسي في هذا التحول السياسي الهادف إلى تحقيق الاستقرار في عام (1964م)، ولعل التحول الأهم جاء مع انطلاق الثورة الفلسطينية في العام (1965م)، الذي فرض لاحقاً الدخول إلى صفوف المنظمة، ومن ثم توليها زمام قيادتها، فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية وبهذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من مجرد منظمة شكلية أنشئت بقرار عربي وتحت وصاية عربية، إلى أداة تعبئة للجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين والشتات، وتجسيدا للشخصية الوطنية الفلسطينية "الكيانية الوطنية الفلسطينية".

وبدأ إطار منظمة التحرير الفلسطينية عام (1968م) بتشكيل معالم النظام السياسي الفلسطيني المستقل، وتم تحديد معايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضمن تمثيل الفصائل الوطنية الفلسطينية والفعاليات والشخصيات، كما تم انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا أسرع في تشكيل قيادة سياسية أولى للشعب الفلسطيني، ولم يشهد النظام السياسي الفلسطيني منذ العام (1969 م) وحتى العام (1993م) عندما جرى توقيع اتفاقيات في أوسلو، أي تغيرات جوهرية أو نوعية، حيث كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حدثاً هاماً ذا تأثير كبير في الاستقرار السياسي الفلسطيني.

¹ العاطي، صلاح، النظام السياسي الفلسطيني: تحديات متواصلة، تسامح، العدد 24، 2009، ص 93.

وتشكل جوهر النظام السياسي الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز هذا مع انضمام فصائل العمل المسلح إليها، ولعل من أهم معالم الاستقرار التي حاولت المنظمة إرساءها هو عملها على تشكيل مؤسسات المنظمة المختلفة ومؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وتشكل هذه مؤسسات توجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة والتي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الذي طالما سعى إليه الشعب الفلسطيني في جميع مراحل التاريخ، وتتقارب هذه الهيئات والمؤسسات فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين، وتمثل اللجنة التنفيذية مجلس وزراء المنظمة¹.

وفي ذلك الوقت تميز الحقل السياسي الفلسطيني بتولي منظمة التحرير تكوين روابط بين التجمعات الفلسطينية المختلفة والتكوين الاجتماعي الاقتصادي في الشتات وتحت الاحتلال، والحيلولة دون تحولها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، وقد تم ذلك عبر عدد من العمليات السياسية والتنظيمية والمؤسسية، ومثلت هذه العمليات بشكل أساسي الحفاظ وتجديد صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية².

ويرى الباحث هنا بأن ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكل دوراً أساسياً في نشوء النظام السياسي المستقر إذ إن الوضع الفلسطيني الذي كان قائماً في الشتات كان يحتم وجود هيئة فلسطينية قادرة على قيادة هذا الشعب لتحقيق أهدافه ورسم سياسة منظمة في مواجهة الاحتلال والحفاظ على الهوية الفلسطينية التي كادت أن تنتهي بسبب ممارسات الاحتلال.

وفي ظل العديد من التغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية حدثت العديد من الصراعات متعددة الأطراف والأشكال، والتي شكلت أهم محددات تركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خارج الإقليم الفلسطيني، حيث أوجد هذا الوضع عدداً من المظاهر التي تمثلت بما يلي³:

¹ أبو سيف، عاطف، *النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير*، سياسات، العدد 8، 2009، ص 14.

² هلال، جميل، *تحولات لنظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو*، مؤسسة دراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص 45.

³ المرجع السابق، ص 51.

1. ظهور العديد من اشكاليات العلاقة ما بين الظروف الداخلية والخارجية للفلسطينيين.
2. تضخم وزيادة عدد المؤسسات الإدارية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
3. انتشار علاقات التوتر والصراع ما بين الدول العربية المجاورة والمنظمة، وذلك لما مثله منظمة التحرير من حركة مقاومة في ظل سيادة نموذج الدولة القطرية في ذلك الوقت.

وقد حظيت المنظمة بذلك الوقت بتأييد شعبي واسع في التجمعات الفلسطينية المتعددة بسبب برامجها وأساليبها التنظيمية القائمة على التعبئة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي بهدف استرداد حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة، وشكل طرح إقامة سلطة وطنية على الأراضي التي اندحر منها الاحتلال بعد حرب حزيران/ أكتوبر عام (1973 م) مصدرا أساسيا لإكسابها اعترافا عربيا رسميا بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذلك حسب إعلان قمة الرباط في عام (1974 م)، الأمر الذي شكل مظهرا من مظاهر بدء نشوء واستقرار معالم النظام السياسي الفلسطيني.

ولحق الاعتراف العربي بمنظمة التحرير اعترافا من منظمة الأمم المتحدة بها، بالإضافة إلى عدد واسع من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، ولعل من أهم العوامل التي أثرت وساهمت في منح المنظمة هذا الاعتراف على المستوى العربي والدولي ما يلي¹:

1. اعتماد المنظمة على الكفاح المسلح في سبيل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة.
2. اعتمادها على صيغة ائتلافية في تشكيل قيادتها ومؤسساتها الوطنية والتي تكونت من المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والقيادة الفلسطينية، ومجموعة من الاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية.

¹ هلال، جميل، مرجع سابق، ص 59.

3. متابعتها للتجمعات الفلسطينية في الشتات والأوضاع والظروف التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني، واعتبارها رمزا من رموز الهوية الفلسطينية، من خلال إصرارها على مبدأ التحرر الوطني في دولة ذات سيادة مستقلة، وتأكيدا على حق العودة.

4. ترسيخ مبدأ القطرية في العالم العربي مما زاد من مشروعية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

يكتمل التطور الذي أوجدته منظمة التحرير على الاستقرار السياسي الفلسطيني ؛ بسبب بقاء مركز النظام السياسي خارج الإقليم الفلسطيني، الأمر الذي شكل معضلة على المستوى الاستراتيجي والذي أدى إلى تفجير الانتفاضة في أواخر عام (1987م)، وقد ظهرت فيها محدودية امكانيات منظمة التحرير في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي بسبب تمركزها خارج اقليمها، بالإضافة إلى القيود العربية المفروضة على حركتها، واستمرار ممارسات الاحتلال العسكرية في استمرار سياسة الاستيطان على الأراضي الفلسطينية.

وتمثل التغير الأهم على الحقل السياسي الفلسطيني، في انتقال صناعة القرارات الوطنية إلى خارج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بعد الخروج من بيروت، حيث بدأ مركز النقل الوطني بالانتقال إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتشرت في ذلك الوقت شعارات الإصلاح الديمقراطي للمنظمة، في ظل انتشار انتقادات اليسار الفلسطيني المتكررة، تفرد وهيمنة حركة فتح على مؤسسات منظمة التحرير من خلال تعيين كوادرها، على رأس مؤسسات المنظمة ودوائرها ومكاتبها، بالإضافة إلى السيطرة على المصادر المالية للمنظمة والتحكم بطرق توزيعها والاستفادة منها¹.

في المقابل لم يكن هناك إمكانية لإجراء أي تعديل في حصص نظام الكوتا دون موافقة قيادة فتح، في ظل الظروف الراهنة التي كانت تسود الأراضي الفلسطينية، ومكانة منظمة التحرير الدولية في قيادة الشعب الفلسطيني، وقد اتفق اليسار الفلسطيني على برنامج سياسي تنظيمي موحد في مواجهة قيادة فتح وهيمنتها على منظمة التحرير، وتمكنت قيادة حركة فتح من

¹ الازعر، محد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996، ص 17.

استغلال التنافس الكبير بين المنظمات اليسارية، وموافقة كل منها على صفقات ثنائية لتحسين مواقعها داخل أطر ومؤسسات المنظمة ؛ لتكريس سيطرتها على مؤسسات المنظمة بهدف إبقاء نوع من الاستقرار في هذه الأطر، تحت مظلة المنظمة الكلية، في سياق العمل على خلق نظام سياسي فلسطيني موحد، هادف إلى مواجهة الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة¹.

وفي هذه المرحلة لا شك بأن حركة فتح قد فرضت هيمنتها على النظام السياسي الفلسطيني بشكل ملحوظ، منذ تأسيسها وامتلاكها موارد مالية هائلة قادرة على قيادة تطور فعال في الوضع الفلسطيني، وبالرغم من أن المنظمة شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة، فاخترلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام الكوتا. مع عودة "الإخوان المسلمين" إلى العمل والنشاط في ثمانيات القرن المنصرم، شهدت العلاقة بين الطرفين تنافساً شديداً، و تحول أحيانا إلى أحداث عنف، وخاصة في مجال العمل الطلابي والاجتماعي والنقابي².

بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعيد صياغة نفسها على أسس توحيدية، ملتزمة لحظة تاريخية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كانت تتبلور قوة حزبية جماهيرية صاعدة أعلنت عن نفسها مطلع الانتفاضة الأولى كامتداد لحركة الإخوان المسلمين وهي "حركة المقاومة الإسلامية- حماس"، ولم تكن جزءا من النظام السياسي الفلسطيني الرسمي المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل بدت كتقل مواز معارض لها، وبدا ذلك واضحاً حيث شكلت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ما أسمته "القيادة الوطنية الموحدة" لقيادة الانتفاضة فيما لم تشترك حركة حماس في هذه الهيئة، وكانت فعاليات كل من القيادة الموحدة، وحركة حماس ليست متكاملة بقدر ما هي متنافسة، ولم تشترك حتى في إعلان أيام الإضرابات سوى في المناسبات الكبرى، ودون ذلك فالأمر كان يبدو أن تيارين فلسطينيين يتنافسان على الساحة الفلسطينية، ولم

¹ الازعر، محمد خالد، مرجع سابق، ص 19.

² محيسن، تيسير، آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، الحوار المتمدن، العدد 1579، 2006، تم الدخول بتاريخ 2017/5/10 على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282>

تتجح الحوارات التي بدأت مبكرا في ضم حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي استضافت أولها الخرطوم قبل حوالي عقدين¹.

ويرى الباحث هنا، أنه ليس مصادفة بروز دور الحركة الإسلامية في ذلك الوقت، خاصة بعد ظهور العديد من ملامح الاختلاف بين حركة فتح والعديد من منظمات اليسار الفلسطيني، التي حاولت حجز مكانتها في منظمة التحرير في سبيل قيادة حركة التحرير والاستقلال، إلى جانب جميع القوى الفلسطينية الأخرى التي انتشرت بهدف استرداد حقوق الشعب الفلسطيني، والمطالبة بإقامه دولة مستقلة له وعودة اللاجئين، وانتشار مظاهر الاستقرار كبقية الدول المجاورة لها، في ظل نظام سياسي مستقر قادر على تحقيق طموحات هذا الشعب.

2.1.4 تدخلات الدول العربية في السياسة الفلسطينية

مع بداية الاستعمار الغربي وسقوط الدولة العثمانية تعرضت الدول العربية إلى أعظم وأطول أزمة في تاريخهم، وذلك في سياق بحثهم عن هوية وكيان سياسي جديد لهم، ولقد استطاعت الفكرة العربية في التحول إلى الوعي القومي، غير أنها ظلت مجرد اكتشاف سياسي، فلم تستطع أن تتجاوز نزعتين ظلتا كامنتين وحاضرتين دائماً: نزعة قطرية والتي تنبع من ضرورة الخضوع للواقع الدولي وهدفها دولة وطنية، ونزعة إسلامية سياسية لا تطابق الحقائق التاريخية العملية التي تجرى على أرض الواقع والتي تتركز غايتها في إقامة دولة إسلامية موحدة، مما أدى إلى ظهور تيارات فكرية وسياسية عديدة، ظلت إلى حد كبير مجرد أفكار ومشاريع، على الرغم من مساهماتها في عمليات التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار وإثراء مضامين الهوية الثقافية والسياسية ونقل بعض منتجات الحداثة، إضافة إلى اقتراح الحلول والبدائل للمشكلات الكبرى والمساهمة في بناء مجتمعات عربية مدنية قادرة على العيش في ظل أنظمة سياسية مستقلة².

¹ العاطي، صلاح، مرجع سابق، ص 105.

² غليون، برهان، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 58-81.

وبدأ الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراته التنظيمية والحركية في أحضان حركة عربية واسعة في سياق مواجهة التطورات السياسية المستجدة، والعمل على البحث عن هوية وكيان فلسطيني مستقل في ظل جميع الظروف التي كان يعاني منها الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، والتي تمثلت بالاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية في أعقاب الانتداب البريطاني، والتي أدت إلى ظهور حركات فلسطينية مقاومة هدفها استعادة حقوق الشعب الفلسطيني والمحافظة على هويته ووجوده بالرغم من جميع الصعوبات¹.

وكان من نتائج قيام منظمة التحرير الفلسطينية خارج إقليمها تعرضها للعديد من الضغوط بهدف الانضباط لسياسة الدول العربية، وهي السياسة التي قامت على مبدئين أساسيين وهما؛ المبدأ الأمني الذي يقيس علاقة المنظمة مع استقرار النظام، ومبدأ السعي لاستخدامها كفرصة لتحسين موقع الدولة القطرية التفاوضي على الصعيدين الدولي والإقليمي، الأمر الذي أدى تقييد صلاحيات المنظمة ودورها في العمل على فرض واقع سياسي فلسطيني مستقل في ظل التدخلات العربية التي جرت على أرض الواقع².

وعلى الرغم من رفع منظمة التحرير لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية واقتصار دورها على القضايا الفلسطينية لم يوفر ذلك حماية لها من الضغوط العربية الرسمية، وقد أدى هذا الوضع إلى إعطاء المنظمة الأولوية لإدارة علاقتها مع الأنظمة العربية على حساب علاقتها مع القوى السياسية العربية، كما أدى توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في عام (1978 م) إلى تأزم العلاقة ما بين منظمة التحرير ومصر، مما دفعها إلى تشكيل ما سمي بجبهة الصمود والتحدي الرسمية والتي لم تستمر طويلاً قبل تفككها.

ولم ينحسر التدخل في استقلالية النظام الفلسطيني على مجالات المنظمة والأنظمة العربية، بل شملت العديد من القوى الخارجية كما حدث في الحرب الأهلية في لبنان والتي

¹ حوراني، فيصل: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000، ص 22-65.

² هلال، جميل، مرجع سابق، ص 62.

هدفت إلى محاصرة وجود منظمة التحرير فيها، ويظهر ذلك من خلال ما قامت به من تدبير للقاعدة الاجتماعية للمنظمة في مخيمات الشتات الفلسطينية هناك، وإلى إنهاك قدرة المنظمة العسكرية وبالتالي تقييد قدرتها السياسية لضمان عدم معارضتها على اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى ما أدت إليه هذه الحرب من تقريب المنظمة للفضاء الاستراتيجي السوري وزيادة التدخلات العربية في الواقع الفلسطيني¹.

وقد دخلت حركة المقاومة الفلسطينية بعد توليها لقيادة المنظمة في أواخر السبعينات، مواجهة سياسية وعسكرية مع معظم الدول العربية، الأمر الذي انعكس سلباً على طموح المنظمة في نشر حالة من الاستقرار في النظام السياسي الفلسطيني، لتوحيد جهوده في سبيل العودة للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة هناك.

2.4 الاستقرار السياسي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2016)

جاء تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994م) بموجب اتفاقية أوسلو في عام (1993م) في واشنطن، ليشكل ذلك نقطة تطور وتحول وانطلاق باتجاه قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي شكل أبرز التحولات الاستراتيجية الهامة على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني المقاوم ومبادئ الشعب الفلسطيني المتمثلة بحق العودة والاستقرار.

وتكونت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في عام (1993م)، لتكون هي الأداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهم².

وشهدت هذه الفترة العديد من التغيرات على النظام الحزبي الفلسطيني، الذي تطور بفعل هذه الاتفاقيات ؛ بهدف ملائمة الظروف والأوضاع التي استجدت على ساحة العمل السياسي الفلسطيني، ومن أهم هذه التغيرات³:

¹ هلال، جميل، مرجع سابق، ص 63.

² ثابت، هيثم، مرجع سابق، ص 74.

³ محيسن، تيسير، مرجع سابق.

1. من خلال الآليات التي استخدمتها حركة فتح لبناء قوة أمنية فلسطينية، زادت هيمنة الحركة من خلال التركيز على أفراد المنظمة بشكل أساسي في بناء قاعدة تنظيمية هدفها مواجهة الاحتلال، واحتواء التشكيلات التقليدية التي تصارعت مع للهيمنة الظاهرة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

2. ظهور العديد من التنظيمات الإسلامية السياسية كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وانحسار ملحوظ في تنظيمات اليسار.

3. تشكل النظام الحزبي الفلسطيني القائم على القوى المؤيدة للسلطة الفلسطينية، في مقابل ظهور قوى معارضة للسلطة.

وعلى الرغم من ذلك لم تشارك قوى المعارضة في الانتخابات الفلسطينية العامة عام (1996م)، بينما شاركت أبرز هذه القوى المتمثلة بحركة حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية في الانتخابات التشريعية الثانية، دون حدوث أي تغيير حقيقي على طبيعة السلطة، وهو ما أوقع العديد من هذه القوى التي فازت بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، في تناقض كبير بين أيديولوجيا الحركة ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال.

وفي هذا المجال لابد لنا من التركيز على أهم المؤثرات التي ساهمت في التأثير على استقرار النظام السياسي الفلسطيني، والتي تتمثل بكل مما يلي:

1.2.4 ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

تمثلت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تشكيل السبب الرئيس في عدم الاستقرار في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل ممارسات الحصار والقمع والتقييد على حركة أفراد الشعب، وعلى الرغم من أن سياسة الحصار هي سمة احتلالية قديمة، حيث تعتبرها إسرائيل خطة لتنفيذ جميع سياساتها الهادفة إلى التضييق على أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وكان رئيس وزراء الكيان أرئيل شارون هو أول من وضع هذه الخطة قيد

التنفيذ في منتصف عام(2002م)، عقب فشل عملية "السور الواقي" في القضاء على البنية التحتية للمقاومة، وبعد أن تمكنت القوى الوطنية الفلسطينية من ضرب أهداف في العمق الإسرائيلي رداً على تلك العملية.

وتشكل الإجراءات الإسرائيلية أبشع أساليب القمع والاضطهاد التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، المتمثلة في الاعتداءات المنظمة والمستمرة على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى سياساتها الاقتصادية التي تهدف إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، مما يجعلها قادرة على التحكم بمصيره ودفعه للقبول بشروطها السياسية الظالمة¹.

وقد انتهجت إسرائيل سياسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، بالترافق مع قيامها بحرمان الإنسان الفلسطيني من أبسط حقوقه الإنسانية كالحرية والاستقلال، وحتى من أبسط الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وحق العمل وحق الحياة، مع حرمانه بالشعور بإنسانيته ومن حرية الحركة في وطنه الامر الذي يشكل سببا أساسيا في انتشار حالة من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوضع الفلسطيني الراهن.

ومارست الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء من حزب العمل أو الليكود سياسة فرض الأمر الواقع عبر ممارسة سياسة الإغلاق، تمديد المفاوضات، ومواصلة الاستيطان، وعبر تغيير معالم مدينة القدس العربية وتشديد دخول الفلسطينيين إليها ومواصلة عمليات تهويدها والتشديد على سكانها العرب، بالإضافة إلى استمرار حملات الاعتقال التعسفي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي عملت ممارسات الاحتلال على منح تناقض بين هذه السلطة في اقامة دولة فلسطينية مستقلة في مقابل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي في تعطيل عمليات المفاوضات².

¹ العيلة، رياض و حمد، جهاد، تأثير الحصار الاسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، تم الدخول بتاريخ 2017 /5/12 على الرابط <http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1272&cid=24>

² هلال، جميل، مرجع سابق، ص 82.

ولم يتحقق المشروع الصهيوني الاستيطاني منذ بداية وجود الكيان غير الشرعي على فلسطين التاريخية، على الرغم من جميع المشاريع الإسرائيلية الاستيطانية منذ ذلك الحين، وقد اعتمدت سياسة الاستيطان على الأفكار الداعية إلى إحضار المزيد من المستوطنين من جميع أرجاء العالم، للتأثير على الوضع الديموغرافي لفلسطين التاريخية، وبالتالي العمل على تحقيق مشاريع القضاء على المقاومة والقضية الفلسطينية، مروراً بخط الانفصال والعزل أحادية الجانب، والعمل بسياسة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وتمثل هدف المشروع الصهيوني الذي تجسّد في قيام الكيان على جلب الملايين من المستوطنين إلى فلسطين، وهو مستمرٌ في تكريس هذه السياسة القديمة حتى الآن، والتي دعت إلى جلب أربعة ملايين مستوطن إلى الضفة الغربية والقدس حتى العام (2007م).¹

كما واعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها القمعية للوجود الفلسطيني والتي تمثلت في هدم وتدمير المنازل، مستخدمة في ذلك الطائرات والدبابات والجرافات الحديثة المتطورة، ما اضطرّ آلاف العائلات الفلسطينية لتغيير أماكن سكنها. وبالتالي، أثر ذلك على الحالة النفسية والاجتماعية التي تعيشها مثل هذه الأسر والعائلات المنكوبة وبالأخصّ منها الأطفال، ما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار المعيشي والسكني، وبالتالي، خلق حالات من التصرف والسلوك غير الطبيعي وغير المسؤول من جانب الأفراد الفلسطينيين في سبيل محاولاتهم في استرداد حقوقهم والعمل على مقاومة جميع أشكال الاحتلال.

وإذا ما نظرنا إلى تلك الإجراءات التعسفية، والوضع الاقتصادي السيء المفروض على الشعب الفلسطيني، ندرك مدى تأثير جميع هذه السياسات والممارسات على النظام السياسي الفلسطيني، إذ إنها تشكل السبب الأساسي في وضعه بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار المتمثلة بعدم قدرة الأفراد الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم الإنسانية المشروعة، وعدم قدرتهم على التعايش مع هذه الظروف الصعبة.²

¹ العيلة، حمد، مرجع سابق.

² العبد، جورج، الاقتصاد الفلسطيني- تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ص 32.

ويرى الباحث في هذا الجانب بأن جميع هذه الممارسات التي تتمثل بالحصار وهدم البيوت وحالات القتل المتعمد والأسر للعديد من أفراد الشعب الفلسطيني تضع السلطة الوطنية الفلسطينية في حالة من عدم القدرة على فرض نظام سياسي مستقل، وعلى الرغم من جميع محاولاتها لفرض أسس النظام السياسي، إلا أن مظاهر الفوضى وعدم قدرة الشعب الفلسطيني على الشعور بالراحة والطمأنينة ما زالت هي المسيطرة على الواقع الفلسطيني الحالي، والتي تحول ما بين انتشار مظاهر الاستقرار وما بين بناء دولة فلسطينية مستقلة في هذه الظروف.

2.2.4 مشاركة حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني وصراعها مع حركة فتح

نجحت الحركة الإسلامية التي نمت في الضفة الغربية وقطاع غزة في النصف الثاني من الثمانينات في التحول خلال فترة قصيرة من كونها تنظيماً صغيراً محدود التأثير إلى حركة وطنية ذات قاعدة جماهيرية كبيرة، فقد أدى فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية التي أقيمت في عام (2006 م) وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية إلى حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى كشف حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الاحتلال، وبالتالي هناك الكثير من القيود والمحددات لم تستطع الحركة الوطنية تجاوزها في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي السائدة في الأراضي الفلسطينية في هذه الفترة¹.

وقد مرّ النظام السياسي الفلسطيني في عملية إعادة بناء بهدف جعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستحدثة التي تواجهه، واحتلت حركة حماس موقعاً فعالاً في هذا الجانب، الأمر الذي يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تقضي إلى أزمة شرعية على صعيد النظام الفلسطيني السائد، إذا ما بقيت حماس تفتقر إلى رؤية واضحة ومنظور متكامل تقبل التفاوض حوله مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الآخرين، وإذا ما أصرت على الاستيلاء على مؤسسة السلطة في قطاع غزة دون مراعاة لمحدداتها وطبيعتها ووظيفتها، والتمسك بأفكارها الأساسية التي تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني وعامل توحيد و أساسي في صيانة الهوية

¹ الأزعر، محمد خالد: معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، 2006، العدد 125.

الفلسطينية الوطنية وتطويرها، والسلطة الفلسطينية بوصفها مشروعاً سياسياً قائماً، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الصراع على السيادة الوطنية المتعلقة بمؤسسات ومنظمات الدولة الفلسطينية التي تسعى جميع الأطراف على اختلافها إلى إقامتها وتمتعها بالاستقلالية والاستقرار.

ويتضح لنا هنا مدى الضرر الكبير الذي لحق بالمشروع الوطني وبمسيرة الكفاح في ظل عدم استقرار النظام، والصراع المحتدم على رئاسة السلطة، ولا توجد مؤشرات إيجابية على أن القوى الفلسطينية تسعى حقاً إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، بالرغم من شواهد تدل على النضج السياسي، والاستعداد للتكيف، والقبول بفعل الضرورة للتعدد والمشاركة من خلال مظاهر الانتخابات والديمقراطية السائدة¹.

وفي ظل ممارسات حركة حماس المتعلقة بفرض سيطرتها على قطاع غزة بالرغم من جميع الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني هناك إلا أن حركة فتح التي لم تستوعب بعد خسارتها وفقدان هيمنتها، مما يؤدي إلى استمرار الصراع القائم على أرضية استعادة النفوذ والسيطرة، ولا تقدم بديلاً فعلياً لإخراج النظام السياسي من أزمتة الحالية، كما أن التنظيمات اليسارية والقومية الأخرى لازالت تعاني من حالة تراجع غير كبير على المستوى الوطني الفلسطيني يتمثل بعدم قدرتها على دفع طرفي الصراع (حركتي فتح وحماس) إلى التفاوض والتفاهم بل تكاد تنقسم على نفسها باتجاه قطبي الجذب دون مراعاة لخصوصية الوضع الفلسطيني.

وعلى الرغم من تعدد القوى الوطنية الفلسطينية، إلا أنها ستكون ضعيفة في صياغة نظام سياسي مستقر، كما هو الحال في العديد من البلدان العربية المجاورة قومية عربية، ولعل من أهم أسباب هذا الفشل الكبير ما يلي²:

1. اعتمادها الأساسي على المساهمة في الكفاح الوطني (الكفاح المسلح من جهة، والمبادرة السياسية العقلانية من جهة أخرى).

¹ الأزرع، خالد، مرجع سابق.

² الصايغ، يزيد، *بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن*، السياسة الفلسطينية، 1997، العددان 15، 16.

2. العمل على بناء وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعي عبر شبكات الدعم والمنظمات الجماهيرية، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

3. الظروف المالية المرتبطة بالحصول على الدعم من محاور عربية ودولية مؤثرة في الشأن الفلسطيني.

ويتضح من خلال ممارسات قطبي الصراع الفلسطيني الداخلي، أن الحركتين لا تؤمنان حقاً بالتعددية الفكرية والسياسية، وسلوكهما خير دليل على ذلك، حتى فيما يتعلق بعلاقة أحدهما بالآخر، ففتح لم تعتد على وجود شريك قوي ومنافس، وإن حرصت في كل المراحل على إبراز التعدد السياسي في صيغ الائتلاف أو عند اتخاذ قرارات هامة، بل إنها ساهمت في اصطناع التعدد وخلق مظاهر الحزبية الفلسطينية، عندما كانت الضرورة بفعل الضغوطات الدولية التي تدعو إلى ممارسة الانتخابات والديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، باعتبارها أساس وجود نظام سياسي مستقل.

وفي المقابل لا تعتمد سياسة حركة حماس على تقبل الطرف الآخر في حالة موافقته على برامجها ومخططاتها السياسية فقط، فهي لا تعترف بإمكانية وجود ما يسمى بالتيار الثالث، فالساحة الفلسطينية تعرف برنامجين فقط. وعلى الرغم من أن جميع هذه الممارسات تؤدي إلى تعطيل مشروع بناء دولة وطنية حديثة تقوم على فكرة المواطنة، وهو ما يحتاج إلى إعادة توليد حركات سياسية من طراز جديد، وليست حركات جماهيرية تطرح شعارات عامة وتفترض شكلاً جديداً للهوية الفلسطينية، ولأنهما حركتان جماهيريتان تمتلكان تحديداً حصرياً للهوية وتقومان على أساسات شعبية كبيرة خلف شعارات مبهمة وعامة وليس تعبئة لصالح برامج سياسية واقتصادية معينة، فلن تقبل فكرة قيام تيار ثالث متميز وينافس على مساحة التأثير والنفوذ داخل النظام وداخل الحقل السياسي مما يعني إمكانية استمرار الوضع السياسي غير المستقر في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة زمنية طويلة.

وقد أدى الانقسام الفلسطيني الذي جرى في العام (2007م) إلى إحداث أثر كبير على القضية الفلسطينية وعلى وحدة الفلسطينيين وتحقيق تطلعاتهم وحقوقهم المشروعة في إقامة دولة

مستقلة، وذلك بسبب التوترات الكبيرة التي حدثت بعد الانتخابات التشريعية وتفاقم الصراع بين حركتي فتح وحماس، مما أدى إلى انقسام بين شطري الوطن (الضفة والقطاع)، الأمر الذي أدى إلى انقسام سياسي وأزمة وطنية.

وقد تعددت العوامل التي قادت الحركة الوطنية إلى التنازع والاختلاف؛ ومنها عدم قدرة الحركة السياسية على إيجاد الوسائل المناسبة لإنهاء الارتباك القائم في تحديد طبيعة المرحلة السياسية بعد الانتخابات والوضع الفلسطيني الجديد، وعدم الاتفاق على استراتيجية موحدة ما بين حركتي فتح وحماس من جهة والحصول على الدعم الدولي والعربي لهذه الحكومة الجديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم إشاعة روح الديمقراطية في الحياة الداخلية الحزبية وهشاشة المؤسسات الفلسطينية واعتمادها على المساعدات الخارجية فقط¹.

وتتمثل أسباب ترسيخ هذا الانقسام إلى: غياب ذهنية حركة التحرر الوطني، وسيطرة ذهنية علاقات السلطة فقط والمناصب، بالإضافة إلى ما يعانيه المجتمع الفلسطيني من تآكل الوحدة والتعاون والتركيز على استخدام النفوذ في الأجهزة السلطوية، مما جعل كثيرا من أبناء الطبقة الوسطى -ومن ضمنهم المثقفون- ينصرفون عن الفصائلية السائدة مما أدى إلى ركود في الوضع الفلسطيني الحالي².

وتتميز طبيعة البنية الفصائلية الفلسطينية على التعددية من خلال الطبقات الاجتماعية الواسعة التي تمثلها، وما تحتويه من اتجاهات سياسية وفكرية كبيرة، إلا أن هذه الظاهرة بدأت بالانحسار والتقلص، ويعود السبب في ذلك الاستقطاب الحاد بين اتجاهي السلطة (فتح وحماس)، والذين ما زالوا يمثلان التيار الوطني والتيار الديني، إلا أن الأزمة الوطنية السياسية ما زالت قائمة، الأمر الذي يزيد من هشاشة الكيانات السياسية، وعدم وجود مشروع وطني بديل قادر على تغيير الأوضاع، والعمل على قيادة وإدارة الوضع الفلسطيني الحالي.

¹ كيلي، ماجد، الأزمة الوطنية الفلسطينية تتطلب أكثر من مصالحة، 2010، موقع الجزيرة، تم الدخول بتاريخ 2017/5/9 عبر الرابط -http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-f8ca89f67002

² المرجع السابق.

ويرى الباحث في هذا الجانب أن الساحة الفلسطينية لا زالت تعاني من عدم قدرتها على إيجاد استراتيجية عمل وطني قادرة على إحداث تغيير واضح على الواقع الفلسطيني، الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر على ممارسات الاحتلال المستمرة ؛ لعدم وجود سلطة وطنية قادرة على إحداث هذا التغيير، بالإضافة إلى انعدام المكونات الأساسية للنظام السياسي الفلسطيني، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في مشروع التحرر الوطني سواء لدى القيادة أو المعارضة، وهذا ما يسعى إليه الاحتلال من خلال خلق العراقيل لإبقاء الساحة الفلسطينية تعاني من هذا الانقسام، وبالتالي استمرار الوضع على ما هو عليه، مما يؤدي إلى إبقاء مصالحها قائمة في منع الوحدة الوطنية، وممارسة جميع أشكال العنصرية ضد أفراد الشعب الفلسطيني، بحجة وجود الانقسام كما هو الحال في قطاع غزة.

ومن أجل الخروج من أزمة عدم استقرار النظام السياسي، لا بد من التأكد على أنها عملية تحتاج واقعياً إلى فترة زمنية طويلة، وتشترط إعادة توليد الإجماع أو فرضه حول هوية النظام السياسي الذي يجب أن يسود، ولا بد أن نشير هنا إلى أن هذا النظام يتراوح ما بين مجموعة من الخيارات وهي كالتالي¹:

- نظام وطني ديمقراطي (استيعاب الاتجاه الإسلامي عبر حوار يفضي إلى توافق).
- نظام إسلامي (نفي وإقصاء التيارات الأخرى، مع الإبقاء على بعض مظاهر الوحدة الوطنية).
- استمرار حالة عدم الاستقرار والتفكك وانهيار النظام بالكامل.

ويشير الباحث هنا إلى أن عملية فرض الاستقرار في النظام السياسي لا بد من العمل على وضع سياسات جديدة قادرة على تقليل الصراع القائم أولاً ما بين التيارين الفلسطينيين، وثانياً ما بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ولذلك لا بد من إعادة بناء النظام السياسي الذي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن آمال حل الصراع القائم مع الاحتلال الإسرائيلي،

¹ محسين، تيسير، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث، ورقة علمية، 2008، ص 6.

ويمكن أن تتم هذه العملية في ظل الصراع المستمر مع الاحتلال، أو أن يسبقها حل سياسي مؤقت يعمل على تنظيم الوضع الداخلي الفلسطيني كأساس لعملية سلام قادمة في الأراضي الفلسطينية.

ويرى الباحث أن هذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني، فخلالها أصبحت ملامح النظام الحزبي الفلسطيني واضحة ؛ وذلك بسبب بروز دور الفصائل المعارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومشاركتها في العملية الديمقراطية والانتخابات، على الرغم من الأبعاد السلبية التي تشكلت نتيجة هذه المشاركة على المستوى الداخلي الفلسطيني، إلا أنها ما زالت تعد مؤشرا حقيقيا على قدرة الشعب الفلسطيني ومؤسساته، على بناء نظام سياسي مستقر قادر على تحقيق طموحات أبناء الشعب الفلسطيني في الحصول على قوته المشروعة، التي تبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

الفصل الخامس

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة

الفصل الخامس

التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة

المقدمة

تناول الباحث في هذا الفصل مجموعة من القضايا التي تهتم بالتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، ومدى العلاقة بينهما، ففي البدء تم التطرق الى التحديات والعقبات التي تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين: كالعملية الانتخابية، والانقسام الفلسطيني، والتدخلات الخارجية، ومن ثم عرج الباحث للحديث عن الاستقرار السياسي في فلسطين من خلال تناول العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي كالتدخلات الخارجية، ومن ثم تناول الباحث العلاقة بين التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي من حيث التأثير والتأثر، وأخيراً تطرق الباحث إلى مستقبل التنمية الديمقراطية في فلسطين وطرق تعزيزها.

1.5 التنمية الديمقراطية في فلسطين: التحديات والعقبات

بمراعاة التركيبة القبلية والعشائرية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني الذي يتميز بكونه مجتمعاً زراعياً لفترة طويلة حتى دخول العلاقات الرأسمالية الاستهلاكية عليه، مما جعل وجود علاقة تبادلية مع الاقتصاد الاسرائيلي امراً واقعاً، الامر الذي ساهم بشكل كبير في تعمق تبعية السوق الفلسطيني لغيره وعطل مسيرة التنمية الانتاجية المعتمدة على الذات، وكان ذلك ضمن غياب واضح لسيادة القانون الفلسطيني ولفترة زمنية طويلة، حيث كانت علاقات القوة لا ترتبط بالتنافس الاجتماعي كما في الكثير من الدول المتقدمة بل تستند في الواقع الفلسطيني الى ادوات القوة والمال والحمولة بهدف حماية الافراد عوضاً عن مبدأ المواطنة، الامر الذي شكل عائقاً واضحاً امام حدوث التنمية السياسية الديمقراطية في فلسطين¹.

¹ ابو رمضان، محسن، التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله فلسطين، 2008، ص57-58.

ولا يمكن اغفال دور الانقسام الفلسطيني فهو العائق الأكبر أمام إحداث تنمية ديمقراطية حقيقية فالانقسام السياسي الفلسطيني أدى إلى النكوص والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي تحققت بفعل تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال الأعوام: (1996م) و(2005م) و(2006م).

وعلى الرغم من أن عملية التحول الديمقراطي قد أخذت في التصاعد منذ عام(1966م)، ووصلت ذروتها في انتخابات(2006م)، ثم تهاوت الديمقراطية الفلسطينية في العام(2007م)، إلا أنها شكلت انهياراً للعملية الديمقراطية الفلسطينية ؛ بسبب ما أدت إليه من أحداث في الواقع الفلسطيني، نتج عنه انقسام قطاع غزة عن الضفة الغربية في منتصف العام (2007م)، بالإضافة إلى سقوط العديد من الضحايا، وظهور مؤشرات الانهيار في الواقع الفلسطيني ومؤسساته بشكل واضح وصريح¹.

وفي هذا الجانب يرى العديد أيضاً أن التدخل الخارجي الأمريكي في العملية الديمقراطية الفلسطينية، قد كان واضحاً من خلال اشتراط الولايات المتحدة الأمريكية على الأحزاب التي تفوز في الانتخابات، أن تعترف بإسرائيل مسبقاً والسير في عملية السلام، مما وضع الكثير من المعوقات لنجاح العملية الديمقراطية الفلسطينية².

وأشار البعض إلى أن هناك تحديات كثيرة واجهت وتواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين وربما يصعب حصرها جميعاً، لكن يمكن تلخيص كما يلي³:

1. الاحتلال: عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة واستمرار خضوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي هو من أبرز تحديات التنمية الديمقراطية في الحالة الفلسطينية.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: صفحات سوداء في غياب العدالة، 2007، ص81: http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%202009-10.pdf

² التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص52

³ أبو زاهر. د نادية: مقابلة شخصية، كاتبة وباحثة فلسطينية دكتوراه نظم السياسية مقارنة، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، نابلس، بتاريخ 2017/5/20

2. العامل الخارجي (التبعية السياسية الخارجية): يمكن أن يُعزى إعاقة التنمية الديمقراطية إلى العامل الخارجي، ويقصد بالعامل الخارجي التدخلات سواء من الدول الغربية وخاصة أمريكا أو العربية بالقرار الفلسطيني.
3. التبعية الاقتصادية: ففي الحالة الفلسطينية أعاقَت التبعية الاقتصادية سواء لإسرائيل أو حتى لكثير من الدول الأخرى، التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية الديمقراطية، وأدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته بالتأثير على استقلالية القرار الفلسطيني الذي لم يستند بالأساس لسلطة الشعب الفلسطيني وإنما للتبعية الاقتصادية الخارجية.
4. الثقافة المدنية: انعدام وجود الثقافة المدنية في فلسطين هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه تنمية الديمقراطية في الحالة الفلسطينية.
5. رأس المال الاجتماعي: تراجع رأس المال الاجتماعي في فلسطين يعتبر إحدى التحديات التي واجهت تنمية الديمقراطية فيها. حيث تراجعت قيم التطوع بهدف الصالح العام للمجتمع الفلسطيني كما كان أيام الانتفاضة الأولى، وتراجعت التعاون المجتمعي بهدف الصالح العام للمجتمع الفلسطيني، واقتصرت التعاون الخاص داخل فئات معينة، داخل أحزاب معينة، لصالح ذلك الحزب أو تلك الفئة الخاصة.
6. الإعلام: يعد الإعلام من أبرز التحديات التي تواجه تنمية الديمقراطية في فلسطين الإعلام الموجه، فأول خطوة على تحقيق تنمية الديمقراطية تكون من خلال تشجيع إنشاء إعلام مستقل غير حزبي.
7. استقلال القضاء: يعتبر عدم استقلال القضاء في فلسطين أو حتى هيمنة السلطة التنفيذية عليه، وعدم العمل بكثير من القرارات التي يتخذها من أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في فلسطين.

في حين يرى آخرون¹ أن هناك تحديات أخرى تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين يمكن تلخيصها بالأمور التالية:

1. ضعف الثقافة السياسية بموضوع الديمقراطية، وعلاقة الفرد بالنظام السياسي والدولة.
2. البنية القبلية للمجتمع الفلسطيني التي تضعف دور الفرد وحرية.
3. الانقسام السياسي الذي أدى إلى إعدام العملية الديمقراطية.
4. تأثير الدول الإقليمية على السياسة الفلسطينية.

ويشير بعض الباحثين أن هناك تحديان أساسيان يواجهان التنمية الديمقراطية في فلسطين هما: تحدي السيطرة والهيمنة والاستلاب الوطني والقومي واحتجاز التنمية الحرة، والمتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته من جهة، وتحدي التوحيد والاندماج الوطني، والمتمثل بوجود الانقسام وتأثيراته على العلاقات الوطنية والنظام السياسي والمشاركة السياسية، ويرتبط مع التحديين السابقين تحد آخر يتعلق بالقدرة على تطوير مفهوم وطني مشترك للتنمية الديمقراطية يوائم ما بين متطلبات التنمية الشاملة، ومواجهة التحديات الماثلة².

ويعتبر غياب السيادة الفعلية على الأرض وغياب المؤسسات الديمقراطية وبعض العوامل الداخلية المتمثلة في الفقر والبطالة وضعف الاقتصاد الفلسطيني، وضعف المنظومة الفكرية والثقافة الديمقراطية من أهم التحديات أمام التنمية الديمقراطية.

ولا يمكن أن نتحدث عن التحديات الموضوعية للتنمية الديمقراطية في فلسطين بمعزل عن محيطها العربي، فالعقد الاجتماعي غير متفق عليه وغير واضح بالإضافة إلى أن الشراكة

¹ صلاحات. د نظام، مقابلة شخصية: عميد كلية القانون في جامعة الاستقلال اريحا كاتب وباحث في مجال العلوم

السياسية، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/5/22

² جراد. د نايف، مقابلة شخصية: كاتب وباحث يعمل في المجلس الوطني الفلسطيني و استاذ العلوم السياسية في عدة جامعات ورئيس جامعة الاستقلال سابقاً، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين

المحتلة، بتاريخ 2017/6/5

السياسية لم تعد في ثقافة المواطن العربي، وبالأحرى لدى النخب السياسية، فنلاحظ في فلسطين أن تعطيل القانون وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية من أهم التحديات، فلا بد من الفصل التام بين السلطات، وإدماج شرائح المجتمع المختلفة في التوظيف والحكم.

فالواقع السياسي الفلسطيني يمثل تفاعلاً واضحاً ما بين العديد من الأحزاب السياسية والأطراف التي تحاول فرض سيطرتها عليه، ويمكننا ملاحظة الخلل الأساسي في هذا النظام من خلال عدم قدرة هذه الأطراف على التعامل بعقلانية مع نتائج العملية الديمقراطية التي نتجت عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية الفلسطينية، وهذا ما يوضح الخلل في أسس ممارسة الديمقراطية ومحاولة فرض السيطرة على أرض الواقع بعيداً عن نتائج العملية الديمقراطية لأسباب وضغوط خارجية وداخلية¹.

وبعد تطور الوضع السياسي الفلسطيني الراهن، أصبحت عملية الإصلاح من أكثر القضايا المهمة على الصعيد الوطني الداخلي، ولذلك يجب ترسيخ أسس العملية الديمقراطية من خلال توافر ركائز الديمقراطية من انتخابات، وبناء مؤسسات المجتمع المدني لدعم الاستقرار السياسي وتثبيت أركانه، إلا أن النموذج الفلسطيني يفتقر إلى هذه العناصر المهمة والتي تتعارض مع العوامل الخارجية التي تفرض واقعاً إلزامياً على الشعب الفلسطيني.

ولضمان نجاح العملية الديمقراطية لا بد من ضمان قيامها على بناء معرفي وعلمي واضح، وذلك لأن ممارسة هذه العملية، تتطلب التفكير العلمي القائم على العقلانية، فالديمقراطية التي لا تمارس على أساس عقلاني تبقى مزيفة ومشوهة، أما ممارسة الديمقراطية بقواعدها الصحيحة: يعني تحقيق العدالة والمساواة والاستقرار السياسي، لأنها تضمن الوصول إلى كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولا يمكن إغفال الانجازات لممارسة الديمقراطية خاصة في مجال حقوق الإنسان والتقليل من مصادر العنف، وذلك في المؤسسات والهيئات العاملة في هذا المجال، ولكن على

¹ الحلولي، منذر، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، 2009. ص146.

مجال المشاركة السياسية لم تصل الممارسة إلى مستواها المطلوب ؛ بسبب غياب المشاركة السياسية الصحيحة وعدم القدرة على تداول السلطة بين النخب الحاكمة (1).

وتتبع المشكلة الأساسية من عدم اعتماد الديمقراطية تراثاً أو تقليداً ضمن ثقافتنا، بل بقيت الديمقراطية مرتبطة بمواقف أو شخصيات معينة فرضت آرائها وخطتها على المجتمع، وهذا يعود إلى طبيعة بناء أفراد المجتمع القائمة على إقصاء الآخر لمجرد أفكاره ومعتقداته، وتمثل هذه الحالة جزءاً واضحاً من مظاهر الخلل الفكري السائد في العلاقات الإنسانية، مما ينعكس سلباً على جميع العلاقات والممارسات في المجتمع (2).

ولضمان إحداث التنمية الديمقراطي لا بد من الاهتمام بالإصلاح السياسي لإبراز أهمية الحياة الديمقراطية بشكل صحيح، ويمكن ذلك من خلال الارتقاء بالعلاقات التي تربط الأفراد مع بعضهم البعض، وقيام أفراد المجتمع بدور المنفذ للسلطة التنفيذية القادرة على فرض الأسس الصحيحة داخل الدولة، مما يضمن التقليل من الصراعات القائمة بينهم، واهتمامهم بتأسيس نظام سياسي قائم على الديمقراطية لعرض أفكارهم واحتياجاتهم (3).

إن أي عملية تنمية يواجهها معيقان أساسيان، هما: الاحتلال، والفساد، فالفساد والاحتلال تم فرضهم على المجتمع الفلسطيني، وتحديات التنمية نشأت بقوة بسبب هذين العاملين الأساسيين (4).

ويفتقر المجتمع الفلسطيني إلى وجود نظام سياسي فعال، فالمجتمع الفلسطيني غير قادر على تأسيس نظام قائم على الديمقراطية لمجموعة من الأسباب ومنها (5):

¹ الكواري، علي خليفة، مفهوم الديمقراطية المعاصرة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل 19، ط1، بيروت، 2000، ص 29.

² الحلولي، مرجع سابق، ص 148.

³ قمر، حنان، إشكالية الديمقراطية في فلسطين، عبر الرابطة <http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hana>.

⁴ جمعة. أ فادي، مقابلة شخصية: كاتب وباحث ماجستير تخطيط وتنمية سياسية يعمل محاضر في العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ

2017/6/1

⁵ الحلولي، مرجع سابق، ص 150 - 151.

1. خصوصية التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب العوامل المرتبطة بالأسرة والعشيرة وعملية التحول الاقتصادي.

2. تغليف الأعمال الخاصة بمؤسسات القطاع المدني بأهداف سياسية تابعة لأحزاب ومنظمات تسعى لفرض سياستها وأفكارها داخل المجتمع الفلسطيني.

3. سيادة سياسة المقاومة مع تراجع قدرة السلطة ومؤسساتها على إنجاز طموحات الأفراد، مما أفقد الثقافة السياسية دورها كمحرك أساسي في التحول الديمقراطي.

ويرى الباحث أن أبرز التحديات التي تواجه التنمية الديمقراطية في فلسطين تكمن في تأصل الثقافة التحزبية والفصائلية، وترسخها في الذهنية الفلسطينية، فهذه الثقافة تقف عائقاً في وجه تنامي الثقافة الديمقراطية، بما تحمله من قيم التعددية والاحترام وقبول الآخر بعيداً عن إقصاء الآخر واستبعاده، وحيث أن الثقافة الديمقراطية تقوم في الأساس على تعزيز الهوية الوطنية كهوية أساسية جامعة، يتنافس تحتها اللاعبون السياسيون في مناخ ديمقراطي صحي، فإن الثقافة التحزبية أو الفصائلية تقوم -وعلى العكس من ذلك- بتعزيز الهويات الفرعية الأخرى على حساب الهوية الوطنية الجامعة، بحيث يصبح الانتماء والولاء للحزب والفصيل مقدماً على الانتماء والولاء للوطن، وتُصبح مصلحة الحزب والفصيل مقدمة على مصلحة الوطن، وإن الانقسام الفلسطيني الذي ما زال سائداً على الساحة الفلسطينية منذ أعوام -وفشل كل محاولات المصالحة - هو أكبر دليل على مدى ترسخ هذه الثقافة في الذهنية الفلسطينية.

ويؤكد الباحث هنا، أن عملية التحول الديمقراطي لا تتحقق إلا نتيجة تكثيف الاهتمام السياسي بعد أن تتحول اللامبالاة إلى عزم وإصرار، حيث يشير انخفاض مستوى المشاركة إلى وجود أخطاء في النظام القائم وفي كيفية إدارة النظام الحاكم، وهذه الأخطاء نتيجة وجود العديد من المعوقات التي يجب دراستها والتغلب عليها، وذلك بهدف التأكد من أن الحياة الديمقراطية سوف ينتج عنها ترسيخ لمبادئ المشاركة السياسية الهادفة.

2.5 العوامل المؤثرة على التنمية الديمقراطية في فلسطين

1.2.5 العملية الانتخابية

أدت نتائج الانتخابات الفلسطينية إلى وجود أزمة لدى الحكومة، من خلال عدم قدرتها على القيام بواجباتها، نتيجة مقاطعة العديد من الأطراف لهذه الحكومة التي تشكلت نتيجة الانتخابات التي أجريت، وكانت العقبة الأكبر في ذلك الوقت، عدم قدرتها على إعطاء الموظفين رواتبهم، الأمر الذي نشأ نتيجة رفض تبادل السلطة رسمياً وإعاقة تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، والذي نشأ عنه تشكيل قوة أمنية باسم القوة التنفيذية لطرفي الصراع الذي نشأ ما بين حركتي فتح وحماس مما أدى إلى حالة من التوتر وصلت إلى الصدام المسلح¹.

فهناك من يرى أن انتخابات عام (2006 م) لم تسهم بإحداث أي من مظاهر التنمية والديمقراطية، بقدر ما كانت انعكاساً لواقع هش وانقسام في الأجناس والرؤية، وهيمنة الأيديولوجيا و الولاءات للحزب على حساب الوطن².

ويرى الباحث هنا ضرورة التوعية بأهمية المشاركة السياسية، بالاعتماد على تنمية الممارسات الخاصة بالديمقراطية بين الأفراد، باعتبارها جزء من ثقافة المقاومة، وهذا يقدم دعماً إضافياً لتشجيع الأفراد على اعتمادها، وخاصة بعد فقدان الثقة بالكثير من الأساليب للوصول إلى الأهداف المنشودة وتحقيق طموحات الأفراد.

فالنظام السياسي الفلسطيني يعاني من العديد من المشاكل والتحديات التي تقف عائقاً أمام أحداث التنمية المطلوبة في هذا المجال، ولعل تأثير ذلك يشمل عدم تحقيق مستوى الديمقراطية المطلوبة لضمان الوصول إلى المشاركة السياسية الفعالة، ويعود ذلك إلى مجموعة من المسببات ولعل أبرزها: التبعية التي تعتبر من أهم قضايا الفساد السياسي التي يتطرق لها الباحثين في هذا المجال، ذلك لأن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من حالات تبعية في كافة المجالات أيضاً بما

¹ حواتمه، نايف، المستجدات السياسية، 2007، موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=105151>.

² صلاحات. د نظام، مقابلة شخصية، مرجع سابق

فيها التبعية الاقتصادية والمادية والأمنية، الأمر الذي من شأنه أن يفرض على الواقع الفلسطيني خلخلة في الاستقرار السياسي، وعدم القدرة على الاستقلال بقراراتها السياسية وإيجاد موقف سياسي خاص بها بعيداً عن التدخلات الخارجية⁽¹⁾.

فلقد كان من المتوقع أن تؤدي انتخابات عام (2006 م) إلى شراكة وطنية حقيقية من خلال اندماج حركة حماس في اللعبة الديمقراطية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والشراكة في بناء النظام السياسي والكفاح الوطني المشترك؛ لاستكمال مهام التحرر الوطني والاستقلال والسيادة، لكن وللأسف خرجت حماس عن اللعبة الديمقراطية بعد أن حملت الانتخابات تغييراً في دورها من معارضة إلى قوة حاكمة، وكشفت عن جوهر مشروعاتها الاجتماعية والبنائي الوطني غير الديمقراطي، وبديل للوحدة جرى تكريس ثنائية حزبية متنافرة وإحداث استقطاب حاد في النظام السياسي وتنازع على الصلاحيات أدى إلى صراع على السلطة واللجوء للعنف والانقلاب العسكري، مما أدى إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني، والتأثر سلباً على وحدة إقليم دولة فلسطين وعلى تحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وفسح في المجال لمزيد من التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني، وحقق للاحتلال الإسرائيلي ما لم يكن يحلم به من فصل لغزة والضفة الغربية، بل وسمح بحصار مشدد لغزة والاستفراد بالضفة من قبل الاحتلال².

كل ذلك أدى إلى التأثير سلباً على التنمية الديمقراطية في فلسطين، وأوجد نمطين من البناء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم أية ملاحظات على البناء في الضفة الغربية ظلت التنمية الديمقراطية ماثلة وجرى القيام بعملية إصلاح ديمقراطي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بينما أقيم نظام عسكري في غزة ابتعد كثيراً عن التنمية الديمقراطية من خلال عدم احترام التعددية وتكريس العنف والهيمنة في ممارسة السلطة، والحد من الحريات العامة

¹ المصري، غسان، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية في فلسطين، مركز كنعان للأعلام والدراسات، نابلس فلسطين،

عبر الرابط الإلكتروني <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>.

² جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

والشخصية وتضييق فرص المشاركة السياسية وتقييد عمل المجتمع المدني، ومن تبعات كل ذلك مخاطر وتهديدات كبيرة طالت وحدة المجتمع و الكيان الوطني ووحدة التمثيل الوطني.

ومن هنا تظهر قضية تبعية النظام السياسي الفلسطيني، وبالتحديد بعد فترة الانتخابات في العام (2006م)، فكلما كان دور النظام وقدرته عالية كلما قلت تبعيته لغيره من الأنظمة واعتماده على موارد وقدراته الداخلية بشكل أكبر من المساعدات والمنح المقدمة له، ويعاني النظام السياسي الفلسطيني من توفر الكفاءة والقدرة في هذا المجال لأسباب سياسية تتعلق بتدخلات الدول الأجنبية في الواقع الفلسطيني، أو أخرى داخلية، مثل حالة الانقسام الفلسطيني وغياب سيادة القانون بشكل صحيح، والذي ينعكس على بقاء النظام معتمد على المساعدات والمنح الخارجية وهو أحد أشكال التبعية التي تقلل من مستوى التنمية الديمقراطية وتؤثر على واقع المشاركة السياسية⁽¹⁾.

إن ما نتج عن انتخابات عام (2006 م) مرتبط بما سبق هذه الانتخابات وما تبعها من أحداث صعبة عصفت بفلسطين وقضيتها العادلة، فحماس التي رفعت شعار الإصلاح والتغيير منذ بداية الحملة الانتخابية تجاوزت الشق الأول منه وركزت على الشق الثاني؛ وجل ما ركزت عليه هو تغيير الواقع الفلسطيني عبر محاولة السيطرة على مفاصل السلطة بمؤسساتها، وفي نفس الوقت رفض البعض فكرة سيطرة حماس على مفاصل السلطة، مما أوصلنا إلى أحداث غزة والتي ما زلنا نعاني من تأثيراتها، وكل ما سبق يدل على فشل عملية التنمية الديمقراطية في فلسطين².

وتعكس جميع هذه الظروف المحيطة بالواقع الفلسطيني حالة من عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني، القائمة على مدى التدخلات الخارجية والشروط التي تفرضها الدول الأجنبية، بالإضافة إلى الواقع الداخلي القائم على القوى السياسية والاجتماعية وعلاقاتها بالسلطة السياسية،

¹ العيسوي، ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 1989، عبر الرابط الالكتروني <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>

² رواجبة. أ ماجد، مقابلة شخصية، مرجع سابق

من خلال فقدانها للثقة بمثل هذه الانظمة التابعة بقراراتها وخططها لتأثير القوى الخارجية عليها، مما يؤدي إلى المساس بشرعية وقوة سلطة النظام السياسي الفلسطيني، وإضعافه وصولاً إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها (1).

ويرى البعض² أن نتائج انتخابات (2006 م) أدت إلى تدمير الديمقراطية في فلسطين، وليس إلى نجاح تنمية الديمقراطية، وذلك لأن هناك مرحلة هامة قبل أن يتم تعزيز الديمقراطية وتمييزها، وهي مرحلة التعود على الديمقراطية وفقاً لروستو ونظريته، وإلا حصل انعكاس وارتداد عن المراحل الأخرى التي تم تحقيقها، وهو تماماً ما حصل بالنسبة لتبعات نتائج انتخابات (2006م)، حصل ارتداد عن المراحل السابقة التي تم تحقيقها في سبيل الوصول إلى الديمقراطية، ولأنه لم يتم التعود عليها، حصل ارتداد عنها وتراجعت الديمقراطية في فلسطين وفق مؤشرات مقياس الديمقراطية الفلسطينية والعربية والعالمية.

وساهمت التناقضات والانقسامات التي حدثت بين القوى السياسية الفلسطينية إلى تعزيز الفجوة في المجتمع الفلسطيني، وعدم وجود هدف واحد تجتمع عليه جميع الأطراف وتسعى إلى تحقيقه، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى قلة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وتركيزهم على المصالح الحزبية والفردية بشكل مباشر بعيداً عن الأهداف الفلسطينية العامة، الأمر الذي أدى إلى عدم وضع خطط استراتيجية مناسبة لتعزيز المشاركة السياسية والاستفادة من الأخطاء التي حدثت بعد هذه الانتخابات، إضافة لعدم قدرتها على إدارة السلطة والنظام السياسي بشكل سليم من أجل الوصول إلى مجتمع فلسطيني ديمقراطي.

في هذا الجانب يرى الباحث أن انتخابات (2006 م) كانت تجربة ديمقراطية فريدة من حيث الأداء والحصول على النتائج، وأن التجربة الديمقراطية الأولى والتي لم تتجح لعدة أسباب لسنا بصدد ذكرها، أوضحت لنا أن التنمية الديمقراطية لها أسس وقواعد عديدة لم نستطع تثبيتها

¹ البرغوثي، د. اياد، الفساد في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2001، ص 21، عبر الرابط الإلكتروني

<http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>

² أبو زاهر. د نادية، مقابلة شخصية، مرجع سابق

لكي ننطلق إلى رحاب التنمية الديمقراطية، ولو نجحت هذه لكانت فلسطين النموذج العربي الوحيد الذي يؤمن بالشراكة والمشاركة، ولكن ما حصل بعد النتائج من الإشكاليات الأساسية التي تواجه الدول النامية في تبني أو تطبيق نماذج أوروبية وأجنبية مباشرة دون الخوض في تفصيلها وصقلها وإعادة بناءها بما يتناسب مع الواقع، وعند الحديث عن الانتخابات في العام (2006 م) يتضح أن نتائجها أدت إلى جوانب كارثية في المجتمع الفلسطيني، وإعاقة التنمية الديمقراطية، فتبعاتها -وما أفرزته من انقسام وتهديد للسلم والأمن الأهلي الفلسطيني- زعزعت ثقة المواطن الفلسطيني بأهمية صناديق الاقتراع، وبمدى استعداد كافة الأطراف لتقبل ما تُقضي إليه من نتائج.

هذا وقد كان طموح الكثيرين من فئات الشعب الفلسطيني بان تؤدي الانتخابات التشريعية في العام (2006 م) إلى نقلة نوعية في التنمية الديمقراطية في فلسطين، وأفرزت نتائج تلك الانتخابات فوز معارضي عملية التسوية (قائمة حركة حماس) بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ليشكل بذلك زلزالا سياسيا كبيرا، فقد شكلت تلك الانتخابات نقطة تحول هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني نظرا لانعكاسها على النظام السياسي الفلسطيني والعملية الديمقراطية في فلسطين، ولكن التبعات التي تلت تلك الانتخابات، من صراع النفوذ بين الحكومة (حماس) والرئاسة (فتح)، ألقى بظلال قائمة على العملية الديمقراطية التي جرت، مما انعكس سلبا على الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية و إلى ازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية¹.

2.2.5 الانقسام الفلسطيني الداخلي وتأثيره على العملية الديمقراطية في فلسطين:

يشكل الاستقرار السياسي المبدأ الأساسي لوجود تنمية ديمقراطية فعالة، وبسبب الظروف السياسية التي نتجت في المجتمع الفلسطيني نتيجة الانتخابات الفلسطينية في عام (2006 م) نتج مشهد سياسي فلسطيني قائم على ضعف الثقة بين المواطن والأحزاب

¹ محسن، تيسير: أزمة النظام السياسي الفلسطيني: موقع التيار الثالث، في التيار الثالث في السياق الفلسطيني، حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، حزيران 2007، ص 24.

المتصارعة، ونشأت حالة من التوتر التي كان سببها حرص جميع الاطراف على الهيمنة على الساحة الفلسطينية وعدم قدرة الأحزاب الفلسطينية على تحقيق الوحدة الوطنية التي كان يتطلع إليها جميع المواطنين الفلسطينيين.

وفي ظل الظروف التي نشأ معها انقسام القوى الفلسطينية وتصارعها على المستوى السياسي والوطني، فشلت العديد من وساطات التهدئة وبقيت أجواء التوتر سائدة، ونتج عنه سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ووجود حكومتين فلسطينيتين تعملان على فرض سياستهما على الاراضي الفلسطينية، وبالتالي تحول هذا الصراع من انقسام جغرافي إلى انقسام سياسي، يفرض على أبناء الشعب واقعاً جديداً خالياً من الطموحات والأهداف.

وقد أظهرت الأحداث السابقة أن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة مشاركة سياسية واضحة، وتمثلت هذه الأزمة بأن الحزب الحاكم لم يسلم السلطة فعلياً، وحاول التمسك بها على الرغم من عدم قدرته على ممارسة الحكم، وتنفيذ البرنامج الحكومي بسبب الضغوطات والممارسات الخارجية والداخلية، مما أدى إلى تطور الأوضاع سلباً في الواقع الفلسطيني¹.

ويرى الباحث هنا أن الانقسام الذي حصل ساهم في إعاقة التحول الديمقراطي الفلسطيني، وتكريس الحكم السلطوي وتجاهل المجتمع ومؤسساته، وبذلك شكلت جميع الخلافات التي حدثت سبباً أساسياً يدفع الأفراد إلى تغيير معتقداتهم نحو أهمية المشاركة السياسية والتنمية الديمقراطية، حيث أصبحت التعددية السياسية من وجهة نظر الكثير من الأفراد مظهراً شكلياً ليس أكثر وذلك؛ لأنها غير قادرة على تحقيق المشاركة في صنع القرار السياسي والتي احتكرت بين طرفي الصراع فقط، وبذلك تم تهيش دور بقيه الأحزاب السياسية من خلال عدم قدرتها على إيجاد حلول مشتركة بين جميع الاطراف.

وقد عمل الإنقسام على التأثير في المشاركة على الساحة الفلسطينية، مما أضعف عملية التحول الديمقراطي؛ نتيجة عدم ثقة المواطنين في تلك القوى والأحزاب التي لا تستطيع أن

¹ الجاغوب، منير، مقال بعنوان: انقلاب غزة الدموي الاسباب والتداعيات، جريدة الصباح، بتاريخ 2007/6/18.

تتفق على المصالح الوطنية المشتركة، للوصول إلى نظام فلسطيني قائم على الديمقراطية والتعددية السياسية¹.

وتعدت آثار الانقسام السياسي الفلسطيني المصالح الفلسطينية لتصل إلى الأوساط العالمية أيضاً، حيث قامت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بمقاطعة التعامل مع اللجان الفلسطينية بسبب هذه الأوضاع غير المستقرة على المستوى السياسي، وبالتالي خسارتها لمساندة هذه الهيئات لها على الصعيد الدولي والإقليمي، مما ساهم بشكل واضح في تراجع المكتسبات الديمقراطية في ظل وجود أزمة مؤسسية وشرعية لتلك اللجان والمؤسسات، وتشكل الأزمة المؤسسية تمثيل واضح لفشل العملية الديمقراطية الفلسطينية التي تستند على أسس قانونية؛ وذلك لأن غياب وجود أطر قانونية داعمة لها، يعمل على التشكيك في مصداقيتها ومصالحها الوطنية، حيث يعكس الواقع الحالي استمرارية الصراع القائم وبالتالي استمرارية عدم قدرة المؤسسات والجهات الفلسطينية على انجاز الديمقراطية بالمفهوم العصري القائم على المشاركة السياسية التي تكفلها مبادئ الديمقراطية².

وفي هذا الجانب يرى الباحث أن أثر الإنقسام الفلسطيني على التنمية الديمقراطية، كان واضحاً من خلال آراء الكثير من الأفراد حول أهمية المشاركة السياسية، التي أدت إلى خلق هذا الواقع الفلسطيني، على الرغم من تفاؤل العديد منهم قبل حصوله بضرورة المشاركة السياسية وصنع القرار الفلسطيني وتغيير السلطة، الأمر الذي عكس حالة من الإحباط والقلق الدائمين في الأوساط الفلسطينية الشعبية والمؤسسية.

3.2.5 تأثير استقلالية القرار الفلسطيني على التنمية الديمقراطية في فلسطين

تشكل استقلالية القرار السياسي عنصراً أساسياً لضمان تحقيق التنمية السياسية، وذلك لأن وجود نظام سياسي ديمقراطي مكتمل يظهر من خلال القرارات المصيرية التي تنشأ عنه،

¹ ابو رمضان، محسن، مقال بعنوان: ست سنوات على الانقسام: المخاطر والتحديات، 2003، موقع سما الاخبارية، الموقع الالكتروني <http://samanews.ps>.

² هلال، ماجد، أي دور للمجلس التشريعي الفلسطيني في ملف المصالحة الوطنية، موقع دنيا الرأي، بتاريخ 2013/9/25، الموقع الالكتروني <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/09/25/306984.html>.

والتي تهدف بشكل أساسي لتحقيق رؤية وأهداف المجتمع الفلسطيني وافراده، ويعكس الواقع الفلسطيني تدخل العديد من الأطراف في القرارات الفلسطينية مما يساهم بشكل ملحوظ في التأثير على مدى التطور الديمقراطي والمؤسساتي الفلسطيني¹.

وقد أشار البعض² الى أن امتلاك قرار فلسطيني مستقل يعني تنمية وطنية دون وجود اشتراطات مجحفة ودون قيود تكبل مشاريع التنمية والبناء وحرية في اختيار طريق التطور بحرية وبما يلئم الخصوصية الفلسطينية، مما يعني إبعاد التأثيرات السلبية على التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي التي يمثلها تحدي الاحتلال والانقسام والتدخلات الخارجية التي تفرض نفسها على الواقع الفلسطيني.

فاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني تعمل على توحيد بوصلة الأحزاب والقوى السياسية على الساحة الفلسطينية، وبالتالي تصبح الممارسة الديمقراطية عملية طبيعية، وتصبح المناصب تكليفا وليس تشريفا.

ويرى العديد من الباحثين أن الواقع الفلسطيني يحدد طريق المستقبل للمشاركة السياسية وذلك لأن الواقع على الرغم من نتائجه الصعبة وما ترتب على الانتخابات إلا أنها قد كسرت حاجز الخوف لدى الكثيرين، فبالرغم من العوائق الكبيرة التي تمت ممارستها والضغوطات، إلا أن الانتخابات أنتجت مشاركة جماهيرية كبيرة في تحديد مصيرها، وتشكيل نظامها السياسي بعيدا عن التدخلات الخارجية والعمل على استقلالية القرار الفلسطيني، وقد رسخت أيضا مبدأ الديمقراطية من خلال وجود معارضة، حيث لا يوجد نظام ديمقراطي دون وجود قوى معارضة مناضلة، تسعى لتحقيق أسس الديمقراطية من خلال أنشطتها ومبادئها وهذا ما تم في الواقع الفلسطيني³.

¹ قسيس، رفعت، دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، موقع جريدة حق العودة، بتاريخ 5 تشرين الاول 2016، الموقع الالكتروني <http://www.badil.org>.

² جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

³ البرغوثي، د. مصطفى، مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، الامين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، وقائع المؤتمر السنوي معهد مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005. ص29.

فاستقلالية القرار الفلسطيني تؤثر بشكل إيجابي في التنمية الديمقراطية في فلسطين، ويمكن من خلالها الوصول إلى مرحلة التعود على الديمقراطية قبل أن نصل لمرحلة تعزيز الديمقراطية وتتميتها، لكن انعدام استقلالية القرار الفلسطيني أدى إلى ارتداد عن المراحل التي حققتها فلسطين والتي كان يؤمل منها أن تصل لمرحلة التعود على الديمقراطية ومن ثم تعزيز الديمقراطية وتتميتها لكن وللأسف حصل ارتداد وتراجع عن الديمقراطية، ومرحلة تعزيز الديمقراطية وتتميتها هي آخر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي أو الانتقال الديمقراطي، فالوصول لهذه المرحلة لا يزال بعيد جداً، وساهم عدم استقلالية القرار الفلسطيني في توسيع المسافة عن هذه المرحلة¹.

ويرى الباحث أنه كلما كان القرار مستقلاً ونابعاً من صلب الإرادة الفلسطينية الذاتية وبعيداً عن الاشتراطات الدولية والتدخلات الإقليمية، أدى ذلك إلى الترقى في مدارج الوصول إلى التنمية الديمقراطية الحقّة، فقام أي تنمية ديمقراطية حقيقية يُمكن أن تتحقّق في فلسطين لا يخرج عن أمرين؛ وعي مواطني وشعبي بأهمية وجود الديمقراطية، فاستقلالية القرار الفلسطيني يؤثر بدرجة كبيرة على التنمية الديمقراطية بحيث يمنع أي تدخلات خارجية بخصوص القوى المحلية والأحزاب المشاركة في العملية الديمقراطية ويساعد في توفر إرادة فلسطينية تتغلب على كل شيء.

3.5 الاستقرار السياسي في فلسطين

1.3.5 العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في فلسطين

1.1.3.5 التدخلات الخارجية

شكلت التدخلات الدولية في الشأن الفلسطيني الداخلي، والتي ظهرت بشكل واضح خلال الانتخابات الفلسطينية، أثراً كبيراً وواضحاً على مستوى المشاركة السياسية ومبدأ الديمقراطية، حيث تعرضت الحكومة وبعد الإعلان عن فوزها بالانتخابات بحرب سياسية وإعلامية ومالية

¹ أبو زاهر. د نادية، مقابلة شخصية، مرجع سابق

واقتصادية كبيرة، وذلك من خلال موقف اللجنة الرباعية الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة مقاطعة الحكومة التي كانت مكونة من أعضاء حركة حماس، حيث وضعت شرط الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة كمطلب أساسي قبل التعامل معها، وعند رفض الحكومة لهذه الشروط قامت إسرائيل بحجز أموال المقاصة التي تجنيها وفق اتفاقية باريس الاقتصادية والتي وصلت قيمتها حوالي (700) مليون دولار أي ما يعادل (50) مليون دولار شهرياً، مما أدى إلى وضع الحكومة في مأزق واضح لعدم قدرتها على القيام بمسؤولياتها¹.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية قامت بالاعتماد على اتفاق دولي وقع بين طرفي الصراع، وتضمن هذا الاتفاق عدة اشتراطات منها الاعتراف بالآخر، هذا ما رفضته بعض القوى والأحزاب السياسية في فلسطين، وعملت بكل جهدها على تعرية هذا الاتفاق وإفشاله منذ البداية، وبالتالي فمن الطبيعي أن تعمل إسرائيل على إملاء شروطها على الطرف الأضعف فلسطين، ولكن ما تعانيه الجبهة الداخلية من ضعف وتمزق زاد من ضعف الموقف الفلسطيني الرفض والمدافع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، مما فتح الباب واسعاً للتدخل الخارجي، والضغط لزعزعة الاستقرار الوطني الفلسطيني؛ وذلك خدمة لمصالح المحتل².

ويعود السبب في معاناه النظام السياسي الفلسطيني من التبعية إلى العجز الكبير في مواردها وقدراتها وإمكانياتها، وذلك لأن تكوين النظام الفلسطيني لم يمر بمراحل وخطوات مخطط لها ضمن أهداف محددة، وإنما كان نتيجة القرارات والإجراءات الدولية التي حددت شكل الدولة والإطار السياسي الخاص بمؤسساتها، وبالتالي تعتبر من الكيانات ذات الاقتصاديات الناشئة فإن ذلك يفرض عليها حالة الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية بسبب الظروف السياسية والمادية مما جعل النظام السياسي الفلسطيني يعتمد على المساعدات الخارجية في سد احتياجاته وبالتالي تبعيته لتلك الجهات المانحة له.

¹ أبو رمضان، محسن، التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم، مرجع سابق، ص 105.

² رواجبة. أ. ماجد، مقابلة شخصية، مرجع سابق

ومن الآثار السلبية أيضا خضوع عملية التخطيط والتنمية التي قادتها السلطة الوطنية ومؤسساتها، وفي كثير من الأحيان إلى أجندة خارجية تفرض عليها الخطط والممارسات، وإلى الحاجة الدائمة للانسجام مع أولويات وتصورات الجهات المانحة والتي تسيطر عليها اعتبارات وهواجس سياسية مرتبطة باتفاقيات أو سلو أكثر من تلك الاعتبارات المرتبطة بالبيئة الفلسطينية الداخلية واحتياجات أفرادها.

فالتدخلات الإقليمية في الشأن الفلسطيني الداخلي دورا سلبيا على الاستقرار السياسي الفلسطيني، فبروز الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية ساهم في ازدياد حدة التدخلات الإقليمية في السياسة الفلسطينية، لتزداد الهوة بين طرفي النظام السياسي الفلسطيني (حماس وفتح) لتنعكس بشكل كبير على الداخل الفلسطيني وازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية¹.

فالساحة الفلسطينية عانت تاريخيا من التأثيرات السلبية للتدخلات الإقليمية فيها، والتي استهدفت السيطرة على الشعب الفلسطيني أو احتوائه أو مصادرة قراره الوطني المستقل أو دفعه باتجاه الانحياز والانضواء تحت المحاور والاستقطاعات الموجودة، أو تكبيل عمله السياسي وكفاحه الوطني في إطار سقف الموقف الرسمي للنظام السياسي العربي، أو الأنظمة والمحاور السياسية القائمة أو استخدام القضية الفلسطينية للمزاودات وكسب الرأي العام الشعبي الداخلي فيها أو للضغط على القوى الدولية والإقليمية. وقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بعد خوض معارك شرسة مع القوى الإقليمية أن تكرر استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وأن تحافظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية والإجماع الوطني على البرنامج الوطني: برنامج حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس².

واستمرت التدخلات الخارجية بشكل واضح واستغلت بعض المحاور الإقليمية الانقسام الفلسطيني لتزيد من تخيلاتها في الشأن الفلسطيني، وسمحت مواقف وسياسات وانحيازات بعض القوى الفلسطينية للقوى والمحاور الخارجية أن تمعن في تدخلها وخاصة في الآونة الأخيرة.

¹ محسن، تيسير: أزمة النظام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص24

² جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

وفي كل الأحوال، وإذا ما وضعنا مسألة العقيدة في حجمها الحقيقي، فإن سلوك القوى والمحاور المختلفة تجاه الشعب الفلسطيني وقواه السياسية محكوم بمصالحها كأنظمة سياسية أو قوى، وهو يستهدف بسط النفوذ واستخدام القضية الفلسطينية في صراعها مع المحاور والقوى الأخرى الإقليمية والدولية، وللأسف فإن هذه التدخلات تكرر الانقسام وتضعف الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتخلق بين الفينة والأخرى أزمات في الساحة الفلسطينية تؤثر على الاستقرار والتنمية.

وتعكس جميع هذه الظروف المحيطة بالواقع الفلسطينية حالة من عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني القائمة على مدى التدخلات الخارجية والشروط التي تفرضها الدول الأجنبية، بالإضافة الى الواقع الداخلي القائم على القوى السياسية والاجتماعية وعلاقاتها بالسلطة السياسية، من خلال فقدانها للثقة بمثل هذه الانظمة التابعة بقراراتها وخططها لتأثير القوى الخارجية عليها، مما يؤدي إلى المساس بشرعية وقوة سلطة النظام السياسي الفلسطيني وإضعافه وصولاً إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها (1).

فهناك أثر كبير ولا شك فيه للعملية السياسية بين السلطة وإسرائيل والاشتراطات الدولية على الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية في فلسطين، فالعملية السياسية بالاشتراطات التي قامت عليها، كبلت السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة، وحدت من قدرتها وقدرة المجتمع الفلسطيني على اتخاذ قراراته بحرية سواء على صعيد التشريع أو التنمية الاقتصادية أو بناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية أو حتى العلاقات الوطنية الداخلية. كما أدت إلى انقسام سياسي فلسطيني داخلي وخلاف واضح حول المشروع الوطني. ولم تنه العملية وجود الاحتلال الإسرائيلي، بل استمر ذلك الوجود، وانتهزت دولة الاحتلال العملية السلمية والظرف الدولي للإمعان في سياساتها التوسعية والتهرب من التزاماتها المفروضة بموجب الاتفاقات الموقعة، فعمل على تعزيز الاستيطان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وكرس ذلك ببناء جدار الفصل العنصري وفصل القدس عن بقية المناطق وحصار قطاع غزة، ووضع حواجز بين مناطق

¹ البرغوثي، د. اياد، الفساد في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، مرجع سابق.

الضفة الغربية حرمت المواطن الفلسطيني من حق التنقل الحر وحولتها إلى ما يشبه الكانتونات، ناهيك عن استمرار الإجراءات والسياسات القمعية من اعتداءات واعتقالات واسعة وأعمال قتل وترهيب واستباحة مناطق السلطة وإطلاق يد المستوطنين للعبث والعدوان بحماية جيش الاحتلال¹.

أما الاشتراطات الدولية، أثرت بشكل سلبي واضح من خلال: حشر العمل والكفاح الوطني الفلسطيني في إطار ضيق ومحصور، بالتفاوض والدبلوماسية والأشكال السمية البسيطة بعيداً عن الكفاح بكافة الوسائل المشروعة، وذلك تحت طائلة الاتهام بالإرهاب، وثانيهما: فرض شروط على المشاركة بالسلطة والحكم والعملية الديمقراطية، كالاقرار بدولة الاحتلال واحترام الالتزامات التي تفرضها الاتفاقات، ونبذ ما يسمى بالعنف والإرهاب تحت طائلة وقف التمويل والدعم واتخاذ إجراءات مقاطعة وحصار، وثالثهما: وضع شروط لعملية التمويل المالي للعمليات الجارية، تبعتها عن التنمية الحقيقية الشاملة، وتكبلها بأجندات ومفاهيم لا تتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية ومتطلبات التنمية الوطنية الفلسطينية الشاملة.

في حين يرى الباحث، أنه ليس سراً أن السلطة الفلسطينية جاءت إلى فلسطين بناء على اتفاقية سلام، والشعب الفلسطيني اعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي في بناء المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي هناك اتفاقيات والتزامات وافقت عليه السلطة الفلسطينية، ولا يزال الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، ونتيجة طبيعية ان يتأثر الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية في فلسطين نتيجة الاشتراطات الدولية، فالسلطة الوطنية الفلسطينية ليست حرة في تحديد شكل علاقتها سواء بالأطراف السياسية الأخرى -المعارضة لها- على الساحة الفلسطينية أو بـ"إسرائيل"، فهناك العديد من الإملاءات والشروط الدولية التي تُفرض عليها ؛ لتحديد شكل هذه العلاقة، والذي ستواجه تهديدات كبيرة إن لم تلتزم به وتخضع له، ومن ضمن هذه التهديدات: قطع المساعدات المالية التي هي الركيزة الأساسية في قيام ووجود السلطة ودفعها لرواتب موظفيها ؛ لأنّ التنمية الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتم في ظلال وجود سلطة مرتعنة باشتراطات دولية، تُحدّد لها ملامح علاقتها مع دولة الاحتلال.

¹ جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

وشكل التدخل الدولي والاحتلال الإسرائيلي دوراً بارزاً في إعاقة التنمية الديمقراطية في فلسطين، وذلك من خلال الاشتراطات التي وضعتها القوى الدولية المؤثرة في الصراع لمن يريد خوض الانتخابات أو الفوز فيها كالاقرار باسرائيل والالتزام بعملية السلام وشروط الرباعية وغيرها من الاشتراطات التي كانت تهدف الى تقييد اعمال الحكومة الفلسطينية، وكذلك العوائق التي وضعتها إسرائيل: كمنع سكان القدس الشرقية من التصويت، ووضع الحواجز لإعاقة عملية التصويت في الانتخابات، واعتقال العديد من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب في العام (2006م)، وإعلان إسرائيل رفضها وصول أحزاب لا تعترف بإسرائيل، أو معارضة للاتفاقيات إلى السلطة حتى لو كان ذلك عن طريق الانتخابات، الأمر الذي شكل تدخلاً واضحاً في الواقع الفلسطيني وفي التقليل من شأن المشاركة السياسية للأفراد من خلال فرض القيود عليهم لإجبارهم على اختيار فئة محددة بسبب الضغوطات والمعوقات التي تمت ممارستها¹.

وربط المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بالتزام من يشكل الحكومة باشتراطات اللجنة الرباعية، وتهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدات في حال مشاركة حماس في الحكومة أو تشكيلها، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى طمأننة المجتمع الدولي والولايات المتحدة، بأن الفائز في الانتخابات سوف يلتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وهذا ما شكل الأزمة الفلسطينية التي حدثت بعد إعلان نتائج الانتخابات².

فالتدخلات الإقليمية ساهمت بشكل مباشر، بإخراج الفصائل الوطنية ومنظمات المجتمع المدني من السير باتجاه الهدف الموحد المتمثل بمصلحة الدولة العليا، إلى السير في طرق المصالح الفئوية، مما ساهم في تشتت المجتمع الفلسطيني وانقسامه.

فالتدخلات الإقليمية شأنها شأن الاشتراطات الدولية لها تأثير سلبي جداً على الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية في فلسطين. فكلما كانت هناك محاولات للوصول إلى نوع من

¹ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص55.

² ملحم، محمد: الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ص69.

الاستقرار السياسي والتوصل لاتفاقيات لاستئناف العملية الديمقراطية في فلسطين والانتخابات الموحدة بكل من غزة والضفة، حصلت تدخلات إقليمية لمنع ذلك. فتم تغليب المصالح الإقليمية على المصلحة الفلسطينية¹.

ويرى الباحث أن الفلسطينيين يحتاجون إلى التحرر من التدخلات الإقليمية حتى يكون لهم استقرار سياسي، فالأيدولوجيا المتبعة للأحزاب الفلسطينية جعلتهم مرتبطين ليس بالقطر داخل الدولة، وإنما بخارج القطر ليشمل الإقليم، والتي عملت بشكل مباشر على تعزيز الانقسام وتأييد بعض القوى ضد الأخرى، وبالتالي فإن جميع هذه التدخلات تمثل سبباً أساسياً في إعاقة عملة التنمية الديمقراطية والعملية السياسية بشكل أساسي.

وتلعب ثقة القوى والأحزاب السياسية بقدرة النظام الحاكم، دوراً كبيراً بمقدار مشاركتها السياسية على أرض الواقع، حيث فرضت التدخلات الخارجية على هذه الأحزاب، الاعتراف بإسرائيل كشرط مسبق للمشاركة السياسية لها، مما أثر على ثقتها بالسلطة الفلسطينية والاتفاقيات التي وقعت لضمان حق وحرية الرأي للشعب الفلسطيني.

فالنظام السياسي الفلسطيني يعاني من عدم الاستقرار السياسي ؛ بسبب غياب عامل السيادة والاستقلال، وتشير جميع المؤشرات إلى الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بجميع مكوناته المؤسساتية، وتفاعلات أنظمتها وقوانينه مع احتياجات ومتطلبات مختلف الفئات السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن النظام السياسي الفلسطيني لا يمتلك عوامل ومقومات الاستقرار السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي وفقاً لما سبق توضيحه.

4.5 الاستقرار السياسي والتنمية الديمقراطية: التأثير والتأثر

يظهر تأثير غياب التنمية الديمقراطية على الاستقرار السياسي من خلال الاختلال بالبناء المؤسسي في فلسطين؛ وذلك لأن جميع القوى والأحزاب السياسية تسعى للتأثير على قرارات

¹ أبو زاهر. د نادية، مقابلة شخصية، مرجع سابق

النظام السياسي، وتظهر أهمية التنمية السياسية لما لها من دور فعال في بناء المؤسسات التي ترتبط بتحقيق أهداف المجتمع، وتعمل على توسيع المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، الأمر الذي يضمن تنظيم الحياة السياسية، وتحقيق مستوى جيد من الاستقرار السياسي من خلال تطوير نظم سياسية أكثر ديمقراطية¹.

ويشير الباحث أنه يمكن للنظام السياسي الفلسطيني، التخلص من الأسباب التي تعيق تطوره ونموه، من خلال التخلص من الفساد والانتقال نحو الديمقراطية، من خلال الالتزام بقيم الديمقراطية في جميع مؤسسات التنشئة المجتمعية، وذلك بهدف بناء قاعدة ذات علاقات اجتماعية مترابطة بين الافراد لنشر الافكار بطريقة صحيحة وسلمية، مما يضمن تطوير مجتمع منظم وبناء ثقافة ديمقراطية أصيلة، تقوم على تقبل الآخر واحترامه وبالتالي ينعكس تلقائيا على الاستقرار السياسي في الداخل الفلسطيني.

فهناك علاقة متبادلة بين التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، فغياب التنمية الديمقراطية يحد من القدرة على تأطير العلاقات الوطنية على أساس الشراكة والمشاركة السياسية القائمة على احترام الرأي والرأي الآخر وحقوق الإنسان والتعددية وترسيخ المواطنة ومبدأ التداول السلمي للسلطة وحل الخلافات بالأساليب والوسائل الديمقراطية السلمية، وغياب ذلك يعني التناحر وخلق تحزبات وشرذمة لقوى المجتمع المدني والقوى السياسية ويضعف الوحدة الوطنية، مما يدخل النظام السياسي في أزمات ومعضلات تؤثر سلبا على استقراره وقد تؤدي إلى انهياره، ومن شأن عدم الاستقرار السياسي أن يؤثر بدوره سلبا على التنمية الديمقراطية مما يفاقم من معضلات البناء الوطني والمشاركة السياسية والشرعية².

ويؤكد الباحث هنا أن آليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي على المستوى الفلسطيني، يجب أن تقلل من الفجوة ما بين الحكومة والمعارضة، من خلال إيجاد قاعدة شراكة

¹ المنوفي، كمال، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت- لبنان، 1992، ص 169.

² جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

بينهم قائمة على تحديد الثوابت والقواعد الوطنية المشتركة، بالإضافة الى تنفيذ برامج واصلاحات مشتركة تضمن الوصول إلى عملية الإصلاح المطلوبة، من خلال التركيز على الاستشارات والبرامج الداعمة لتحقيق واقع الإصلاح داخل جميع شرائح ومؤسسات المجتمع؛ لينشأ واقع سياسي مستقر قابل للنمو والتطور في ظل الديمقراطية الفاعلة.

ولا يمكن هنا إغفال الثقافة السياسية الفلسطينية والتي تسعى إلى التسامح وتقبل الآخرين والتعاون للوصول لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي فإن هذه الأسس جميعها تتقاطع مع أسس الديمقراطية الحديثة، والتي يمكن الاعتماد عليها لزيادة المشاركة السياسية وتحقيق استقرار سياسي، وتدعيم الأفكار والخطط الصحيحة للوصول إلى مجتمع ديمقراطي قادر على بناء دولة مستقلة بجميع مؤسساتها وهيئاتها¹.

فغياب التنمية الديمقراطية من شأنه أن يزيد من حالة الاستقطاب السياسي، وبالتالي يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، الذي باتت آثاره السلبية واضحة وبحاجة إلى خطط تنموية حقيقية للنهوض به².

ويحتاج البناء الديمقراطي الحقيقي إلى تشكيل ثقافة سياسية، تحارب كافة الصراعات الطائفية والقبلية، وتعمل على الذوبان تحت غطاء الدولة الموحدة، تحت سقف الديمقراطية التي تحفظ حقوق كل الأقليات والمذاهب والانتماءات، فتشكل ثقافة سياسية مدخلاً أساسياً للبناء الديمقراطي، لأنها تهتم أساساً بالبُعد القيمي للديمقراطية عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في سياقه بناء المؤسسات فقط، لينتج من خلال ذلك استقرار في النظام السياسي، وبالتالي فهي تعتمد على الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم، وذلك من خلال الاستثمار في بعض الخطط والأساليب التي تثبت أساسيات تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة

¹ ناجي شراب، المؤسسات السياسية الفلسطينية واستراتيجية التحول الديمقراطي، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية، رام الله، 2007، ص 47.

² رواجبة. أ ماجد، مقابلة شخصية، مرجع سابق

السياسية وتعزيز المشاركة السياسية لجميع الأفراد في المجتمع، وتكريس دولة الحق والقانون، ومؤسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع (1).

ولا شك أن غياب الديمقراطية يعني زيادة الهيمنة الرأسية وزيادة الديكتاتورية، حتى وإن رافقها استقرار مؤقت، إلا أن غياب الديمقراطية يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي، كما أن غياب الديمقراطية يعني تقليل فرصة التغيير والتطور والتقدم.

فالثقافة السياسية تلعب تأثيراً كبيراً على النظام السياسي بوجه خاص، والحياة السياسية بوجه عام، وذلك لأنها تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي، أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، ويمثل التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمراً ضرورياً لتأمين استمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما، يتعرض النظام السياسي إلى العديد من المشاكل، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملاً على الدوام؛ لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل في الواقع الفلسطيني؛ بسبب العديد من العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية.

فوجود الديمقراطية وتنميتها هو الحل الأفضل بالنسبة لاستقرار السياسي في أي دولة، خاصة بالنسبة لفلسطين؛ لخصوصيتها وخضوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث يجب العمل على إرساء قواعد الديمقراطية في فلسطين ومن ثم تعزيزها وتنميتها لضمان وجود استقرار سياسي، حتى في ظل وجود احتلال إسرائيلي والاختلاف حول حل طرق التعامل معه؛ وذلك لأن الديمقراطية أساساً جاءت كآلية للتوفيق بين المختلفين حول أي مسألة من المسائل التي تهم الشعب، ولأن أي مجتمع بطبيعته متنوع دينياً وحزبياً، ويجب وجود قواعد لحكم جميع هؤلاء المختلفين ضمن أطر قانونية واضحة، وبالتالي فإن أفضل آلية للتوفيق بين المختلفين، هي عن طريق إرساء مبادئ الديمقراطية، وأما في الواقع الفلسطيني فإن هذه القواعد لازالت غائبة وبالتالي فإن الوصول إلى الاستقرار السياسي يحتاج إلى إيجاد خطط تنموية واضحة وجديدة

¹ الزباني، د. عثمان، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، 2015، عبر الموقع الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html>.

يمكن من خلالها إرساء هذه القواعد، خاصة وأن إسرائيل تستغل أمر الانقسام السياسي وعدم القدرة للتوصل لانتخابات ديمقراطية موحدة، وعودة نظام سياسي فلسطيني موحد لتحقيق أهدافه الخاصة، التي تكمن في توسيع الاستيطان، والتهويد وبالتالي ضمان استمرارية عدم الاستقرار السياسي في الواقع الفلسطيني¹.

ويرى الباحث أنّ غياب التنمية الديمقراطية في فلسطين، لها سبب رئيس متمثل في غياب الوعي بأهمية وجود هذا النوع من التنمية وتثبيتها في النظام السياسي، وهذا بالطبع يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي ويدفع به إلى حالة من اللاتوازن أو اللااستقرار، فالاستقرار السياسي لا يتحقق إلا بوجود نظام سياسي مستقرّ ومحدّد المعالم، تحكمه قواعد اللعبة الديمقراطية، ويتم فيه إجراء الانتخابات على المستويات الرئاسية والتشريعية والمحلية بشكل دوري، وبما يسمح بالتداول السلمي على السلطة، وهو ما لا يُمكن أن يتحقق في ظل غياب الوعي الوطني بأهمية وجود هذا النوع من التنمية الديمقراطية، التي هي الأساس في تحقيق الاستقرار السياسي.

وفي ظل التطورات التي حصلت بسبب الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية، التي جرت في التاسع من كانون الثاني عام (2005 م) ظهر بشكل واضح مدى غياب الديمقراطية السياسية، التي دفعت بالكثير إلى عدم المشاركة في هذه الانتخابات، على الرغم من أن هذه الانتخابات قد جرت في ظل موافقة دولية وخاصة من قبل الإدارة الأمريكية، وكان لهذه الرغبة الدولية العديد من الأسباب التي ارتبطت بدمج حركات المقاومة ضمن النظام السياسي الفلسطيني، وإعادة تثبيت المعادلة الانتخابية على قاعدة اتفاقية أوسلو².

ومن الأدلة على تأثير غياب التنمية الديمقراطية على الاستقرار السياسي في فلسطين، ما حصل بعد انتخابات عام (2006 م)، فالانتخابات هي أساس العملية الديمقراطية كما ذكرنا سابقاً، فغياب التنمية الديمقراطية وعدم احترامها، أدى إلى حدوث اضطراب سياسي وقطيعة سياسية

1 ابو زاهر. د نادية، مقابلة شخصية، مرجع سابق

2 عمر، عبد الرزاق، مقال بعنوان: الخيار الأصعب: أمريكا والانتخابات الفلسطينية، BBC، واشنطن، 2006.

بين مكونات المشهد السياسي، وهذا يؤكد أن وجود نظام بعيد عن التنمية الديمقراطية لا بد أن يؤدي إلى عدم احترام إفرات العملية الديمقراطية والانتقال عليها.

وهذا يقودنا إلى أن غياب الديمقراطية يعني غياباً كاملاً للاستقرار السياسي؛ وذلك لأن المواطن الفلسطيني أصبح يشعر بالاعتراب في بلده، والاعتراب عن مؤسساته واعتراب في الإنتاج، وهذا بمجمله أدى إلى عدم الاستقرار السياسي.

ولنجاح أي تنمية ديمقراطية حقيقية، لا بد من توافر عامل الاستقرار السياسي والامني في البلد، فغياب الاستقرار بشقيه: السياسي والأمني، يجعل أي عملية ديمقراطية مصيرها الفشل، وكذلك العكس صحيح فغياب التنمية الديمقراطية يؤثر على حالة الاستقرار السياسي في الدولة، وفي الحالة الفلسطينية وفي ظل غياب أي عملية ديمقراطية في العشر سنوات الأخيرة قد غيبت الاستقرار السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، فليس بالإمكان استمرار العملية الديمقراطية دون توفر الأمن والاستقرار، فلا مجال لممارسة العملية الديمقراطية دون توفر مستوى معقول من الاستقرار¹.

5.5 مستقبل التنمية الديمقراطية في فلسطين وطرق تعزيزها:

تطور الواقع الفلسطيني في المرحلة القادمة يعد من أهم القضايا التي يجب البحث عنها ودراستها، وذلك لأن دراسة الواقع الحالي يساعد في تحديد المقومات والآفاق التي يمكن من خلالها تحديد خطط المستقبل لضمان وصول المشاركة السياسية إلى المستوى المطلوب منها، ولتحديد ذلك لابد من معرفة التأثير السياسي الدولي على الواقع الفلسطيني والذي يمكن حصره في اتجاهين وهما⁽²⁾:

1 البنك الدولي: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003.

² الخطيب، د. غسان، وزير العمل ووزير التخطيط بالإنابة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقائع المؤتمر السنوي معهود مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005. ص 131-133.

1. يجب على الجانب الفلسطيني الاهتمام بالموقف الدولي وذلك لان الموقف السياسي الفلسطيني يعتمد عليه وعلى كل من الشرعية الدولية والقانون الدولي، وبالتالي يجب الاهتمام والاعتماد على طبيعة ودور السلوك الدولي اتجاه النظام السياسي الفلسطيني.

2. يجب على الجانب الفلسطيني التأثير على الموقف الدولي حتى ولو كانت مساحة التأثير قليلة او ضعيفة، وذلك لان هذا التأثير البسيط سوف يعكس سلوك وأداء النظام السياسي الفلسطيني.

وقد تعددت الطرق والاليات المقترحة لتعزيز التنمية الديمقراطية الفلسطينية والتي ارتكزت على ضرورة حل الصراعات القائمة على ارض الواقع اولاً، بالإضافة الى اقتراح العديد من الطرق الهادفة لتعزيز التنمية الديمقراطية التي سوف ينتج عنها زيادة المشاركة السياسية وتحقيق اهداف طبقة كبيرة من ابناء الشعب الفلسطيني، وفي هذا القسم سوف نستعرض العديد من الآراء والمقترحات المرتبطة بهذا الموضوع.

و من أجل تعزيز التنمية الديمقراطية في فلسطين والتي يمكننا عرضها بالخطوات التالية¹:

1. يجب إطلاق عملية حوار وطني شامل بهدف إنهاء الانقسام، وإتمام المصالحة الفلسطينية، والشروع بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية انتخابية على كافة المستويات (التشريعية والرئاسية والمحلية) واحترام مطلق لتداول السلطة سلمياً، وتكريس السلم الأهلي وحل الخلافات بالأساليب الديمقراطية والاحتكام للجماهير.

2. لابد من اعتبار التنمية الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تحتاج لتوافق وطني عليها يطور مفهومها ويعتمدها كتنمية تحررية تتصدى في ذات الآن لمهمتي التحرر الوطني والاستقلال ومهمة البناء الديمقراطي. وعلى الصعيدين من الأهمية بمكان تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته

¹ جراد. د نايف، مقابلة شخصية، مرجع سابق

وتعزيز المشاركة السياسية على أساس احترام المواطنة والتعددية والتنوع والقناعة بوجود نزاهة وعدالة في النظام السياسي والاقتصادي، وإيلاء أهمية كبيرة للتنمية الثقافية باعتبارها غرس المفاهيم الوطنية السليمة للتنمية المعتمدة على الذات والتي توفر الأرضية الخصبة للتربية الوطنية والتنشئة والتعليم والثقافة والسلوك الديمقراطي وتشكل وسيجا حاميا للديمقراطية والوحدة الوطنية والمواطنة والحكم الرشيد والمساءلة والشفافية والعدالة والمصلحة الوطنية العليا.

وكما ذكرنا سابقا فقد كان نشأت النظام السياسي الفلسطيني قد تشكل ما بعد اوسلو من خلال الاعتراف بحركة فتح كمثل للشعب الفلسطيني، وقد مر النظام السياسي الفلسطيني بالعديد من التطورات نتيجة الاوضاع الداخلية والممارسات الاسرائيلية وصولا الى ما حدث من نتائج سلبية للانتخابات الفلسطينية في العام 2006، ويتشكل التناقض الاكبر في النظام السياسي الفلسطيني من خلال وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في الوقت ذاته، وهذا ما يضع السلطة الفلسطينية في واقع صعب في ضل غياب مسار سياسي مقنع للشعب الفلسطيني الذي اختلفت موافقته على بنود اتفاقية الطريق والتي جاءت محاولة لحل المشاكل العالقة وإيجاد حل شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط⁽¹⁾.

ويرى الباحث هنا ضرورة وجود حياة ونظام ديمقراطي سليم في فلسطين، وذلك من خلال وضع خطط لإصلاح شامل في جميع الاجهزة الامنية والمؤسسات السياسية، بحيث يجب ان يكون هذا الاصلاح بدافع داخلي وليس تطبيقاً للضغوطات الخارجية، وذلك لان الاصلاح الداخلي سيكون سبباً اساسيا في احداث تغير جوهري على صعيد المشاركة السياسية ونشر اسس الديمقراطية.

فلا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة أو تنمية ديمقراطية قبل وضع خطة نضالية مشتركة لمقاومة الاحتلال، تجمع عليها كل النخب الوطنية، ومن ثم تجنيد كل الإمكانيات

¹ جقمان، د. جورج، استاذ الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والافاق السياسية المستقبلية، وقائع المؤتمر السنوي معهد مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005. ص 128-

والطاقات لمحاربة الفساد الإداري والمالي والسياسي الذي يقف عائقا بوجه التنمية، وبعد ذلك معالجة كل مخلفات غياب الديمقراطية وأبرزها محاربة الانقسام الفصائلي الفلسطيني.

واقترح آخرون¹ بعض الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز مظاهر الديمقراطية في فلسطين وذلك من خلال:

1. تعزيز الثقافة السياسية على مبادئ الديمقراطية و الحكم الصالح و التداول السلمي للسلطة.
 2. تغيير نمط الانتخابات القائم على تعزيز الفردية على حساب البرامج الحزبية.
 3. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني و مؤسسات الشفافية و المحاسبة.
 4. إعطاء الشباب و المثقفين دورا في صياغة البرامج الوطنية.
 5. العمل على إنهاء الانقسام من خلال إرادة سياسية وطنية تلعب فيها مؤسسات المجتمع المدني دورا واضحا و مدروسا.
- ولا تمثل الانتخابات الديمقراطية بل هي مجرد وسيلة وآلية من آليات بناء النظام الديمقراطي داخل الدولة، وتشكل الانتخابات الفلسطينية التي جرت مصدراً واقعياً لتوضيح العيوب التي يجب معالجتها، بهدف بناء نظام وطني ديمقراطي قادر على تشجيع المشاركة السياسية وبناء تطلعات الشعب الفلسطيني، ومن أهم العيوب التي ظهرت خلال هذه الانتخابات: ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من وضع للحواجز والقيود، والاعتقالات للكثير من الكوادر والعناصر الحزبية الفلسطينية المختلفة، بالإضافة الى مشاكل الاندماج الكامل ما بين الحزب الحاكم والحزب الفائز بالانتخابات، حيث واجه الواقع الفلسطيني مشكلة فصل الحزب الحاكم عن جهاز الدولة والسلطة، بالإضافة أيضا إلى مشاكل الفصل السياسي والمالي، والتي أدت إلى الكثير من المشاكل والخلافات داخل الأحزاب الفلسطينية المتصارعة⁽²⁾.

¹ صلاحات. د نظام، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² البرغوثي، مرجع سابق، ص 32-33.

إن مرحلة تعزيز الديمقراطية وتنميتها هي آخر مراحل الانتقال الديمقراطي أو التحول الديمقراطي، وقبل البدء في البحث عن آليات تعزيز مرحلة الديمقراطية وتنميتها يجب البحث في الآليات التي تعيد المراحل السابقة من مراحل الديمقراطية في فلسطين، وأن ما تعانيه فلسطين من تراجع عن مراحل الديمقراطية ينطبق أساساً على ما حاولت النظرية النخبوية لروستو وهي إحدى النظريات التي تفسر كيف يمكن الانتقال إلى الديمقراطية والتعود عليها وتعزيزها وتنميتها وكيف يمكن الارتداد عنها، فوفق هذه النظرية فإن الفاعل الأساسي في اللعبة الديمقراطية هم النخب، وهو ما ينطبق تماماً على فلسطين، فالمتحكم في العملية الديمقراطية في فلسطين هم النخب الفلسطينية (الفاعل الأساسي في العملية الديمقراطية)، لكن النخب الفلسطينية القائمة على صنع القرار السياسي تعاني من أزمة الثقة الديمقراطية، واستعادة الثقة الديمقراطية بين النخب الفلسطيني القائمة على صنع القرار السياسي بين شقي الوطن هي نقطة الانطلاق، ومن ثم العمل على تعزيز الثقافة المدنية للنخب وداخل المجتمع الفلسطيني، وأهم ما في الأمر الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية، بينما تكمن المشكلة في أي اتفاق يتم التوصل إليه بين النخب الفلسطينية لا يكون استناداً لقواعد اللعبة الديمقراطية وإنما استناداً لمصالح حزبية بحتة تتسجم غالباً مع اشتراطات دولية ومصالح إقليمية لذلك أي اتفاق بين النخب الفلسطينية يفشل¹.

ويرى الباحث بالاعتماد على ما سبق أنه لا بد من تحديد آلية واضحة تقوم على أساس في تحديد الأولويات، وإيجاد توافق وطني حولها بعد إنهاء حالة الانقسام وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، بحيث يتم بناء رؤية واضحة حول مدى إمكانية تحقيق مثل هذه التنمية في ظل الوضع الفلسطيني الاستثنائي المحكوم بوجود الاحتلال، ووجود أطراف فلسطينية مختلفة كلياً ومنهجياً في طريقة الحل والتعامل وترتيب الأولويات يزيد من صعوبة تعزيز أي تجربة ديمقراطية أو النهوض بأي آلية من آليات الديمقراطية.

في حين يمكن إجمال أن أية عملية تنمية أو تطوير تعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار في رأس المال البشري، وبالتالي يفضل أن يكون هناك معايير تنطلق منها عملية التنمية مثلاً

¹ أبو زاهر. د نادية، مقابلة شخصية، مرجع سابق

توفير البيئة المناسبة للديمقراطية الحقيقية، وإيجاد نظام لا يرتبط بحالة أو جهة حيادية يضع ويؤسس معايير للتنمية الديمقراطية، وتطوير المناهج الدراسية وتعزيز اللقاءات والندوات حول التنمية الديمقراطية وثقافتها في فلسطين، ووجود شراكة سياسية حقيقية، من خلال الاتفاق على برنامج وطني موحد، والاتفاق على آلية مقاومة الاحتلال، واستبعاد الايديولوجيا عن القرارات الوطنية، والعمل على الفصل التام بين السلطات التداول السلمي للسلطات، ومعالجة الفقر والظواهر الاجتماعية وإنهاء إشكالية التمييز الطبقي، والعمل على التخطيط الاستراتيجي لكافة الأنشطة، والمساواة بين كافة المواطنين وعدم التمييز الوظيفي.

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال ما سبق توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكننا حصرها بما يلي:

1. تتعدد التحديات التي تؤثر على مستوى التنمية الديمقراطية، ويعد الاحتلال من أهم هذه التحديات، بالإضافة إلى تأثير الوضع الاقتصادي الفلسطيني والوضع الفلسطيني الداخلي المتمثل بحالة عدم الاستقرار.
2. غياب التنمية الديمقراطية والابتعاد عن المشاركة السياسية مما يساهم بشكل واضح في تعميق حالة عدم الاستقرار الفلسطيني.
3. التأثير الكبير للتدخلات الدولية والإقليمية على الوضع السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال إعاقه عملية التنمية الديمقراطية وفرض بعض الممارسات على الواقع الفلسطيني، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق حالة الاستقرار السياسي المطلوبة لإحداث التغير في عملية التنمية الديمقراطية على أرض الواقع.
4. عدم استقلالية القرار الفلسطيني وذلك بسبب الضغوطات التي تمارس على الحكومة والمنظمات، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تعميق الانقسام وغياب الوعي اللازم لإيجاد خطة عمل شاملة قادرة على إحداث التنمية الديمقراطية التي تساعد في الاستقرار السياسي الفلسطيني.
5. تأثير نتائج الانتخابات الفلسطينية في عام (2006م)، وذلك من خلال بيان مدى تأثير القرارات الفلسطينية بالضغوطات والتدخلات الدولية والإقليمية والتي أدت إلى إحداث حالة من الانقسام في الشارع الفلسطيني، الأمر الذي ساهم في إحداث حالة عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية.
6. أشارت الآراء السابقة إلى مجموعة من الآليات والطرق التي يمكن من خلال إحداث التنمية الديمقراطية من خلال الاعتماد على خطة عمل شاملة متفق عليها من جميع الأطراف

الفلسطينية، والتي تعمل على زيادة الوعي السياسي وتعزيز الديمقراطية من خلال الاعتماد على الانتخابات الدورية والنزاهة والتداول السلمي للسلطة.

التوصيات

وبناء على النتائج السابقة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات الخاصة بموضوع الدراسة والتي يمكننا حصرها بما يلي:

1. ضرورة توحيد الصف الفلسطيني الداخلي من خلال العمل على إيجاد سبل النقاش والحوار ما بينها، بالاعتماد على الأطراف الدولية المساعدة لإيجاد الحلول الممكنة بهدف تشكيل سلطة وحكومة موحدة تعمل على تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، وبناء خطة عمل شاملة قادرة على تحديد الأولويات السياسية التي تعتمد على توضيح الطرق التي يمكن من خلالها زيادة الوعي السياسي ومستوى الديمقراطية لدى الأفراد.
2. عقد حلقات نقاش وجلسات حوارية متعددة تهدف إلى خلق بيئة ديمقراطية مشجعة للأفراد يمكن من خلالها خلق روح المشاركة السياسية والديمقراطية.
3. الاعتماد على القانون الفلسطيني والدستور بخصوص تنظيم انتخابات سياسية قانونية صحيحة، من خلال تحديد الأوقات الزمنية والشروط الموضحة لجميع الأطراف بهدف بيان مدى مصداقية هذه العملية وتشجيع الأفراد للمشاركة بها.
4. العمل على التقليل من مظاهر العنف السياسي المتبعة في مناطق متعددة ضد الأطراف السياسية المعارضة، مما يشجع الأفراد للمشاركة السياسية وتنمية الحس الوطني لديهم.
5. تحديد أولويات العمل الفلسطينية بعيداً عن التدخلات الدولية والإقليمية، بهدف إيضاح خصوصية الوضع الداخلي الفلسطيني وعدم القدرة على الاتفاق على صيغة عمل وطنية يمكنها تحقيق طموحات أفراد الشعب، وإرضاء جميع القوى الخارجية في نفس الوقت.
6. تشجيع المنظمات والمراكز على اتباع الانتخابات والمشاركة الفعالة ضمن أعمالها لضمان مشاركة الأفراد فيها وزيادة وعيهم بأهمية مشاركتهم ودورهم الفعال في العملية الديمقراطية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

القران الكريم

إبراهيم، لطيفة: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

أبو رمضان، محسن: التحول الديمقراطي في فلسطين اسباب التراجع ومعوقات التقدم، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله فلسطين، 2008.

الأزعر، محمد خالد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، الطبعة الأولى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

البرغوثي، إباد: النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية في اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطيني، 1997.

توفيق، إبراهيم حسنين: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1991.

جامعة بيرزيت: ملف التنمية البشرية في فلسطين، 1996.

الجربأوي، علي: البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1998.

حرب، أسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1987.

حوراني، فيصل: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2000.

- الخرجي، تامر: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان - الاردن، 2004.
- خضر، لطيفة إبراهيم: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
- دليل الانتخابات التشريعية الفلسطينية، 2006.
- زهران، جمال: **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، نيسان 2005.
- ساقور، عبدالله: **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004.
- سورنسن، غيورغ الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرووران والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- الشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات"**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1996.
- صافي، يوسف: **تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996 - 2008**، مركز هدف لحقوق الإنسان، 2008.
- صالح، سامية خضر: **المشاركة السياسية والديمقراطية**، دن، القاهرة، 2005.
- صالح، محسن: **منظمة التحرير الفلسطينية وتقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
- الصغار، حسن موسى: **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته و ضماناته**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
- عبد الرحمن، حميد رشيد: **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط 1، دار المدى، سوريا، 2002.

العبد، جورج، الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

عبدالله، ثناء فؤاد: آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربي، لبنان.

العدوني، عصام: جدلية التنمية والديمقراطية: أية علاقات؟، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

عميش، سمير سالم: الديمقراطية الحرة التعددية، أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

غليون، برهان: الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي " في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب"، إفريقيا الشرق، 1992.

غليون، برهان: المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

الكواري، علي خليفة وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

الكواري، علي خليفة، مفهوم الديمقراطية المعاصرة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل 19، ط1، بيروت، 2000.

المجلس التشريعي الفلسطيني، 2009.

محمد، محمد علي وعلي عبد المعطي: السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع: تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح، رام الله، فلسطين، 2017.

مركز دراسات الوحدة العربية: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، 2004.

ملحم، محمد: الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية.

المنوفي، كمال، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت- لبنان، 1992.

منيف، عبد الرحمن: الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 1991.

المهدوي، محمد نوري: التنمية السياسية، تاله للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2001.

المهنا، محمد نصر: العلوم السياسية بين الحداثة ولمعاصرة، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002.

المودودي، أبو علي: تدوين الدستور الإسلامي، الجزائر، 1981.

ناجي شراب، المؤسسات السياسية الفلسطينية واستراتيجية التحول الديمقراطي، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية، رام الله، 2007.

نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006.

نصر، محمد عبد المعز: في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.

هلال، جميل: اشكاليات مؤسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، أوراق نقدية، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 1998.

هلال، جميل: تحولات لنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة دراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.

هلال، علي الدين، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث؛ في سعد الدين إبراهيم وآخرون: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (أعمال ندوة)، طبعة 2. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

والي، خميس حزام: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

وقيدي، محمد: البعد الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1997.

وهبان، أحمد: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسي، دار الجامعة، مصر، 2003.

يس، السيد: الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002.

يوسف، أحمد: التغريب الفلسطينية وطن واحلام ودموع، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، غزة، فلسطين، 2014.

الرسائل الجامعية

أبو عرب، خليل: أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

أيوب، حسن: آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني (إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1993 - 2003 كعامل محوري)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

ثابت، هيثم: التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2008.

الحولي، منذر، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، 2009.

عودة، عواد: إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2011.

التقارير والدراسات

أبو عامر، عدنان: الانتخابات البلدية في قطاع غزة: قراءة قانونية سياسية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية-غزة، بتاريخ 13-15 فبراير، 2006.

البرغوثي، د. مصطفى، مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، الامين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، وقائع المؤتمر السنوي معهد مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

البنك الدولي: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص، 2003.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

الخطيب، د. غسان، وزير العمل ووزير التخطيط بالإنابة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقائع المؤتمر السنوي معهد مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

الرشواني، منار محمد: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2003.

سلامة، جمال علي: النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة العربية، 2007.

صبغ، عامر: دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية وإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.

الصفار، حين موسي: الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورياته وضماناته، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

عبد القادر، محمد وناجي عزو: مفهوم عدم الاستقرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد (2191)، يوم 12 شباط، 2008.

عبد النور، ناجي: ازمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، ورقة مقدمة الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

عدوي، محمد احمد علي: القطاع الخيري والاستقرار السياسي، دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، 2009.

عقل، منتهى وعبد الرزاق فراج: تقرير حول التنمية الاجتماعية في فلسطين خمس سنوات بعد لتعقاد قمة كوبنهاجن، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، حزيران 2000.

علي، خالد حنفي: الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في افريقيا، المجلة السياسية الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 153، 2003.

غالي، بطرس: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، تقرير تولى في جامع، اليونسكو، باريس، 2003.

غليون، برهان: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2007.

محسين، تيسير: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث، ورقة علمية، 2008.

محفوظ، محمد: الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006.

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، عقد اللقاء يوم السبت 2007/8/18

هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، ط2، مؤسسة مواطن، 2006.

الدوريات

أبو سيف، عاطف: النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، سياسات، العدد 8، 2009.

الأزعر، محمد خالد: معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، 2006، العدد 125.

بوعافية، محمد الصالح: الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15. 2016.

الجاغوب، منير، مقال بعنوان: انقلاب غزة الدموي الاسباب والتداعيات، جريدة الصباح، بتاريخ 2007/6/18.

جردات، علي: تشطير الواقع وهشاشة الوعي، جريدة الايام بتاريخ 2006/12/20.

الصايغ، يزيد: بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن، السياسة الفلسطينية، 1997، العددان 15، 16.

العاطي، صلاح: النظام السياسي الفلسطيني: تحديات متواصلة، تسامح، العدد 24، 2009.

عبد الهادي، مها: النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34، 35، 2006.

علي، عبد القادر: الديمقراطية والتنمية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 27، 2008.

عمر، عبد الرزاق، مقال بعنوان: الخيار الأصعب: امريكا والانتخابات الفلسطينية، BBC، واشنطن، 2006.

عيسى، محمد عبد الشفيق: الدور التنموي للدولة: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة على مشارف ثورة 25 يناير، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، السنة الأولى، المجلد الأول، 2012.

غيلون، برهان: من المسؤول عن انهيار آمال الإصلاح والديمقراطية من جديد في الشرق الأوسط، من الصفحة الإلكترونية الخاصة بالحوار المتمدن العدد 1741، 2006.

قبي، آدم: رؤية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، عدد 1، 2002.

الكواري، علي خليفة: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، فبراير 2001.

مركز الإعلام الفلسطيني: تنفيذية حماس تعتدي على المشاركين في فعاليات احياء ذكرى رحيل القائد أبو عمار، بتاريخ 2007/11/12.

نظرية الحكم الديمقراطي، قطاع الثقافة، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، 200.

المراجع الأجنبية

نathan، براون، (Brown Nathan)، التعايش مع الديمقراطية الفلسطينية. ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2006.

مقابلات

أبو زاهر، نداء: **مقابلة شخصية**، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/5/20

جراد، نايف: **مقابلة شخصية**، رئيس جامعة الاستقلال سابقا، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/6/5

جمعة، فادي: **مقابلة شخصية** محاضر في الجامعة العربية الأمريكية، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/6/1

رواجبة، ماجد: **مقابلة شخصية**، ماجستير تخطيط وتنمية سياسية، حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/5/20

صلاحات، نظام: **مقابلة شخصية** محاضر في جامعة الاستقلال. حول موضوع: التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة، بتاريخ 2017/5/22

المراجع الإلكترونية

أبو رمضان، محسن، مقال بعنوان: ست سنوات على الانقسام: المخاطر والتحديات، 2003، موقع سما الاخبارية، الموقع الإلكتروني <http://samanews.ps>.

البرغوثي، د. اياد، الفساد في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2001، ص 21،
عبر الرابط الإلكتروني: <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>.

العيسوي، ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، 1989، عبر الرابط الإلكتروني: <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: صفحات سوداء في غياب العدالة، 2007، على الرابط الإلكتروني

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%209-10.pdf

المصري، غسان، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية في فلسطين، مركز كنعان للأعلام والدراسات، نابلس فلسطين، عبر الرابط الإلكتروني <http://www.pal-monitor.org/ar/print.php?news.619>

الزياني، د. عثمان، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، 2015، عبر الموقع الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html>

بشارة، عزمي: عن الديمقراطية وفلسطين، الرابط الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/26/%D8%B9%D9%86->

بوعافية، محمد الصالح: الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، على الموقع الإلكتروني: <https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3161-2016-09-21-11-12-08>

تركمان، عبد الله: العلاقة بين التنمية والديمقراطية، 2009، على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151

جابر، نعمة: مساحة حرة الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع، الوسيط، العدد 3752، 12/15/2012م، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/723396.html>

الجيل، خالد صالح عباس: معوقات الديمقراطية، جامعة بابل، 2012 تاريخ الزيارة
2017/2/26، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=2&lcid=29>

039

حسين، عبد الخالق: معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، تاريخ الزيارة 2017/2/23، على
الموقع الإلكتروني: <http://www.abdulkhaliquhusein.nl/?news=472>

حواته، نايف، المستجدات السياسية، 2007، موقع الحوار المتمدن، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=105151>

زيلين، هارون ي: الديمقراطية على الطريقة السلفية، معهد اشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 20
تموز/يوليو 2012، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/democracy-salafi-style>

العيلة، رياض وجهاد حمد: تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي
والنفسى للفلسطينيين في قطاع غزة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، تم
الدخول بتاريخ 2017 /5/12 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1272&cid=24>

غليون، برهان: معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، الجزيرة نت، 2004، تاريخ الزيارة
2017/2/28، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa>

القرضاوي، يوسف: الإسلام والديمقراطية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.qaradawi.net/new/Articles-9596>

قسيس، رفعت، دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، موقع جريدة حق العودة، بتاريخ 5 تشرين الاول 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.badil.org>

قمر، حنان، اشكالية الديمقراطية في فلسطين، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hana>

كيالي، ماجد: الأزمة الوطنية الفلسطينية تتطلب أكثر من مصالحة، 2010، موقع الجزيرة، تم الدخول بتاريخ 2017/5/9، على الموقع الإلكتروني:

[http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-](http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-f8ca89f67002)

[f8ca89f67002](http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-f8ca89f67002)

محمد، نهاد نعمة: الديمقراطية: المرحلة الثالثة، على الموقع الإلكتروني: www.tec.uni.com

محمد، زكريا حسين: تغليب تحريم دماء المسلمين و أعراضهم و أموالهم، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.ansaralsonna.com/web/play-6157.html>

محيسن، تيسير، آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، الحوار المتمدن، العدد 1579، 2006، تم الدخول بتاريخ 2017/5/10، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282>

مدونة السنهوري الأكاديمية: الاستقرار السياسي، تاريخ الاطلاع 2017/1/29، على الموقع

الإلكتروني: <http://khaleifa.wordpress.com>

مزيان، نجيم: ركائز التنمية السياسية، على الموقع الإلكتروني:

[http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%](http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A)

[D8%B2- %D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A](http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A)

%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8

%B3%D9%8A%D8%A9_a10110.html

الملتقى التربوي: الديمقراطية الفلسطينية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mstmron.com/forums/archive/index.php/t-229385.html>

ناجي، عزو محمد عبد القادر: مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن-العدد:

2189 - 2008 / 2 / 12، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635>

هلال، ماجد، أي دور للمجلس التشريعي الفلسطيني في ملف المصالحة الوطنية، موقع دنيا

الرأي، بتاريخ 2013/9/25، على الموقع الإلكتروني:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/09/25/306984.ht>

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Democratic Development And Its Impact
on The Political Stability in Occupied
Palestine since 1967**

**By
Musab jamal ahmed suliman**

**Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2017

Democratic Development And Its Impact on The Political Stability in Occupied Palestine since 1967

By

Musab jamal ahmed suliman

Supervised by

Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

The presented thesis was presented in five chapters. the first chapter discusses the problem of the study and its methodology by discussing the questions of study, its objectives, importance, and methodology. Furthermore, it discusses hypotheses of the study. The researcher referred to some previous studies that dealt with the subject in different aspects. while the second chapter, which is called the theoretical frame work the subject of democratic development in its various aspect, such as: the concept, principles, elements, and anforms of democracy constraints, and conditions. Moreover, the second part of this chapter showed the political stability through the concept, school of political stability dimensions and its indicators. At the end of the chapter, it showed the relation of democratic development with political stability.

The third chapter dealt with the democratic development, in occupied Palestine and the influencing factors, as well as it showed the democratic transformation in the Palestinian political system and the patterns of democratic transformation in Palestine and its obstacles were discussed.

the fourth chapter, dealt with the political stability in Palestine from 1967 until today, where it first explained the Palestinian political stability

before the arrival of the Palestinian national authority, and then showed the Palestinian political stability after the coming of the Palestinian national authority, and in the fifth chapter dealt with democratic development and its impact on political stability in occupied Palestine through a series of issues that concern democratic development and political stability and the relationship between them. First, the challenges and obstacles facing the democratic development in Palestine were discussed, such as the electoral process,, And then the researcher talked about political stability in Palestine by addressing the factors affecting political stability such as external interventions, and then the researcher dealt with the relationship between democratic development and political stability in terms of influence and impact, Finally, the researcher talked about the future of democratic development in Palestine and the ways to strengthen it.

- 1- The challenges that affect the level of democratic development are enormous while the occupation consider one of the most important challenges in addition to the impact of the Palestinian economic situation and the internal Palestinian situation of instability.
- 2- Absence of democratic development and moving away from political participation,which clearly contributed to deeping the situation of Palestinian instability.
- 3- The lack of dependence of the Palestinian decision because of exerted pressure on the government and organizations which greatly contributed to deepen the division and the lack of necessary awareness

to find a comprehensive plan capable of making democratic development that help in Palestinian political stability.

In conclusion, the researcher recommended a set of recommendations and the most important are:

- 1- The need to unify the internal Palestinian ranks by working to find ways of discussion and dialogue among them, relying on the international parties to help in finding possible solution to create a unified authority and government working to achieve the aspirations of the Palestinian people.
- 2- building a comprehensive plan capable of indentifying political priorities that depend on how to level of individual democracy.
- 3- helding various and discussible sessions aimed at creating an enabling democratic environment for individuals that encourages to create a spirit of political participation and democracy.